

تحت
الأضواء | كيف ورط الوزير التوفيق الحكومة
في مشكل مع أكبر زاوية في المغرب | مع الحدث | ولي العهد في كتاب جديد
الأغلبية المهمشة وأفكار

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965



الأسبوع

المؤسس:
مصطفى العلوي

من بين خبايا الصورة التي جمعت بين الملك محمد السادس والرئيس محمد بن زايد وتم تداولها على نطاق واسع، هو اختيار كل من المغرب والإمارات وحدهما، في سابقة من بين كل دول العالم (...). أن ينشأ مكتباً للربط المباشر بين قيادتي الدولتين، بعيداً عن تدخل الحكومتين، والسفارتين، ليكون الجسر الوحيد الذي يربط بين البلدين هو الأخوان فقط (...).

سري

الحكم الذاتي

المسكوت عنه

«الحكم الذاتي» هو الصيغة المغربية النهائية لوضع حد لقضية الصحراء، لكن المبادرة المدعومة من طرف مجلس الأمن والتي ترعاها عمليا الولايات المتحدة الأمريكية، لا زالت معظم تفاصيلها في طي الكتمان (...). وكل ما يحصل حتى الآن هو تخفيف وجود «المينورسو» في الأقاليم الجنوبية، وتنامي الدعوات دولياً إلى تفكيك مخيمات البوليساريو.. ما يجعل المشكلة جزءاً من مشاكل التراب الجزائري وليس التراب المغربي (رغم أن الصحراء الشرقية مغربية).. فهل يكون الحل هو التعجيل بتنزيل «جهة الصحراء الكبرى» أو تعديل الدستور، أو الحرب إن اقتضى الحال..؟ كلها أسئلة يجيب عنها ضيف «الأسبوع»، الخبير والمحامي صبري الحو، في حوار غير مسبوق حول المبادرة المغربية للحكم الذاتي وأسرارها (...).

التفاصيل في ركن «حوار الأسبوع»

ملف
الأسبوع | من مولاي يوسف إلى محمد السادس | متابعات | الأعيان وتهميش المناضلين
العلاقات المغربية-الفرنسية.. حرب التزكيات بين نفوذ



كواليس الأخبار

حسن السنتيسي.. المستثمر الذي لا يمكن تعويضه في كونفدرالية المصدرين

الرباط. الأسبوع



بخلاف ما يحدث في بعض الأحزاب.. حيث يتم تعديل القوانين ليتمكن الرئيس من الولاية الثالثة والرابعة.. فضل رجل الأعمال حسن الإدريسي السنتيسي، وهو قطب حزب الاستقلال، والذي شكل على مدى سنوات «القوة الخفية» الداعمة للأمناء العامين، وآخرهم نزار البركة.. (فضل) احترام القانون الأساسي للكونفدرالية المغربية للمصدرين، وعدم الترشح لولاية ثالثة، غير أن ثلاثة مرشحين لخلافته لم يستوفوا الشروط المطلوبة، رغم المناورات..

أخت الوزير(..) وغيرها من المرشحين الآخرين (اثنان)، لا تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، وأولها العمل في قطاع التصدير؛ فبينما يواصل السنتيسي نشاطه المرتبط بعشرات الدول عبر العالم في مختلف القارات، لا تكاد تجربة بعض المرشحين تتجاوز الخدمة في شركة(..)، فضلا عن الارتباط من حيث الجنسية بدول أخرى، ما

يطرح سؤال المواطنة داخل هاته الإطار التي يفترض فيها الدفاع عن المصالح الوطنية اقتصاديا عبر العالم(..).

هذه التطورات فرضت - حسب مصادر مطلعة - إعلان حالة طوارئ داخل صفوف رجال الأعمال والمصدرين والمستثمرين، خاصة بعدما فقدت «الباطرونا» (الاتحاد العام لمقاولات المغرب) وهجها، منذ رحيل الأسماء الكبرى(..)، والهدف هو عدم تكرار مثل هاته الأخطاء، التي تمنح من

خلالها القيادة لشخصيات لا علاقة لها بعالم المال والأعمال والتجارة وقواعد التجارة العالمية. يذكر أن حسن السنتيسي استطاع فرض كونفدرالية المصدرين المغربية كإطار قوي للدفاع عن المصدرين المغاربة داخل وخارج المغرب، بل إن رئيس الحكومة أخنوش فضل أكثر من مرة الكونفدرالية على هيئات أخرى، بسبب وزن رئيسها في ضبط التوازنات(..).

هل يكون فوزي لقجع زعيما لحزب «الجرار»؟



الرباط. الأسبوع

يدور حديث عن إمكانية ترشح فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميرانية، بلون «البام» خلال الانتخابات التشريعية المقبلة في المنطقة الشرقية، رفقة زوجته، وذلك بتزكية من حزب الأصالة والمعاصرة.

وهناك حديث آخر عن إمكانية ترشيح لقجع لكي يكون أمينا عاما لحزب الأصالة والمعاصرة في حالة انعقاد المؤتمر، خاصة وأن «البام» يظل ضمن المرشحين لقيادة حكومة المونداليال.

ويبقى لقجع من الأسماء المطروحة بشكل كبير في الساحة السياسية لتولي رئاسة الحكومة المقبلة، خاصة في حالة وصوله لقيادة حزب الأصالة والمعاصرة، أو خيار آخر يرجح أن يكون من التكنوقراط.

مدير مكتب المطارات متهم بـ«التمييز بين المستخدمين»

الرباط. الأسبوع

تجاوب الإدارة العامة للمكتب الوطني للمطارات، التي يرأسها عادل فقير.

وجاء هذا الاحتقان بسبب عدم التزام إدارة المكتب الوطني للمطارات بتنفيذ الاتفاقات الموقعة مع النقابة، خاصة اتفاق 9 يناير، الذي تم توقيعه تحت إشراف وزارة التشغيل، والذي صادق عليه المجلس الإداري، لكنه ظل دون تنزيل على أرض الواقع.

ورفضت النقابة ما سمته «الانتقائية» التي تمت في منح الزيادات المالية التي استفادت منها فئة محدودة، بينما تم إقصاء فئة كبيرة من المستخدمين والأجراء» مما يكرس التمييز داخل القطاع، داعية الوزير إلى التدخل من أجل تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من التزامات وحماية حقوق الشغيلة لاستفادة الجميع من الزيادات المالية.

تعيش مطارات المغرب على إيقاع احتقان اجتماعي جديد، بسبب غضب التقنيين والإطفائيين من الأوضاع المهنية والاجتماعية التي يعيشونها داخل هذه الفضاءات العمومية، بسبب غياب العدالة الأجرية والتعويضات والاستقرار.

ووجهت النقابة الوطنية لتقنيي ومستخدمي وإطفائيي المطارات، المنضوية تحت لواء الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، شكاية إلى وزير الإدماج الاقتصادي والتشغيل والمقاولة الصغرى، يونس السكوري، قصد التدخل لتسوية الأزمة بسبب عدم



فقير

لشكر يثير غضب الاتحاديين.. «فكها يا من وحلتها»

الرباط. الأسبوع

أثار موجة من الانتقادات تجاه القيادة السياسية بسبب غياب الديمقراطية الداخلية، وتهميش الطاقات المحلية والمناضلين الذين يحافظون على موقع الحزب على الصعيد المحلي والجهوي. ويرى البعض أن الخلافات التي يعيشها حزب «الورد» بسبب دعم بعض الوجوه المعتادة، وتهميش المناضلين القدامى الذين ينتظرون دورهم في التزكية والترشيح والحصول على فرصة للمشاركة في قيادة اللوائح الانتخابية المحلية والإقليمية، قد تؤثر على التواصل مع الناخبين والمواطنين والقاعدة بسبب منح التزكيات لأسماء مرفوضة من قبل المناضلين.

يبدو أن سياق الانتخابات سيؤدي إلى أزمة حقيقية داخل حزب الاتحاد الاشتراكي، في ظل الخلاف حول تدبير التزكيات من قبل الكاتب الأول إدريس لشكر، وغضب عدد من القياديين والمناضلين الذين يرفضون انفراد القيادة بتدبير عملية توزيع الترشيحات على المحظوظين. وقد برزت مؤشرات غضب واستياء كبير في صفوف القيادات الجهوية والمحلية، بسبب إقصائها من التواجد في اللوائح، مما



لشكر

جهات بدون استثمار ولا تشغيل.. والوزير «راس مالو الهضرة»

الرباط. الأسبوع

تعرض كريم زيدان، الوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والانتقائية وتقييم السياسات العمومية، لانتقادات كثيرة بسبب ضعف حصيلة الوزارة في مجال جذب الاستثمارات على المستوى الجهوي، والتي يمكن أن تخلق التنمية الاقتصادية وفرص الشغل.

واعتبرت المعارضة بالبرلمان، أن الأرقام والمشاريع التي أعلن عنها الوزير المنتدب لا أثر لها على التنمية الاقتصادية على المستوى الجهوي والتشغيل، لأن عدد المشاريع تقاس بمدى تأثيرها المباشر على الواقع الاجتماعي، وذلك عبر توفير فرص الشغل وتحقيق التنمية في جميع الجهات.

وأشار الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، إلى وجود إشكالية كبيرة تتعلق بالتوزيع العادل للاستثمارات والعدالة المجالية في جميع الجهات بشكل متكافئ، عوض أن تظل محصورة في محور الدار البيضاء والرباط وطنجة دون باقي الجهات.

من جهة أخرى، لا زالت الوزارة تعاني من خصائص كبير على مستوى الأطر والكفاءات، بعدما فضل العديد من المسؤولين وبعض الأطر العليا، مغادرتها والتوجه إلى القطاع الخاص، بعدما تم استقطابهم خلال السنوات الماضية من أجل تعزيز بنينة الوزارة.



زيدان

الخلفى ينافس بنسعيد



الرباط. الأسبوع

من المرتقب أن تعرف دائرة المحيط في العاصمة الرباط تنافسا حادا بين وزيري الاتصال المهدي بنسعيد والوزير السابق مصطفى الخلفى، الذي قررت الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية ترشيحه خلال الانتخابات التشريعية المقبلة.

وسيكون الصراع مشتدا بين وزير الشباب والثقافة والتواصل المهدي بنسعيد، والقيادي في حزب العدالة والتنمية، مصطفى الخلفى، الذي تم الدفع به للمشاركة في الاستحقاقات المقبلة في أقوى دائرة بالعاصمة الرباط، والتي توصف بـ«دائرة الموت».

ويسعى حزب الأصالة والمعاصرة إلى الظفر بمقعدين في هذه الدائرة الانتخابية، مستفيدا من الحضور السياسي للوزير بنسعيد على مستوى منطقة يعقوب المنصور حيث يرأس فيها فريق اتحاد يعقوب المنصور لكرة القدم، كما يعرف بقربه الدائم من المواطنين.

من جانبه، يطمح مصطفى الخلفى من خلال دعم حزب العدالة والتنمية، إلى استرجاع مكانته السياسية خلال الانتخابات المقبلة والعودة من جديد إلى الواجهة، بعدما فضل خلال السنوات الماضية التوارى عن الأنظار والابتعاد عن الخرجات الإعلامية.

#انتخابات_2026

من 15 ماي إلى 13 يونيو

نتسجيلوا في اللوائح الانتخابية
باش نضمنوا حقنا في التصويت بكل حرية



امسحوا الكود من أجل التسجيل
أو التأكد من تسجيلكم

مكاتب التسجيل مفتوحة كل أيام الأسبوع



www.listeselectorales.ma

يمكنكم التسجيل بسهولة عبر الموقع



التصويت حق شخصي واجب ولهنّي
٠٥٠٦٠٦ ٤٧٠ ٠٥٥٧٨ ٠١٤٤٠١ ٨ ٠٥٥٥٥٥٥ ٠١٤٤٠٥

كواليس الأخبار

برادة بين أجهزة الكشف عن الغش وغياب الكشف عن الصفقات

السكن لم يعد في متناول «الدرويش» والوزير يتباهى ببرنامج الميسورين

الرباط. الأسبوع

قدم كاتب الدولة في الإسكان، أديب بن إبراهيم، صورة جميلة عن عدد المستفيدين من الدعم المباشر المخصص للسكن، مفتخرا بالرقم الذي بلغ 105 آلاف مستفيد.

وقال المسؤول الحكومي أن عدد طلبات الاستفادة من البرنامج بلغ ما مجموعه 218 ألفا و877 طلبا على الصعيد الوطني، وهو ما يؤكد تزايد الإقبال الذي يحظى به البرنامج، والذي ساهم في تمكين 105 آلاف و27 مستفيدا من اقتناء سكنهم الرئيسي وتحسين ظروف عيشهم، خاصة في صفوف الطبقة المتوسطة. لكن، وراء تصريحات كاتب الدولة هناك إخفاء لاختلالات كثيرة مرتبطة بالبرنامج الوطني للسكن، ومدى استجابته لتحقيق السكن لفائدة الأسر التي تعيش في المدن الكبرى والتي تعرف ارتفاعا مهولا في سعر العقار وثمان متر مربع، في ظل الاحتكار وجشع المضاربين العقاريين، وصعوبة الحصول على التمويل والقروض.

وحسب تصريح المسؤول، فإن المدن الأكثر استفادة من البرنامج هي فاس ومكناس وبرشيد والفنيطرة والجديدة وبسليمات وسطات ووحد ومديونة والدار البيضاء، مما يجعل ساكنة العديد من المدن المهمة خارج دائرة الاستفادة، على غرار الرباط وطنجة ومراكش وأكادير وسلا، بسبب غياب السكن الاقتصادي، الذي ينحصر فقط في ضواحي المدن أو بعيدا عنها.

وبالرغم من هذا البرنامج الذي جاءت به الحكومة، إلا أنه لا يواكب الغلاء الكبير الذي يعيشه قطاع العقار والسكن في ظل العديد من التلاعبات، مثل مبلغ «النوار» الذي يفرض على الزبائن والذي يفوق 5 ملايين سنتيم، وضعف الدعم المحدد في 7 ملايين سنتيم فقط بالنسبة للشقق فوق 30 مليون سنتيم في الحواضر، ما يجعل البرنامج صعب التطبيق داخل المدن التي تفوق أثمان الشقق فيها 70 مليون سنتيم.



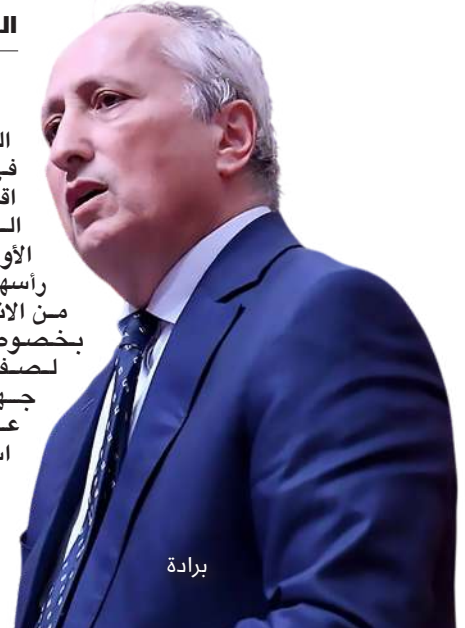
بن إبراهيم

عن الهواتف والغش داخل قاعات الامتحانات، لكونها حولت فضاءات التربية والتعليم إلى أجواء مشحونة بالترهيب والتخويف، مشيرا إلى أن دخول اللجان المكلفة باستعمال أجهزة الكشف تسبب في ضياع وقت كبير للتلاميذ من زمن الامتحان تتراوح بين 15 و40 دقيقة في بعض الحجرات الدراسية. واعتبر نفس المصدر، أن طريقة استعمال أجهزة الكشف داخل الأقسام والقاعات، ألحقت ضررا كبيرا بالتلاميذ، خاصة الذين استدعوا للامتحانات طيلة السنة الدراسية، وأفرزت أجواء من الترهيب والتشويش الذهني والنفسي على المترشحين، مؤكدا أن محاربة الغش يجب أن تتم من خلال تدابير عملية ملائمة لا تضر بالعملية التعليمية ولا تؤثر على الظروف النفسية والزمنية المرتبطة باجتياز الامتحانات.

والتي قبل أنها ترصد الهواتف في أقسام الامتحانات، غير أن استعمالها أبان عن ضعفها وعدم فعاليتها في الكشف عن الهواتف لدى التلاميذ، بعدما تم رصد عدد من الهواتف بعد مرور هذه الأجهزة، معتبرة أن الصفة غامضة في غياب معطيات حول قيمتها والشركة المستفيدة منها، خاصة وأن الأمر يتعلق بالمال العام. وحسب فعاليت تربوية، فإن الأجهزة لم تكتشف جميع أنواع الهواتف داخل أقسام الامتحانات، إلى جانب حجمها الكبير الذي يرهب التلاميذ داخل القاعات خلال فترة الامتحان، بعدما تم إخراج بعضهم وتفتيشهم ليتبين عدم حيازتهم لأي هاتف، مما خلف ضياعا للوقت وأثرا نفسيا عليهم. وقد انتقد المركز المغربي لحقوق الإنسان استعمال أجهزة الكشف

الرباط. الأسبوع

طرحت أجهزة الكشف عن الغش في الامتحانات والتي اقتنتها وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي، التي يوجد على رأسها سعد برادة، موجة من الانتقادات والمطالب بخصوص القيمة الحقيقية لصفقة شراء 2000 جهاز والتي كشفت عن محدوديتها خلال استخدامها. ودعت فعاليات إلى فتح تحقيق بخصوص صفقة هذه الأجهزة الجديدة



برادة

رخص الاستيراد.. الدجاجة التي تبيض ذهبا في عهد حكومة «الباطرونا»

الرباط. الأسبوع

من أكبر المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والمحلي خصوصا، مسألة الاستيراد التي تعطي الأفضلية والامتياز لفئة خاصة من الشركات أو الأعيان، الذين يحق لهم استيراد منتجات مهمة، في السوق الوطنية، مثل الأعلاف المركبة أو المواشي أو الحبوب أو القطن أو بعض الماركات أو المواد الأولية أو الأدوية والمحروقات..

فهذه الفئة التي تحصل على هذه الرخص الدائمة أو الاستثنائية من القطاعات الحكومية، ومختلف المجالات الأساسية، تعطي لأصحابها فرصة تاريخية لتحقيق المزيد من الأرباح ومراكمة الأموال والثراء الفاحش والاعتناء غير المشروع على حساب فئات كبيرة من المواطنين، الذين يستهلكون هذه المواد المستوردة، والتي غالبا ما تباع في الأسواق الوطنية بأثمان خيالية تفوق الأثمان والأسعار في دول الاستيراد، أو في بلدان العالم الثالث.

ففضية الرخص الاستثنائية التي تمنحها بعض القطاعات الحكومية أو المؤسسات العمومية، تجعل فئة من رجال الأعمال وأصحاب «الشكارة» هم الأكثر حظا في الاقتصاد الوطني، لكونهم يقومون باستيراد هذه المواد بأثمان هزيلة أو رخيصة، ثم يقومون بتوزيعها وبيعها بأثمان مرتفعة مستغلين الفجوة وقانون حرية الأسعار في غياب المنافسة المتوافق عليها.

والمثير في الموضوع، أن هذه الرخص، خصوصا الدائمة التي تعطى للمحظوظين، تبقى لمدة طويلة وسنوات تسمح لهم بالاستيراد وإدخال المنتجات والمواد الأولية واحتكارها في السوق المحلية، والتحكم في الأسعار، مما يعود عليهم بأرباح كبيرة تفوق الخيال، بينما يظل المواطن تحت رحمة المستوردين وأسعارهم.

الصناع التقليديون يغرقون بالديون.. فمتى تتفاعل الوزارة؟

الرباط. الأسبوع

يعاني العديد من الحرفيين والمهنيين في قطاع الصناعة التقليدية، من تراكم الديون والغرامات في ظل غياب حلول جادة لإخراج هذه الفئة من دائرة الضيق والصعوبات التي تعيشها جراء الالتزامات المالية المتعلقة بالتغطية الصحية.

ويطالب العديد من المهنيين والحرفيين التقليديين، بضرورة تسوية أوضاعهم الاجتماعية والقانونية، ومراعاة الإكراهات التي يعيشونها في ظل غلاء المواد الأولية التي يستخدمونها وكراء المحلات، وصعوبة دفع الأقساط المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية لفائدة صندوق الضمان الاجتماعي.

وطالبت جهات نقابية وبرلمانية ووزارة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، بالعمل على تسوية الوضعية المالية للحرفيين وتجاوز الصعوبات التي تعيق الاستفادة من حقوقهم الاجتماعية، عبر منحهم فرصة جديدة من أجل تسوية الديون المتعلقة بالصندوق، خاصة وأن فئة كبيرة لم تتمكن من الانخراط في المبادرة السابقة.

كما تعاني فئة أخرى من الحرفيين والصناع التقليديين من إقصائهم من التسجيل في السجل الوطني للصناعة التقليدية، مما يحرمهم من الاستفادة من برامج الدعم المخصصة للقطاع، علما أن نشاطهم التقليدي يتطلب إمكانيات مالية من أجل الاستمرارية.



فتاح العلوي

مهدي ضيف جديد على عائلة الغولي



ازدان فراش الزميل محمد الغولي وزوجته فرج، بمولود اختارا له من الأسماء «مهدي».

وبهذه المناسبة السعيدة، يتقدم طاقم جريدة «الأسيبوع» بأحر التهاني إلى عائلة الغولي،

وعائلة لحلول، وإلى جميع الأهل والأحباب، طالبين من الله عز وجل أن يعيش مهدي حياة سعيدة في كنف والديه.

والمجالات والمستشفيات التي تشتكي منها، هل من الخدمات الطبية، أم تتعلق بالمواعيد الطبية، أم بمشاكل نقص الأدوية واختلافها، وما إذا أعطت نتيجة في تحسين جودة الخدمات الصحية؟

وتظل غالبية الشكايات التي تتوصل بها الوزارة الوصية والمنصة الرقمية، وفق مصادر مطلعة، تتعلق بالمواعيد الطبية وصعوبةولوج الخدمات العلاجية، ونقص الأدوية وظروف الاستقبال داخل المؤسسات الاستشفائية، حيث تكرر الشكايات بشكل كبير، خاصة التي تتعلق بالمراكز الجامعية والمستشفيات الإقليمية التي تستقبل الكثير من المرضى.

والغريب أن الوزارة لم تقم بنشر الخريطة الكاملة للشكايات التي توصلت بها المنصة، ولا الجهات والمدن التي جاءت منها هذه التظلمات والشكايات المرتبطة بالقطاع الصحي، ومدى التفاعل مع المشاكل والمعوقات وحلها بشكل نهائي، عوض الرد على أصحابها فقط واتخاذ إجراءات عابرة لا تنهي المشكل بالنسبة لمواطنين آخرين، الذين بدورهم سيضطرون إلى إرسال شكاياتهم حول نفس المشكل.

منصة «شكاية الصحة»..

الواقع الصحي معطوب

والمواطن مغلوب على أمره

الرباط. الأسبوع

توصلت المنصة الرقمية «شكاية الصحة»، التابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية، بحوالي 4200 شكاية خلال شهر ونصف فقط من إطلاقها، حيث تم البحث في أكثر من 3 آلاف طلب بنسبة كبيرة. ورغم اعتراف وزير الصحة أمين التهرراوي، بعمل الإدارة على تسوية الملفات، إلا أن حجم هذه الشكايات والتظلمات يطرح تساؤلات كثيرة حول نوعيتها



التهرراوي

كواليس الأخبار

أحدث
الأضواء

ما خفي

بدأت قضية خلافة عثمان بنجلون تشغل القصر.. فمع بلوغه سن الرابعة والتسعين، لا يزال الرئيس المدير العام الراسخ لبنك إفريقيا، من دون خطة خلافة واضحة، وبتنسيق مع جهات عليا (...)، قد يتولى والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري، الإشراف على هذا الملف عن قرب..

بعد أن أعلنت شركة الخطوط الملكية المغربية نهاية شهر ماي، توقفها عن الربط مع ست وجهات إفريقية، في قرار مفاجئ جمع بصفة غامضة (...) بين اعتبارات اقتصادية ومخاوف صحية، بدأ يتبين أن شبك فيروس «إيبولا» هو السبب الحقيقي الذي يخيم على هذا الإيقاف..

تقدم الحزب الشعبي الإسباني بمقترح لتعزيز الوجود العسكري في سبتة ومليلية المحتلتين، مستندا إلى تغير السياق الجيوسياسي، ومخاوف من المغرب.. رغم تحسن العلاقات الرسمية.. وما خفي أعظم (...).

بعدما أثار اعتماد أجهزة كشف الغش الإلكتروني في امتحانات البكالوريا موجة غضب حقوقية واسعة، بدأت تتهاطل الاتهامات على وزارة التربية الوطنية، بتحويل قاعات الامتحان إلى فضاءات يسودها التهيب والتخوف، وللحديث بقية..

كادت جماعة عين العودة، القريبة من الرباط، أن تسير على خطى جماعة مصرية (...). بعد أن اختلط الرجال والنساء في صلاة العيد، والسبب هو عدم قيام الجماعة بما يلزم لتنظيم هذه الشعيرة الدينية في عيد الأضحى، ورغم الفوضى الكبيرة.. فقد خرجت الأمور سالمة عند كل «عاريف».. وللحديث بقية..

بعد مجهود كبير.. تمكنت المصالح المختصة من ضبط كميات من اللحوم الفاسدة الموجهة إلى أشهر المطاعم الشرقية والشامية الموجودة في العاصمة الرباط، لكن رغم المحاضر.. يواصل هذا اللوبي «الاشتغال».. وكأن شيئا لم يحدث (...).



«لا خوف عليهم ولا هم يحزنون»

كيف ورط الوزير التوفيق الحكومة في مشكل مع أكبر زاوية في المغرب

الرباط الأسبوع

سواء تعلق الأمر بالطريق أو بالطريقة.. فقد أخرجت تدخلات الوزير التوفيق أطرافا حكومية كبيرة، فتم إنجاز تقارير نبهت إلى مشكلة اعتماد «مشيخة» من طرف دون غيره، بينما يواصل المريدون طريقهم المعروفة إلى مداغ، حيث لا لغة تعلق على «لغة الورد» وكل مسخر لما أذن له فيه.. فهل يتدخل العقلاء؟ وهل يعقل الشيخ المزعوم.. «اللطيف يا لطيف»؟

يذكر أن مجلس مقامي الطريقة القادرية البودشيشية، سبق أن قطع الشك باليقين، عبر بيان تاريخي، كانت «الأسبوع» سباقة إلى التوصل به، أكد من خلاله ((الشيخ الكامل لمجدد نهجها، ذي السند الواصل المتصل الموصل إلى حضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فضيلة الدكتور مولاي منير القادري بودشيش))، بل إن المريدون أكدوا ((ارتباطهم بوصايا شيوخهم، قدس الله سرهم أجمعين، وبشيخهم المبارك فضيلة

بينما يفترض أن يبتعد الوزير التوفيق عن الخلافات باعتباره وزيرا للجمع، يصير وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على «إحراج الدولة» بتدخله في ملف الزاوية البودشيشية، من خلال انتصاره للجناح «الغير الرسمي».. حيث يسعى إلى «ترسيمه» بشتى الطرق، بينما الواقع في مداغ، بعيدا عن الرباط، يعطي «أحقية الوصية» لمنير القادري بودشيش، المدعوم من طرف العائلة في الحفاظ على إرث الأجداد، الذي لا يدخل ضمن «الأوقاف» (...).

منذ متى كان وزير الأوقاف يتدخل في مراسلة الزوايا وتحديد طرق عملها، وتقييم صالح الأعمال (...). أليس التصوف شأننا ربانيا (...). أليست الانحرافات محددة بالقانون؟ ما معنى أن يتدخل الوزير ليحدد قائمة حصرية بعد الزوايا في المغرب، وعندما يحتج المحتجون، تخفي التقارير وصفحات الأنترنت الرسمية التي انتصرت لطرف على آخر (...). أليس ذلك تعارضا مع العناية الملكية التي لطالما شملت الجميع، خاصة فيما يتعلق بالشأن الروحي؟

بعيدا عن منطق السيارة والشيخ المزعوم، المدعوم من طرف الفئة المعروفة (...). التي لم تنجح في فرض تصورهما (...). يتواصل الالتحام حول شخص منير القادري بودشيش، وقد بلغ الالتفاف ذروته في عيد الأضحى، عندما التف مئات الزوار حول الشيخ، وصدحت الحناجر بالدعاء لأمير المؤمنين الملك محمد السادس، والعائلة الملكية الشريفة.

الدكتور مولاي منير القادري بودشيش، بصفته الشيخ الشرعي الموصى له بالطريقة، وذلك استنادا إلى الوصايا الموثقة لسيد حمزة وسيد جمال، قدس الله سرهما، وما استقر عليه العمل داخل الطريقة، كما باقي الطرق الصوفية، من انتقال المشيخة وفق السند المتصل والشرعية الروحية (الثابتة))، حسب البلاغ، الذي أكد على ما ((ورد في الرسالة الملكية السامية التي وجهها أمير المؤمنين إلى المجلس العلمي الأعلى بشأن إحياء ذكرى مرور خمسة عشر قرنا على ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم)).

هذا التأكيد المشفوع بالبركة، والمشاورة، والإذن، وهي مبادئ لا يخضع لها الإعلام (...). حرص على نفي كل ما تم تداوله في الشهور الأخيرة حول المشيخة، حيث قال أصحاب البيان: ((نسجل بأسف شديد ما تم تداوله من مغالطات في بعض صفحات وسائل التواصل الاجتماعي، التي تسيء للطريقة ورموزها، ويؤكد المجلس على ضرورة صون الطريقة من الأخبار المضللة والتشهير بشيخها وبالشرفاء، وبالمريدين الصادقين))، مؤكدا عزمه على ((توقيف كل هذه المغالطات، وسلك المساطر القانونية اللازمة في هذا الشأن، خصوصا وأن بعض الجهات تجاوزت حدود الأخلاق، ونشرت الأكاذيب والأوهام الخبيثة التي يعرف الجميع زورها)).

التوفيق



مولاي يوسف خلال
الزيارة التاريخية إلى
فرنسا سنة 1926

العلاقات المغربية - الفرنسية.. من مولاي يوسف إلى محمد السادس

عمق التاريخ، إذ كانت العلاقات في بعض المراحل متكافئة بين البلدين، ثم مالت الكفة لصالح بلاد الأنوار، حيث تم خلال بداية القرن العشرين فرض الحماية على المملكة.. ثم حصل المغرب على استقلاله، ومع ذلك تميزت المرحلة اللاحقة بقوة العلاقات بين البلدين، ويمكن القول أنه طيلة قرن وربع القرن الأخير، قام عدة سلاطين وملوك مغاربة بزيارة إلى فرنسا، غير أن هناك زيارات مميزة وكان لها طابع خاص، وهو ما سيتناوله هذا الملف.

قبل أيام من الآن.. وعندما كان المغاربة منشغلون بعيد الأضحى، أعلن وزير الخارجية، ناصر بوريطة، عن زيارة مرتقبة للملك محمد السادس إلى فرنسا، وأكد أنه سيتم خلالها توقيع معاهدة ثنائية غير مسبقة تعد الأولى لباريس مع دولة خارج الاتحاد الأوروبي، لتتوج مرحلة جديدة من الشراكة الاستراتيجية والرخم الإيجابي بين المملكة المغربية والجمهورية الفرنسية، وكما هو معلوم، فإن العلاقات بين البلدين قديمة وضاربة في

أعد الملف: سعد الحمري

السلطان مولاي يوسف وفرنسا؛ فقد تم توجيه دعوة رسمية لهذا الأخير من أجل زيارة فرنسا وأن يكون ضيف شرف لتدشين مسجد باريس، الذي ساهم في بنائه من ماله الخاص، وقد انتهجت فرنسا هذه الخطة ضمن ما يعرف بسياسة المقيم العام ليوطي الإسلامية، حيث سعت من خلالها إلى إيهام السلطان بأن فرنسا تعمل على نشر الإسلام حتى في فرنسا، وأن ليس لها

البداية، ورفض في كثير من الأحيان توقيع ظهائر كانت تخدم المصالح الفرنسية، بينما حاولت فرنسا في كثير من الأحيان التقرب منه بشتى الوسائل، غير أنها فشلت على مدى 14 سنة، أي من توليه العرش سنة 1912 إلى سنة 1926. وهكذا اهتدت الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب والحكومة الفرنسية في باريس، إلى حل كان من شأنه أن يقرب المسافات بين

فرضت فرنسا حمايتها على المغرب سنة 1912، ولم يكن ذلك نهاية المشاكل، بل بدايتها، حيث عينت فرنسا سلطانا جديدا على المغرب مباشرة بعد فرض حمايتها على البلاد، وهو السلطان مولاي يوسف، الذي كانت تأمل أن يكون أداة طيعة في يدها، لكن كان لا بد أن يوقع السلطان على أي ظهير حتى يمر إلى مرحلة التنفيذ. وهكذا كان مولاي يوسف يعلم نوايا فرنسا من

مولاي يوسف..
أول ملوك الدولة العلوية
يزور فرنسا

تعود قصة أول زيارة قام بها سلطان أو ملك للمغرب إلى فرنسا، إلى سنة 1926، لكن الزيارة جاءت في ظروف مختلفة عن اليوم؛ فقد

ملف الأسبوع



السلطان محمد الخامس رفقة الرئيس
فانسان أوريول خلال زيارته لفرنسا سنة 1950

بعد وفاة السلطان مولاي يوسف خلفه على العرش ابنه محمد الخامس. هذا الأخير مكث عقدا كاملا ليقوم بأول زيارة إلى فرنسا، وذلك سنة 1937، والتي اعتبرت بمثابة محاولة لتعزيز الروابط بين البلدين وإبراز دور السلطان الجديد، غير أن الزيارة الثانية جاءت في سياق مغاير؛ فقد كانت في سنة 1945، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، بعد أن جرت مياه كثيرة بين البلدين.. فالملك الشاب الذي أرادت فرنسا جعله أداة لتنفيذ خططها، تحالف مع الحركة الوطنية وأصبح أول المطالبين باستقلال بلاده.

فرنسا في 15 فبراير 1956، توجت بالتصريح المشترك وتوقيع اتفاقية 2 مارس 1956، القضية باستقلال البلاد وبداية مرحلة تاريخية جديدة بين البلدين.

الملك الحسن الثاني.. بين زيارات متوترة وأخرى مغايرة

شهدت مرحلة حكم الملك الحسن الثاني زيارات هامة قام بها إلى فرنسا، كانت مفصلية في غالبيتها؛ فقد تولى هذا الأخير الحكم سنة 1961، وقام بأول زيارة رسمية إلى فرنسا سنة 1963، حيث التقى بالرئيس الفرنسي الجنرال ديغول، وقد تمحور اللقاء حول مساعدة ديغول للملك الجديد في عدة قضايا من أجل تسهيل مهمته في بدايتها، غير أن العلاقات بين البلدين عرفت فتورا كبيرا بسبب اغتيال الزعيم الاتحاد المهدي بنبركة فوق الأراضي الفرنسية، ما أدخل العلاقات بين البلدين في أزمة غير مسبقة، توقف خلالها الملك عن أي زيارة إلى

أهم زيارته على الإطلاق، وهي التي جرت سنة 1950، عندما بلغ التوتر بين البلدين أعلى درجاته بسبب ضغط فرنسا على الملك من أجل توقيع ظهائر تحمي السيادة المغربية وتمنحها لفرنسا، وفي ظل رفضه، قام هذا السلطان بزيارة إلى فرنسا كانت تحمل طابعا سياسيا بامتياز، وقام بتقديم مذكرة سياسية للحكومة الفرنسية مطالبا من خلالها ببدء المفاوضات من أجل الاستقلال دون تأخير، وكانت تلك الزيارة بداية مرحلة جديدة، وهي إقدام فرنسا على نفي محمد الخامس إلى مدغشقر، ثم عاد إلى المغرب ومعه نهاية الاستعمار الفرنسي، وقام بزيارة أخرى إلى

دعاه الصريح لهذه المطالب، وفي خضم هذه الأحداث، طلب الرئيس الفرنسي الجديد، أحد أبطال الحرب العالمية الثانية الجنرال ديغول، من محمد الخامس القيام بزيارة رسمية إلى باريس، قصد المشاركة في الاحتفال العسكري بمناسبة نهاية الحرب العالمية الثانية، وقبل السلطان بالدعوة وزار باريس في يونيو 1945، حيث وشح بوسام رفيق التحرير الفرنسي تقديرا لمساهمة الجنود المغربية إلى جانب الحلفاء في الحرب، وقد جدد الملك بهذه المناسبة المطالبة باستقلال بلاده.

زيارة أخرى قام بها الملك محمد الخامس إلى فرنسا، تعتبر من

أي نية لمحاربة الإسلام في المغرب، ورغم كل هذه المحاولات، إلا أن مولاي يوسف كان على حذر؛ فعندما ذهب إلى باريس في يوليو 1926 من أجل تدشين مسجد باريس، تصرف بنضج كبير، مع أن حدث وصوله قد استأثر باهتمام الصحافة، إذ كان المصورون يلاحقون موكبه إلى كل الأماكن التي حل بها، أثناء لقائه بأعضاء الحكومة الفرنسية، ثم عندما اتجه لأداء صلاة الجمعة في مسجد باريس، الذي يعد إلى اليوم معلمة معمارية إسلامية في قلب عاصمة فرنسا وإحدى أهم مدن أوروبا، فلم تتجاوز تصريحاته لجحافل الصحافيين الفرنسيين الملاحقين لسيارته، بضع مجاملات وابتسامة مقتضية، كما أن مواقفه كانت واضحة وصريحة، من خلال الاجتماعات المغلقة التي عقدها مع وزير خارجية فرنسا وموظفي الإقامة العامة، عسكريين ومدنيين.. هؤلاء جميعا كانوا يسربون لصحف بلادهم معلومات مفادها أن السلطان مولاي يوسف «صعب المراس»، واعتبروه مصدر عرقلة لمشاريع فرنسا في المغرب.

السلطان محمد الخامس.. زيارات تاريخية في سياق متوتر

بعد سنة واحدة على هذه الزيارة، توفي السلطان مولاي يوسف وخلفه على العرش ابنه محمد الخامس. هذا الأخير مكث عقدا كاملا ليقوم بأول زيارة إلى فرنسا، وذلك في سنة 1937، وهي الزيارة التي اعتبرت بمثابة محاولة لتعزيز الروابط بين البلدين وإبراز دور السلطان الجديد، غير أن الزيارة الثانية جاءت في سياق مغاير؛ فقد كانت في سنة 1945، بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، بعد أن جرت مياه كثيرة بين البلدين وتغير الحال؛ فالملك الشاب الذي أرادت فرنسا جعله أداة لتنفيذ خططها، تحالف مع الحركة الوطنية وأصبح أول المطالبين باستقلال بلاده. في هذا الإطار، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رفعت الحركة الوطنية مطلب الاستقلال إلى فرنسا، التي رفضته رفضا باتا، فما كان من السلطان إلا أن أعلن عن

اهتدت الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب والحكومة الفرنسية في باريس، إلى حل كان من شأنه أن يقرب المسافات بين السلطان مولاي يوسف وفرنسا؛ فقد تم توجيه دعوة رسمية له من أجل زيارة فرنسا وأن يكون ضيف شرف لتدشين مسجد باريس، الذي ساهم في بنائه من ماله الخاص، وكانت هذه الخطة ضمن ما يعرف بسياسة المقيم العام ليوطي الإسلامية، حيث سعت من خلالها إلى إيهام السلطان بأن فرنسا تعمل على نشر الإسلام حتى في فرنسا، وأن ليس لها أي نية لمحاربة الإسلام في المغرب..

ملف الأسبوع



فرنسا إلى حدود سنة 1972، بعد وفاة ديغول وتولي الحكم من طرف جورج بومبيدو. خلال هذه الزيارة عادت العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها وتم إصدار عفو من طرف فرنسا على الجنرال أوفقيير، الذي كانت تطالب بمحاكمته، غير أن هذه الزيارة كان لها طعم خاص وستظل راسخة في الذاكرة السياسية المغربية؛ فخلال مقام الحسن الثاني في فرنسا أبلغته الأجهزة الفرنسية بتحركات مشبوهة في الجيش المغربي، وأنه ربما يجري الإعداد لانقلاب على الملكية من طرف بعض الضباط، فعاد الملك على عجل إلى المغرب، وفي طريقه فوق السماء، أثبتت الأجهزة الفرنسية قوة توقعاتها، حيث تعرضت الطائرة الملكية لهجوم من طرف ضباط في الجيش ونجت بأعجوبة، وهي المحاولة الانقلابية الثانية التي قادها الجنرال أوفقيير وضباط في سلاح الجو المغربي في غشت 1972، وانتهت بالفشل.

بعد ذلك، ظهرت مشكلة الصحراء، وصعد في فرنسا إلى سدة الحكم رئيس جديد، هو فاليري جيسكار ديستان، الذي في عهده قام الملك بعدة زيارات رسمية مميزة، أبرزها سنة 1976، حيث أدلى بتصريحات للتلفزيون الرسمي الفرنسي، تلتها زيارة لباريس سنة 1980.

غير أن المشاكل بدأت تظهر بعد صعود فرانسوا ميتران إلى الحكم سنة 1981، حيث فضل الجزائر على المغرب وقام بزيارة إلى الجارة الشرقية كأول وجهة لرئيس فرنسا الجديد، ما أدخل العلاقات بين البلدين في أزمة خانقة، خاصة وأن المغرب كان يعيش على وقع أزمة الصحراء، إلى جانب أزمة داخلية، تجلت بفعل اعتقال زعماء حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وعلى رأسهم الكاتب العام للحزب عبد الرحيم بوعبيد؛ في ظل هذه الأوضاع، خرج الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي ينتمي إليه فرانسوا ميتران، ببيان أدان من خلاله اعتقال الزعماء المغاربة، بطريقة مهينة للنظام المغربي، عندما أمر الحزب الفرنسي الملك الحسن الثاني بضرورة إطلاق سراحهم.. يومها ردت الحكومة المغربية على هذا البيان واعتبرته في غير محله وتدخل في الشؤون الداخلية للغير. وأمام تعمق الأزمة، أعلن الملك الحسن الثاني أنه سيقوم بزيارة رسمية إلى فرنسا، وأكد أنه لن ينتظر الرئيس الفرنسي ليقوم بزيارة للمغرب، بل هو من سيذهب إليه، كما روج الملك بأن المشكلة بينه وبين الحزب الاشتراكي الفرنسي وليس مع الحكومة.

قام الحسن الثاني بزيارة إلى فرنسا يوم 26 يناير 1982، وفور وصوله إلى قصر الإليزيه، عقد لقاء مع الرئيس الفرنسي استمر خمسين دقيقة، وبعد ذلك، أدلى بتصريح

فترة حكم الحسن الثاني

شهدت زيارات هامة

قام بها الملك إلى فرنسا،

كانت أولاها سنة 1963،

والتقى بالرئيس الجنرال

ديغول، إذ تمحورت

حول مساعدة ديغول

للملك الجديد في عدة

قضايا من أجل تسهيل

مهمته في بدايتها،

غير أن العلاقات بين

البلدين عرفت فتورا

كبيراً بسبب اغتيال

الزعيم المهدي بنبركة

فوق الأراضي الفرنسية،

ما أدخل العلاقات بين

البلدين في أزمة غير

مسبوقة، توقف خلالها

الملك عن أي زيارة

لفرنسا إلى سنة 1972،

بعد وفاة ديغول وتولي

جورج بومبيدو الحكم.

السحب سماء العلاقات بين رئيسي الدولتين، كما أوضح أنه تبحث مع الرئيس الفرنسي في إمكانية وجود أي نزاع بين البلدين، غير أنه لم يعثر على شيء، ثم صرح بأن ((قضية الصحراء المغربية من المقرر مناقشتها مساء)).

وعند نهاية رحلة الحسن الثاني لفرنسا يوم 29 يناير 1982، عقد مؤتمرا صحفيا بمدينة باريس، لتقديم أهم ما خرجت به تلك الزيارة، وكان من بين الأسئلة التي طرحت على الملك، هو ما إذا كانت قضية عبد الرحيم بوعبيد قد سممت العلاقات المغربية-الفرنسية في بداية عهدة الرئيس فرانسوا ميتران؟ فأجاب الحسن الثاني مؤكدا أنه ((في ما يخص الرئيس الفرنسي، وبالنسبة لي أنا شخصا، لم يتم التعرض لقضية بوعبيد، إن الرئيس بوصفه رئيسا للدولة ورجل دولة، يعرف بشكل دقيق الفرق بين ما هو أساسي وما هو ثانوي، إنني لا أرفض التعرض لأي مشكل ولو كانت المشاكل خاصة على أساس أن يكون ذلك على نفس المستوى، وأظن أن المشاكل الخاصة، المغربية أو الفرنسية، يجب معالجتها بين ملك المغرب ورئيس الجمهورية فقط، لكن في قالب لا علاقة له باستعمال مفردات، كأريد أو أريد بإلحاح أو أرفض، وهي مفردات أجعلها كما يجعلها السيد الرئيس، لهذا فنحن لم نجتمع للتحدث حول السيد بوعبيد، ولو حدث ذلك فعلا، لكان الحديث عن السيد بوعبيد حقيقة حديثا محدودا)).

كما طرح على الملك سؤال حول الأسباب التي جعلته ابتداء من 10 ماي 1981 ينتقد الحزب الاشتراكي

الفرنسي، فقال: ((ليست عندي في الحقيقة مأخذ على الحزب الاشتراكي ولا على الصحف الاشتراكية.. إننا من اليوم الذي فتحنا فيه أعيننا على السياسة النشيطة، أي منذ سنة 1958، واليمين يأخذ بزمام الحكم، كنا والحالة هذه معتادين على نوع ما من تصريف الأمور، أما اليسار، فليست لديه ممارسة في المشكلات الدولية، لذا فعليه أن يتعلم - ولا أقول حتى أخرج شعور أحد - من رؤساء الدول، ولكن من الشعوب نفسها، فيتعين علينا، في رأيي، أن نترك للحزب الاشتراكي وللصحف الاشتراكية الوقت حتى يمارسوا الشؤون السياسية ويتفهموا العلاقات الإنسانية بين الأقطار وبين الأحزاب السياسية، وإذا لم يحدث التناوب، فذلك ليس راجعا إليه، بل مرده إلى الفرنسيين أو إلى الحزب الاشتراكي، وعلى أية حال، كان التعاقب على الحكم سيحصل كل سبع سنوات، وكان سيكون ذلك خيرا للفرنسيين ولأصدقائهم)).

ورغم هذه الزيارة، استمرت أجواء التوتر بين المغرب وفرنسا، ولم تنقشع الغيوم إلا مع انتخاب رئيس جديد سنة 1995، هو جاك شيراك، ويوم 7 ماي 1996، تلقى الملك دعوة من أجل زيارة رسمية إلى باريس، حيث طلب منه أن يلقي خطابا في الجمعية الوطنية الفرنسية، وفعلا، قام بإلقاء خطاب وصف بالتاريخي. وتميزت فترة الرئيس جاك شيراك بكون فرنسا كانت آخر بلد يزوره الحسن الثاني أياما قليلة قبل وفاته، حيث قام بالزيارة ما بين 12 و15 يوليوز 1999 للمشاركة في اليوم الوطني لفرنسا كضيف شرف، وبعد عودته بأسبوعين كانت وفاته.



رسائل ابن زيدون بين الجد والهزل



نور الدين الرياحي

إن أدب الرسائل هو الفن الوحيد الذي يتيح لنا اختراق الزمن، لنجلس في الغرفة المعتمة ذاتها مع الأديب أو القائد أو المحب أو المحبوبة أو الشاعر أو الموسيقي.. لنسمع دقات قلبه، ونقرأ أفكاره قبل أن تنقئ وتهذب لتتناسب مطابع النشر أو منصات الخطابة؛ لذلك لم أرد أن أمر مرور الكرام في زهتي الأدبية وأنا أتجول في بساتين الأندلس دون أن أشرك قرائي وقارئاتي معي في الاطلاع على رسائل قلم عذب في بيان وسجع، وتاريخ وأحداث سبق بقرون كتاب الرسائل التي عهدناها في الغرب بيانا وروعة.

ومعلوم أن الرسائل شكلت في الأدب العربي الكلاسيكي جنسا أدبيا قائما بذاته، ولم تكن مجرد وسيلة تواصل، بل ساحة لاستعراض البيان، والبلاغة، والنقد السياسي والاجتماعي. ويعد الشاعر والوزير الأندلسي ابن زيدون (1003م-1071م) من أبرز من صاغوا هذا الفن، حيث تنوعت رسائله بين العاطفي الوجداني، والسياسي اللاذع، والبياني المحض..

فلقد عاش ابن زيدون في فترة حرجة من تاريخ الأندلس، وهي فترة عصر ملوك الطوائف بعد سقوط الخلافة الأموية في قرطبة. هذا الاضطراب السياسي انعكس بشكل مباشر على نتاجه النثري، وتحديدًا في رسالتي طار صيتهما في الأفق:

1) الرسالة الهزلية (تاريخها: حوالي 1041م - 1043م):

الرسالة الهزلية كتبها ابن زيدون وهو في سجنه بقرطبة، والذي دخله إثر مؤامرة سياسية وخلاف حاد مع الوزير ابن عبدوس (منافسه على قلب الشاعرة والوزيرة ولادة بنت المستكفي).

والرسالة ليست «هزلية» بالمعنى الفكاهي البسيط، بل هي هجاء سياسي واجتماعي لاذع ومبطن بالتهكم.

فقد نجح ابن زيدون في جعل ابن عبدوس أضحوكة في صالونات قرطبة وأندبتهها الأدبية، حيث صاغ رسالته على لسان محبوبته ولادة، موجهة إلى ابن عبدوس، متظاهرا بالدفاع عنه بينما هو يجرده من كل فضيلة إنسانية أو أدبية، مستخدما كما هائلا من الإشارات التاريخية والأدبية لإظهار جهل خصمه وضالة قيمته، ومنها قوله: «فلو رآك سقراط لإستفاد من حكمك، أو أذكرك لإيمان لتعلم من عبرتك! بل لو نظر إليك أنقراط لعرف علة الجهل التي أغيتة النظريات في دوائها»، فهو يقول له تهكما: «لو رآك الفيلسوف اليوناني سقراط أو الحكيم لقمان.. لتعلما منك الحكمة».

ويختم التشبيه بأنقراط (أبو الطب)، فيقول: «لو رآك لعرف فيك المظهر المتجسد لمرض الجهل الحقيقي، أي أنك لست حكما، بل أنت العينة الحية والمثالية للمعوتة الجاهل التي يدرسها الأطباء.

2) الرسالة الجدية:

الرسالة الجدية وجهها ابن زيدون من محبسه إلى أمير قرطبة آنذاك، أبي الوليد بن جهور، يستعطفه ويطلب العفو، وقد استخدم فيها أسلوب الاعتذاريات الكلاسيكي (مستلهما اعتذاريات النابغة الذبياني)، مذكرا الأمير بولائه القديم وبإقدار الرجال، ومستعرضا ثقافته الموسوعية لإثبات أن مكانه هو ديوان الوزارة لا مظلمة السجن.

وكان لهذه الرسالة أثرها في تخفيف وطأة سجنه ثم فراره.

كتبها ابن زيدون لاستدرا عطف الأمير ابن جهور مستعرضا براءته، ومذكرا إياه بماضيه المجيد في خدمته، مستخدما لغة بلغة ورصينة مليئة بالاعتقائيات القرآنية والشعرية.. ومنها: «يا مولاي، وإن غسق الخطب، وأظلم الجفاء؛ فإن مطالع الأمل لا تزال مشرقة بانوار رضاك، ومذاهب التامل لا تزال مشيرة بسنا عفوك.. جاشا لذلك الفضل أن يتسلط عليه الاستئصال، ولذلك الإحسان أن يعفبه الإغفال! هبني أسات، فأين العفو، أم هبني أخطأت فأين النجاة؟».

فهو يبدأ بمخاطبة الأمير بـ«يا مولاي»، واصفا محنته وسجنه بـ«الخطب الغاسق» (الأمير المظلم الشديد)، لكنه رغم هذا الظلام متمسك بالأمل في عفو الأمير (سنا عفوك).

وينتقل إلى صيغة سؤال استنكاري بليغ ومؤثر جدا: «هبني أسات، فأين العفو؟» وهو هنا يقدم مقايضة ذكية؛ فالعفو والمسامحة لا يظهر فضلها وكرمها إلا إذا وجدت إساءة أو خطأ.. فكانه يمنح الأمير فرصة ليمارس شيم الملوك والكرام.

وفي الجماليات، استخدم السجع غير المتكلف (الجفاء/رضاك، الاستئصال/الإغفال)، واستعار الضياء والنور للعفو والأمل، والظلام للمحنة والسجن.

لذلك ظلت هذه الرسائل واحدة من أزهى ملامح الأدب الأندلسي في عصر ملوك الطوائف، حيث مثل ابن زيدون بعبقريته الشعرية والنثرية نموذجا لـ«المثقف الوزير»، الذي امتزجت حياته السياسية بإنتاجه الإبداعي وعواطفه، ولا زالت كتاباته وأشعاره إلى يومنا هذا محل دراسة ولحن وموسيقى، مما يؤكد عبقريته وسعة علمه وثقافته الواسعة في مجالسة أصحاب الرأي والفكر والساسة والحكام.

مدونة الأسرة.. وتدبير الانتخابات

الإصلاح نحو تحديد السلطة الإدارية وتوسيع شروط التنافس الانتخابي.

ولاشك أن هذه الإصلاحات كانت ضرورية وأسهمت في تطوير المسار الانتخابي بالمغرب، غير أن التجربة كشفت، مع مرور الوقت، أن بناء الديمقراطية لا يرتبط فقط بسلامة المساطر، بل أيضا بطبيعة النخب التي تنتجها هذه المساطر، وهنا بالضبط بدأت تظهر مفارقة جديدة داخل الحياة السياسية المغربية؛ فكلما تعززت الشفافية القانونية للعملية الانتخابية، برزت بالمقابل أزمة مرتبطة بالمقبولية الاجتماعية والأخلاقية لجزء من النخب المنتخبة.

لقد نجح الإصلاح السياسي في تقليص جزء كبير من الاختلالات المرتبطة بالإدارة، لكنه لم ينته بالفقر الكافي إلى التحولات التي وقعت داخل النيات الحزبية نفسها؛ فبينما كان التركيز موجهًا نحو حماية الانتخابات من التأثير الخارجي، كانت أشكال أخرى من التحكم تتشكل من الداخل، عبر شبكات النفوذ المالي والعائلي والمحلي.

عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، تحدث عن قدرة النخب على إعادة إنتاج نفسها عبر ما سماه «الراسمال الاجتماعي والرمزي»، أي ذلك النفوذ الذي يسمح لبعض الفئات بالحفاظ على مواقعها داخل المجتمع جيلا بعد جيل، والسياسة، حين تتحول إلى مجال بعيد إنتاج نفس البنات الاجتماعية والعائلية، تفقد تدريجيا إحدى وظائفها الأساسية باعتبارها آلية للتداول وتجديد النخب، وهذا ما يجعل النقاش الحالي يتجاوز البعد الأخلاقي المباشر نحو سؤال أعمق يتعلق بطبيعة الوظيفة الحزبية نفسها، فالحزب السياسي، في التجارب الديمقراطية، ليس مجرد آلة انتخابية، بل مؤسسة لإنتاج النخب وتطهير المجتمع وإعادة توزيع الفرص السياسية، أما حين يصبح منطق الاستمرارية العائلية أقوى من منطق التداول الداخلي، فإن الحزب يفقد تدريجيا وظيفته التمثيلية ويتحول إلى إطار لإعادة إنتاج التوازنات القائمة بدل تجديدها.

لهذا ففوة الديمقراطية لا تقاس فقط بصلاصة مؤسساتها، بل أيضا بقدرتها على إنتاج فضاء عمومي يشعر فيه الأفراد بإمكانية اللوج المتكافئ إلى المجال السياسي، لأن الديمقراطية حين تفقد هذا الإحساس بالمشارك، تتحول تدريجيا إلى مجرد آلية إجرائية بلا مضمون اجتماعي فعلي.

ومع اقتراب استحقاقات شتبر 2026، فالتحدي الحقيقي اليوم لا يتعلق بحماية الصندوق، بل أساسا بإعادة الاعتبار لفكرة التداول وتجديد النخب وربط المسؤولية السياسية بالكفاءة والاستحقاق، لا بمنطق الامتداد العائلي وحده.

وبين ما يقال وما لا يقال.. فإن عطب إعادة إنتاج النخب قد يكون هو أخطر ما يواجه السياسة، وليس القوانين فقط.

إن المتتبع للحياة السياسية والحزبية في المغرب، يصعب عليه أحيانا أن يحدد إن كانت عملية الترشيح والتدبير الانتخابي تخضع فعلا لمدونة الانتخابات، أم لمدونة الأسرة؛ فحضور الآباء والأبناء والأزواج والأصهار والإخوة داخل عدد من المؤسسات المنتخبة لم يعد مجرد حالات معزولة، بل تحول تدريجيا إلى ظاهرة تطرح أسئلة عميقة حول طبيعة النخب السياسية وآليات إعادة إنتاجها داخل المجال الحزبي والتمثيلي بالمغرب.

في الأعراس المغربية، تردد النساء منذ زمن أغنية شعبية تقول: «داها وداها والله ما خلاها»، في إشارة إلى أن العريس أخذ عروسه، أو أن العروس أخذت عريسها، وسط أجواء الفرح والزغاريد والعمارة.. غير أن هذه اللازمة الشعبية، التي ارتبطت طويلا بالأعراس، بدأت تجد لها امتدادا رمزيا داخل المجال السياسي نفسه؛ فكثير من لحظات الفوز الانتخابي، خاصة حين يتعلق الأمر ببناء أو زوجات أو أقارب المنتخبين، أصبحت تحتفل بها وكان الأمر يتعلق بإدخال «العريس» إلى البرلمان.. لا بإفراز تمثيلية سياسية داخل مؤسسة دستورية، وأحيانا يصعب التمييز بين موكب زفاف واحتفال انتخابي، لأن المنطق نفسه.

وقد أعاد مقال نشر أخيرا تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال تجميع عدد كبير من حالات القرابة العائلية داخل البرلمان، واللافت في هذا النقاش أنه لم ينصب فقط على الأشخاص أو الأسماء، بل على البنية التي تسمح باستمرار هذا النمط من إعادة إنتاج النخب داخل المجال السياسي، إلى درجة أصبح معها جزء من الرأي العام ينظر إلى بعض الأحزاب باعتبارها فضاءات مغلقة تدور داخلها السلطة التمثيلية بين نفس الدوائر العائلية والمالية والمحلية. طبعًا، من الناحية القانونية، لا شيء يمنع أفراد العائلة الواحدة من الترشيح؛ فالدستور يضمن الحقوق السياسية على أساس فردي، ولا يمكن تقييدها بمنطق القرابة أو النسب، كما أن عددا من الديمقراطيات عرفت حضورا لعائلات سياسية نافذة، لكن النقاش الحقيقي هو أن السياسة لا تختزل فقط في الشرعية القانونية، بل تقوم أيضا على الشرعية الرمزية والأخلاقية والقبول المجتمعي. لقد انشغلت بلادنا، خلال العقود الأخيرة، بإصلاح المنظومة الانتخابية وتعزيز ضمانات النزاهة والشفافية، سواء من خلال تطوير الإشراف القضائي، أو ضبط تمويل الحملات الانتخابية، أو تقوية آليات المراقبة، أو الحد من تدخل الإدارة في العملية الانتخابية، وكان التصور السائد لدى جزء واسع من النخب السياسية، أن أصل الاختلال الديمقراطي يوجد أساسا في الإدارة وفي تأثيرها على نتائج الاقتراع، ولذلك تم توجيه أغلب جهود

ماذا يحدث مع سانشيز ؟

الفساد وتبديد الأموال العمومية، دقت هذه المرة باب رئيس الحكومة السابق، اليساري خوسي لويس زاباتيرو، وبنفس التهمة، أي تبديد أموال عمومية.

يسمح عادة في شطرنج الديمقراطية توجيه النقد اللاذع وممارسة المعارضة السياسية بأليات متعارف عليها، توجه ضد التحالف الحكومي، كما يتم توظيف التحقيقات الإعلامية وكشف الوجهة القبيح للتحالف الحكومي، لكن أن يصرح سانشيز بأن بعض القضاة يمارسون السياسة، فهذا تنبيه كبير لمبدأ فصل السلطة وإحاطة الناخب الإسباني علما بأحد فصول الصراع والتنافس السياسي.. بعيدا عن إنجازات حكومة سانشيز في خفض نسبة البطالة ورفع نسبة النمو وانخفاض قيمة الدين العمومي وارتفاع نسبة السياح والاستثمارات الخارجية، وسياسته الواقعية في مجال الهجرة وتسوية أوضاع 500 ألف مهاجر.. كل هذا في ظل حرب الطاقة، وحرب الحبوب، وصراع المواقع والتحالفات الاستراتيجية، سواء في حلف «الناتو» أو الاتحاد الأوروبي أو الشراكات الاستراتيجية مع الصين، وهي المجالات التي ربحتها سانشيز وخلطت ترتب أوراق الحملات الانتخابية لليمين الإسباني، الذي دفع بنشاطيه إلى ساحة مدريد للمطالبة باستقالة بيدرو سانشيز وبانتخابات مبكرة.

ويؤكد العديد من المتتبعين على قوة هذه المتابعات وفصائح الفساد ومساهمتها في زعزعة ثقة الناخب الإسباني في حكومة وكارينزا بيدرو سانشيز.

وبعيدا عن تصريحات الحزب العمالي الاشتراكي ووصفه هذه المتابعات والتحقيقات بكونها مفبركة وجزء من حملة انتخابية.. فإن الناخب الإسباني ينتظر حضور الرئيس بيدرو سانشيز للبرلمان من أجل تقديم توضيحات بهذا الخصوص قبل موعد اجتماع المجلس الأوروبي المبرمج يومي 18 و19 من هذا الشهر.

بيدرو أن رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز أصبح أكثر إزعاجا وأقوى من هزمه أمام الناخب الإسباني، إذ أن كل التوقعات ونسب الشعبية لا زالت تميل لصالحه سانشيز وحزبه العمالي الاشتراكي.

فالناخب أو المواطن الإسباني يجد نفسه في وضع اقتصادي أحسن رغم كل التحولات الجيوسياسية العالمية، ورغم تداعيات الحرب في أوكرانيا وحرب الطاقة، ورغم الحرب في الشرق الأوسط وإغلاقات قناة هرمز، وقبل كل هذا، الخروج الآمن من أزمات «كورونا»..

فقد وجد المواطن الإسباني نفسه أكثر استقرارا على المستوى الاجتماعي، وأن كل سبل ووسائل الارتقاء الاجتماعي متاحة وبشكل أفضل، كما أنه يجد نفسه في مأمن من كل الحملات الانتخابية السابقة لأوانها، بفضل تعدد وسائل إعلام وطنية تدافع عن مصلحة إسبانيا.

لقد أكد العديد من المتتبعين للشأن الإسباني، أن خصوم سانشيز وخصوص حزبه، يحاولون بكل الطرق الإطاحة بحكومته وبتحالفه، بما في ذلك الحملات الإعلامية والتحقيقات القضائية، سواء عن طريق جر بيغونيا غوميز، زوجة الرئيس سانشيز واتهامها بتبديد أموال عمومية، وكذا نشر فضائح الفساد والتحقيق بشأنها من طرف القضاء، خاصة في ملفات تهم أقرب معاونيه، منهم شقيقه دافيد سانشيز، وكذا وزير النقل أوسكار بوينتي.

هذا المشهد حاول بيدرو سانشيز فضحه من خلال تصريح جاء فيه أن بعض القضاة يمارسون السياسة، وهو يعني القضاء بخلفيات اليمين واليمين المتطرف. ففي الوقت الذي كان بابا الفاتيكان ليون الرابع عشر يستقبل سانشيز يوم 27 ماي المنصرم، حلت سلطات التحقيق بمقر حزبه، حزب العمال الاشتراكي، من أجل إجراء تحقيقات قضائية.. التحقيقات القضائية بإسبانيا بخصوص ملفات



عبد الرفيع حمضي



عبد الله بوصوف

مع الحدث

صدور الجزء الثاني من كتاب «الحقيقة الضائعة»

وأنا أبحث في المنطلقات الفكرية لملك البلاد عندما كان شاباً، وسيرون في هذه الأفكار، إضافة إلى أنها كانت مستقبلية بالأمس، فإنها اليوم لا زالت في عصر الصواريخ، والعقل «الإلكتروني»، وعصر «الفاكس»، و«الليزر» و«السكانير».. وهي الحلول لمشاكل مطروحة بحدة في حاضرنا، ولو ألقى أي شاب محاضرة اليوم، كما كان يلقيها ولي العهد منذ ثلاثين سنة، لما طرح حلولاً منطقية وعملية تفوق حدة، وطموحاً وإيجابية، أفكار ولي العهد سنة 1958.

لقد وقفت في «الأسبوع الصحفي السياسي» عند الجدل الأزلي للخلط بين الديمقراطية، الانتخابات، والديكتاتورية والتزوير.. وعندما أقارن بين تطابق أفكار 1958 مع واقع 1990، فإنني أسأل القراء أن يضعوا تاريخاً تحت الفقرة التالية: «لقد حان الوقت لطرق موضوع كموضوع الديمقراطية، حان وقته لأنه لا يوجد مغربي، كيفما كان، مثقفاً أو غير مثقف، مسؤولاً أو غير مسؤول، لا يتحدث في دائرته الضيقة أو المتسعة، عن مشكل الديمقراطية».. هذه الجملة يمكن أن يفتح بها محاضراته أي متحدث في مهرجان سياسي أو انتخابي، اليوم، جملة يمكن أن تنسب إلى علي يعة، أو عبد الرحيم بوعبيد، أو محمد بنسعيد، أو محمد اليازغي، أو محمد الحبابي، أو محمد البصري، أو المحبوب بن الصديق.. وأكد أنه بعد النطق بهذه العبارة ستصق القاعة المملوءة بالشباب.. إنه أمر واقع، ولقد تم التصفيق على هذه الجملة في قاعة كبرى بمراكش يوم 20 ماي 1957، وكان المحاضر، قائل هذه الفقرة، هو ولي العهد مولاي الحسن.

وعلى فرض أن الأمر يتعلق بتقديم لمحاضرة تلقى اليوم، أو غداً - كما قلت - في حشد من الطلبة، أو العمال، أو المسكين بأوراق التصويت، فإن المنطق يحتم على المحاضر أن يتطرق إلى مشاكل الساعة، ومشكلتنا الكبرى هي الأزمة الاقتصادية، وتفاحش البطالة، وأخطار هذه الأزمة على المستقبل القريب..

في نفس الركن، يقول الراحل مصطفى العلوي ارتباطاً بولي العهد: ((نستغرب حقاً من أن هذه التخوفات والاستنتاجات كانت جوهر تدخلات ولي العهد سنة 1958، حينما تقرر تأسيس عيد الشباب واختيار مولاي الحسن كرمز لهذا الشباب... في تلك الأثناء، قال سموه هذه العبارات التي يمكن أن تجد لها محل الصدارة على الصفحات الأولى للصحف المعارضة: «إن المغرب اليوم يتخبط في مشاكل اجتماعية.. كما تعلمون، فإن البطالة تكاثرت، والشغل قل، وعندما يقل الشغل وتكثر البطالة، يمكن أن تطرأ على الأفكار بلبلية ووساوس، وعندما يجد المرء نفسه عاطلاً، يكون آنذاك مستعداً لسماع كل ما يمكن من مهيجيه، أو من أعداء المغرب، ومن بث روح اليأس.. وإني أعتبرها الجرثومة الكبرى، بل إن أخطر جرثومة على المجتمع هي جرثومة اليأس، وجرثومة الانتقاد، وعندما تجد مجموعة من الشباب نفسها بدون شغل، تتفرغ للانتقاد»)).

في «الحقيقة الضائعة» الصادرة بتاريخ 31 يوليوز 1990، نقراً «بيزنيس إيز بيزنيس» و«التفسير الحقيقي لما يجري في الخليج» (المقصود خلال التسعينات): ((لعل أنسب المواقع التي يمكن منها الحكم على الوضع في الخليج، منذ بداية الأزمة في ثاني غشت، هي قواعد الطرفين المتحاربين: العراق والولايات المتحدة.. ولا أدمج الكويت في عداد المتحاربين، لسبب بسيط، وهو أن الكويت لم تكن إلا بيدفا على رقعة الشطرنج.. بدل أن يحركها الرئيس العراقي بأنامله حركها بقدمه، أما اللاعبين المتواجهان على رقعة الشطرنج، فلا شك أن اسم أولهما بوش واسم ثانيهما صدام..)) (تفاصيل أخرى في كتاب «الحقيقة الضائعة» الجزء الثاني، في كافة الأقسام).



الأغلبية المهمشة وأفكار ولي العهد في كتاب جديد

الرباط الأسبوع

فضلاً عن تشابك العلاقة مع إسرائيل (...)، يحمل كتاب مصطفى العلوي، الصادر حالياً والموجود في كافة الأقسام، عدة أسرار عن مرحلة حكم الحسن الثاني، بل إنه يتحدث عن أفكار الراحل عندما كان ولياً للعهد، وهكذا جاء في ركن «الحقيقة الضائعة» الصادرة بتاريخ 13 يوليوز 1990، قراءة في أفكار ولي العهد حول الديمقراطية: ((أكد جداً أن عدداً من الشبان

وهنا نفهم الأسباب الكامنة وراء تضخم فيالق المهمشين من الأوفياء، المقتدرين، ممن تربوا في أحضان الفضيلة، أو تخرجوا من مدرسة الوطنية، أو قدموا الخدمات المشرفة، فتجدهم يتجرعون غصة الخصاص، ويعانون من البطالة الحقيقية، متخيلين أنه تتم معاقبتهم لأنهم ذات يوم أخلصوا، أو ذات فترة تألقوا...)).

كل ما سبق من فقرات، هو تشخيص بديع لواقع زمن التسعينات كما خطه قيود الصحافة، الراحل مولاي مصطفى العلوي، مؤسس جريدة «الأسبوع»، وما أشبه الأمس باليوم.. ولكن المهم هو أخذ العبرة، وقد عادت دروس مصطفى العلوي للوجود من خلال صدور الجزء الثاني من كتاب «الحقيقة الضائعة»، وهو الجزء الذي يغطي فترة بداية التسعينات. وقد جاء في تقديم الكتاب الذي أعده الإعلامي رئيس تحرير جريدة «الأسبوع» سعيد الريحاني، ما يلي: ((لم تكن بداية التسعينات لتتميز بالهدوء بعد حركة كبيرة عرفها العالم، ميزتها أحداث كبرى لا زال أثرها يرخي بظلاله على حياة المواطنين إلى حدود اليوم (...)). فيبعد سقوط جدار برلين، كان للعالم موعد مع إعادة توحيد ألمانيا عام 1990، وغير بعيد عنا، كانت الجزائر قد دخلت مرحلة سوداء في تاريخها عرفت بالعشرية السوداء.. ولا شك أن للتاريخ دروساً لا يغفلها صناع القرار في العالم، كما لا يمكن للمواطن أن يواصل رحلته في الحياة دون معرفة «الحقيقة الضائعة» في ذلك الزمان، وكاتب «الحقيقة الضائعة» طيلة سنوات طويلة كان هو الراحل قيود الصحفيين، مصطفى العلوي، لذلك فهو مؤهل أكثر من غيره للحديث عن فترة كهاته، سنوات مهدت كذلك لميلاد حكومة التناوب في المغرب، ورغم أن الزمن لا يعود، إلا أن شهادته لا زالت حية ترزق، وهو ما سيشمله هذا الكتاب المخصص لما تضمنه عمود «الحقيقة الضائعة» بين سنة 1990 و1992)).



الذين يشكلون عشرين مليوناً من المغاربة - وقد كان عدد المغاربة سنة 1958 عشرة ملايين، وعددهم ثلاثين مليوناً سنة 1990 - سيجدون في الأفكار التي رويها عن ولي العهد سنة 1958، جلالة الملك الحسن الثاني، عناصر للمناقشة والبحث، سقتها

((أمطرت السماء أو سحت.. برد الجو أو سخن، مر قطار على مرأى من صاحب الدماغ المتجمد أو مرت طائرة، جاع بطنه أو جف حلقه.. رجعت زوجته مساء من الشغل أو لم ترجع.. نجح ولده في الامتحان أو طرد من المدرسة، صفحه رجل فظ غليظ على وجهه أو قبلته بنت جميلة على وجنته.. المهم أن كل شيء لا يهم... وأخطر ما في هذه الظاهرة، أنها أصابت عدداً من الذين بين أيديهم حق الإمضاء.. إمضاء القرار الذي غالباً ما تتعلق به مصائر الأجيال.. وكثير من القرارات في وطننا تكون نافذة، وفي كثير من الأحيان مستعجلة، ولكن، لا يهم.. المهم هو اتخاذ قرار ظرفي لفائدة موقف ظرفي، وطبعاً في غيبة الدراسة، أو البحث عن المبررات... وتنزل إلى شارع محمد الخامس في الرباط، أو فاس، أو الدار البيضاء.. لتجد أفواجا من المستفيدين السابقين من القرارات الظرفية، طالقين لألسنتهم العنان، راوين بالبيانات المفصلة حكايات من قبيل ما ذكرت مسبقاً، لأن الظروف التي حملتهم لمسؤوليات ظرفية، لم تكن طبيعية ولا مستمرة، فيصوبون جام غضبهم على الدولة كلها.. متناسين المسؤول الغائب.. الغائر في جب المؤامرة الكبرى.. مؤامرة الصمت.

وإذا كنا نسمع اليوم، أو نقراً في الصحافة الأوروبية، انتقادات مُرة، وقذفاً وتقريعا يخجل كرامتنا، فإن الأمر - ولا شك - راجع إلى هفوة ارتكبها مسؤول، أو قرار اتخذته شخص لاسمؤول، كصاحب المطعم الذي يتعرض لكارثة تفقده مطعمه، بحريق أو بكارثة، بسبب غلطة نادل أو خادم صغير، وما أشبه المغرب بالمطعم الكبير... وتبحث في الأسباب والمسببات، لتجد أن الكثير ممن تحملوا مسؤوليات في وطننا، ساقطتهم ظروف حزبية أو سلطوية، في إطار قرارات تعويضية، واعتبارات مصلحة، دون مراعاة لا لتكوين ذلك المسؤول، ولا أصله ولا فصله.. ولا بحث عن سوابقه، ولا دراسة ملف أحواله الشخصية.

الرباط يا حسرة

هل سيقود «اللامنتمون» الحكومة المقبلة؟

فلو كان الدستور يسمح بانتخاب اللامنتمون أو المحايدين ذوي التكوين الأكاديمي والمسار الاقتصادي الناجح.. لما تردد ناخب واحد في العاصمة في المجازفة بانتقاء ثواب محايدين ما دام نجاح الوزراء بدون انتماء حزبي في مهامهم، كالخارجية والداخلية والأوقاف والدفاع والأمانة العامة للحكومة، برهنوا على وجود قوة مقادرة من هؤلاء المحايدين للقيام بأعباء فشلت في النهوض بها أحزاب، ويسجل تاريخ الانتخابات فوز مرشحين أحرار بمقاعد برلمان 1977، ما لبثوا أن أسسوا حزبا للأحرار سنة 1978، وهذا الحزب هو الحاكم اليوم، فهل يسلم المشعل في الانتخابات القادمة إلى نسختهم الأصلية، المحايدين، لكن بجيل وأهداف من أعماق الحيد، وهذه رغبة أكيدة تحدد الناخبين الرباطيين في العاصمة السياسية.. لعلها تلزم الأحزاب بمراجعة أخطائها في طواقمها المسيرة، والتي لم تتمكن من فسخ المجال لنخب حديثة الرؤية السياسية.



الاقتصادية العظمى. نفس الرهان - ولأول مرة - يدور لا في تطلعات أحزابنا التي حددتها في «الصراع على الحكم»، ولكن تبنته النخبة المتنورة العاملة بموعد لا ريب في اقتحامه الباب علينا بكل التحديات التي تنتظرنا انطلاقا من تاريخ «المباراة الشعبية» لانتخاب القادرين على مقارعة هذه التحديات والانتظارات، وفي بعض الأحيان ضد الهجومات وستكثر على بلدنا..

حزب، يرصد من العاصمة السياسية المحصنة بالثقافة والمؤطرة بالأكاديمية والمستظلة بالدبلوماسية العالمية؛ هذا التقويم يستند إلى آراء أصحاب الفكر والمهتمين بالتحويلات الدولية والمتبعين للتحركات الجيوسياسية في العالم، وكلهم يتوقعون تحولات عميقة وجذرية في التعامل الدولي الذي يسعى إلى «الاكتساح الاقتصادي»، لكن كيف؟ وبمن؟ ومتى؟ فهذا هو الرهان الذي تخطط له القوى

على بعد أسابيع من فتح باب الترشيحات الرسمية لوضع ملفات الراغبين في اجتياز «المباراة الشعبية» لاختيار المواطنين نوابا لهم من السلطات الدستورية، لا نخفيكم أن يكون من الحزب الأغلب بمقاعد نيابية حق إسناد منصب رئيس الحكومة لأحد أعضائه، وبالتالي، قيادة هذا الحزب «مخاض» تشكيل الأجهزة الوزارية بتحالف مع الأقرب إليه من الأحزاب في البرامج والأهداف أو بدونها إذا الناخبون حروهم من هذا التحالف بمنحه الأكثرية المريحة من الأصوات، وهذا الحكم الذي يحلم به كل حزب، لم يتحقق منذ الاستقلال، بل إن هذا التحالف تمطط في حكومة التناوب إلى 7 أحزاب ليرسو في الحكومة الحالية على 3 أحزاب فقط، كما من الممكن جدا بعد جائحة «كورونا» وأزمة التضخم ومخلفات حروب.. لا هي باردة ولا ساخنة، ولكن بهوية جديدة لحزب «شبح» لا تزال إلى اليوم. إن التشخيص الحقيقي لجينات الفعل السياسي لأي

حديث
العاصمة

موعد صراط رؤساء الحكومة

بقلم: / بوشعيب الإدريسي



كانت للشعب مواعيد مصيرية ليستعرض فيها على «الصراط المستقيم» «محاصيل» سياسات رؤساء الحكومة، وتصادف عادة نهاية الانتخاب البرلماني المحدد في 5 سنوات لمجلس النواب. فكان لنا موعد مع انتخابات 2016، التي تم فيها تجديد الثقة للحزب الحاكم آنذاك للاستمرار في الحكم، مع تفعيل النص الدستوري في صلاحية تعيين رئيس الحكومة من قبل الملك، وهذا ما كان تضاديا لـ «فرعنة» وتجبر الجانب الحائز على الاستمرارية في قيادة الجهاز التنفيذي، فجذدت هذه الاستمرارية للهيئة ونزعت من قمتها بإسنادها لعضو لم يكن في الحسبان، فصار رئيسا للحكومة وقاد دوليها متفاديا ما أمكن العبث بخيوطها المتشابكة تجنباً لصعقات مفاجئة كتلك التي أطاحت بسابقه، ومن حيث لا يدري، وقف أمام العالم وقفة تاريخية ومسؤولة لإبرام معاهدة تفعيل العلاقات الدبلوماسية بين المملكة وإسرائيل برعاية أمريكية، وقعت في مراسيم كبرى تناقلها الإعلام الدولي نهاية سنة 2020، وليس صحيحا بأن هذه المعاهدة كانت سببا، بعد سنة من توقيعها، في انهزامه وحزبه في انتخابات 2021.

فقبل شهر من الاقتراع، قرر الترشح في دائرة المحيط، إن كنتم تذكرون، فالتمسنا منه الابتعاد عن هذه المغامرة والاكتفاء، إنصافا لمساره السياسي، باسترجاع قيادة الحزب ومعها هدية رئيس الحكومة، ويغتنم نهاية مهامه الحكومية وإتمام رسالته الحزبية باقتضاء خطوات الرئيسين: الاشتراكي والاستقلالي، اللذين أنهيا مسارهما السياسي بنهاية مأموريتهما الدستورية في الجهاز التنفيذي، لكنه «أخطأ» في التقدير بأن ما حدث نهاية سنة 2020، وكان من الأحداث العالمية، سوف يشفع له للاستمرار.. وبما أنه لم يلتزم بحكمة سابقه، وكانا زعيمين لحزبين تاريخيين، كانت من نصيبه هزيمة مدوية في مكان تعد فيه الهزائم عبارة عن طرد من السلك السياسي بأصوات ناخبين من النخبة في العاصمة.

ودون شك تنتظرون البقية مع رئيس الحكومة الحالي، والذي وإن كان قد غامر بتطبيق معادلة غريبة في التدبير الحكومي بتمرير القرارات اللامشعبية في بدايته طمعا في جني ما يتركه من بصمات لصالح الوطن أولا وفائدة المواطن ثانيا، في نهاية مشواره، وإذا كان الله لا يحاسب عبياده إلا بعد وفاة أجله، فمن غير المعقول أن نستبق هذا الأجل في عمر رئيس حكومة تخلص من رئاسة حزبه بعد فوات الأوان، فلو طبق هذا الخلاص مع بداية مسؤوليته الحكومية، لكان في وضع مريح، وسيزداد راحة واحتراما بالخضوع لما خضع له رؤساء سابقون من مختلف الأحزاب، وإن كان مصيره معروفا، وإنما في كيفية خروجه من الباب الحكومي، هل هو مطرود كسابقه، أم بدواع لإفراح المجال لرئيس جديد؟



شهادات من الرواد

محاضرة مرت عليها حوالي 30 سنة وموضوعها الشائك لا زال قائما في حاضرنا، ألقاها الأستاذ أحمد كمال أبو المجد حول: «العولة والهوية ودور الأديان»، في رحاب أكاديمية المملكة سنة 1997، ومنشورة في كتاب من مطبوعات الأكاديمية (الصفحة 208)، هذه فقرة منها: ((... أما اليهودية فلا أملك ولا أحب أن أعرض لا من قريب ولا من بعيد لعناصرها اللاهوتية، فليس هذا مكان هذا ولست على أي حال مؤهلا للخوض فيه، ولكنني أتحدث عن مسافة كبيرة صارت تفصل بين يهود العالم عن مسيحييه، ومسلميه، وعن حاجز نفسي يعبر عن نفسه في فترات الصفاء والهدوء بشيء من الفتور المزوج بالتوجس، كما يعبر عن نفسه في فترات أخرى سيئة بالأوان من العداوة والبغضاء، التي صار البعض يسميها خطأ «معاداة السامية»)) انتهى.

الرباط العالمية تستحق جائزة نوبل للسلام

واجهة للاستفادة من المساعدات الإنسانية من جهة، ووسيلة للابتزاز بماسي أبناء المغرب الشرفاء.. بينما المتاجرون بهذه الماسي يعسكرون في عدة عواصم للترويج للانفصال من تراب بريء من انتمائهم إليه، والكل يعرف أنهم مسخرون من بلد تابع له «المجنس المشؤوم» وهنا يقف العالم إجلالا واحتراما وتقديرا للصبر والتبصر الذي برهن عنه الوطن الكبير، ولمدة 51 سنة، ولم يفرط في مواطنيه ولم يسقط في فخ الاصطدام مع أنبائه في ذلك المحبس الرهيب، والإقناع.. ذوبت ما كان عائقا ومهدت لجمع الباقي المزهون في «المحبس» بالأغلبية التي قادت وحكمت ودبرت شؤون جهات الصحراء، التي هي اليوم مرشحة للتمتع بالحكم الذاتي ومستعدة لضم الذين غرر بهم لعقود لا في تلك الجهة فقط، ولكن لتعزيز مشاركة المئات من أنبائها في حكم وتدبير العاصمة نفسها من مجالسها الدستورية، منهم حاليا الرجل الثالث في الدولة.

هذا الصبر الحكيم، وهذه السياسة التي انفردت بها المملكة لجمع شمل شعبها، تستحق تكريما بجائزة نوبل للسلام عن سنة 2026، وإذا كان وصول الرباط للعالمية قد قوبل بالترحيب والاعتزاز من قبل الجميع، فإن تتويج المملكة بجائزة نوبل سيرفع من مكانتها كمحتضنة لأديان السماوية، وكأرض لكل أبناء الوطن من طنجة إلى الكويرة.

الكل يشهد بالوثبة الناجحة التي حققتها الرباط للتخلص من كل أشكال التخلف، الذي عانت منه لعقود؛ هذه الوثبة رصدتها عواصم المعمور وانتداب بعضها مبعوثين للاطلاع على الصفات المستعملة لتقويم التخلف في العاصمة المغربية. ولم تكن تلك الصفات اعتباطية ولا مزاجية، وإنما كانت بعد دراسة وتشخيص للأعطاب.. ثم الإعداد للفورة التي ألحقت العاصمة بعالم الكبار، وهذا طموح شرعي لمدينة ضاربة في أعماق التاريخ وعاصمة لإمارة المؤمنين ومقر لعرش المملكة، ومركز دستوري لدواليب الدولة ومؤسساتها السياسية والإدارية والمنظمات الدولية والأكاديمية العالمية... إلخ. وما هي اليوم عاصمة للثقافة الإفريقية ومركزا لانطلاق الاقتصاد القاري وحاضنة لمختلف التظاهرات الرياضية، ومجمع متكامل لحاجيات الصحة في كل إفريقيا، والدراسات جاهرة لإنشاء أفخم مدينة جامعية على مساحة 200 هكتار بكل المستلزمات العلمية.. هذه هي العاصمة الجديدة التي لن تمر هذه السنة، وتحديدا في بداية نونبر القادم، حتى تحتضن باقي أبناء الوطن المحتجزين في مدينة حدودية من قبل أعداء الوحدة الترابية للمملكة، لهم ورقة ضغط التلويج بالانفصال عن الوطن الكبير من قرية عبارة عن «محبس» أرغموا على التقيد بعسكرة نظامه، وانتهاك حقوق الإنسان بتشويه كرامة «المحبوسين» في تلك القرية بتحويلهم إلى

أرشيف الرباط

صورة للمحسن الورع الحاج الجيلالي صندال، وكان من أكبر ملاك الأراضي على ساحل الرباط؛ فقد فضل رحمه الله وقفها ابتغاء لوجه الله لتكون مقابر.. هي الوحيدة والفريدة في مقاطعة حسان. رحم الله الجيلالي صندال، الذي وفر للأموات أراضي تستر جثامينهم في أرفع وأرقى مناطق العاصمة.



أسرار العاصمة

عاد، والعود أحمد، الحديث عن «المصطفى» المنتظر، لبثت دينامية جديدة في المشهد السياسي المكبل بعقائد وأغلال الماضي.. وهو ما يعد تجارة تعرض في كل استحقاق انتخابي للمزاد العلني.. وهذا «المصطفى» اصطفى من النساء اسما بارزا في الاقتصاد الإفريقي ويتردد عند «اللسانيين» المتخصصين في الأعمال بنية عيورها معه إلى «جزيرة الأحزاب» لإصلاح وترتيب ما استعصى تنزيله؛ فـ «المصطفى» والعابرة» في مهمة الإنقاذ..

مشروع إحداث معهد متخصص في الصناعة السككية، من قطارات وعربات ومحركات وسكك حديدية وأسلاك، وكل ما يدخل في هذه الصناعة، سيكون مقره بالرباط، وقد يتمتع بنظام مماثل لقانون المدرسة المحمدية للمهندسين، وسبق لهذا النقل السككي أن أخضع بعض أقسامه لضوابط الامتثال الإجباري للانضباط، إذ ستغطي خدمة القطر قريبا كل مدن المغرب.

كان للاهتمام البالغ الذي أولته بعض المجالات الأمريكية والإنجليزية للنهضة الشاملة للعاصمة، وفي كل المرافق، فعاليتها في اختيار أسر خليجية، خصوصا من السعودية وقطر والإمارات.. قضاء صيف هذه السنة في جوهرة الساحل الإفريقي الرباط، كما صارت مقصدا مفضلا لعطل الأفارقة.

تقصير غير مبرر في تنظيم تنقل الرباطيين إلى المسابح المحلية والشواطئ الإقليمية والمنتزهات العمومية، ربما من فشل الأقسام الاقتصادية والاجتماعية في ضبط هذا المرفق الذي لا هو اجتماعي ولا اقتصادي، بقدر ما هو خدمة للترفيه عن الرباطيين بجعلها في متناولهم وفي أحسن الظروف، ولن يتحقق هذا المبتغى إلا بإسناده «قسم الترفيه».

الأسبوع الرياضي

أحيزون يستنجد بالبقالي للتفطية على فشله في ألعاب القوى

بالتوازي مع ذلك، يثير انتقال عدد من العدائين المغاربة إلى تمثيل دول أخرى، نقاشا متجددا حول أسباب هذا التزيف البشري داخل الاختصاصات التقنية، أسئلة مرتبطة ببيئة التحفيز، الإعداد، ومسارات الاحتراف.. المعطى بقرأ في دوائر رياضية كإشارة على وجود خلل بنيوي في تدبير المسار الرياضي أكثر من كونه حالات فردية معزولة.



في المحصلة، يبدو أن اختزال صورة ألعاب القوى في إنجازات أسماء محدودة، يخلق انطبعا غير دقيق عن الواقع العام لأم الألعاب في المغرب؛ فغياب التوازن في النتائج وتراجع قاعدة المنافسة يفرضان مراجعة شاملة لآليات العمل، بعيدا عن منطق الرمزية الفردية، نحو بناء منظومة قادرة على إنتاج أبطال في مختلف التخصصات، وليس الاكتفاء باستثناءات تلمع وسط مشهد عام متعثر.

تظهر نتائج ألعاب القوى المغربية خلال السنوات الأخيرة، مؤشرات تراجع واضحة، سواء في المشاركات الخارجية أو حتى في الاستحقاقات التي تنظم داخل البلاد، ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول فعالية النموذج التدريبي المعتمد على مستوى الجامعة الوصية؛ هذا التراجع لا يبدو ظرفيا، بل يقرأ كامتداد لمسار طويل من الاختلالات التي مست التكوين، واكتشاف المواهب، وتطوير الأداء التنافسي. وفي الوقت الذي كان يُنتظر فيه أن يشكل ملتقى الرباط، ضمن منافسات العصبة الماسية، محطة لإبراز جيل جديد من العدائين، ظل الحضور المغربي محدودا في منصات التتويج، مع بروز استثناء لافت للعداء سفيان البقالي، الذي واصل تأكيد مكانته العالمية، غير أن هذا التميز الفردي، حسب متابعين، لا يعكس بالضرورة صحة المنظومة ككل، بقدر ما يسلط الضوء على فجوة متسعة بين نجم واحد وبقية التخصصات.



ودية مدغشقر تكشف مكان من قوة المنتخب المغربي وتثير بعض التحفظات

حقق المنتخب المغربي فوزا عريضا على نظيره الملغاشي بأربعة أهداف دون رد، في المباراة الودية التي جمعتهم مساء الثلاثاء بمركب مولاي عبد الله بالرباط، ضمن التحضيرات المتواصلة لنهائيات كأس العالم 2026، وسمح اللقاء للطاغم التقني بالوقوف على جاهزية عدد من اللاعبين وتجريب خيارات فنية جديدة في إطار البحث عن أفضل توليفة ممكنة للاستحقاقات المقبلة.

ورغم الارتياح الذي خلفته النتيجة لدى جزء من الجماهير، فإن الأداء لم يخل من ملاحظات أثارت نقاشا بين المتابعين، خاصة فيما يتعلق بالفعالية الهجومية واستغلال القرص السانحة للتسجيل؛ فبعض الفترات من المباراة أظهرت حاجة المنتخب إلى مزيد من الحسم أمام المرمى، وهو معطى قد يفرض نفسه بقوة في مواجهات أكثر تنافسية خلال المرحلة المقبلة.

كما طالت الانتقادات مردود بعض العناصر التي لم تنجح، وفق آراء متابعين، في تقديم الإضافة المنتظرة أو استثمار الفرصة التي أتاحت لها لإثبات أحييتها بمكان ضمن التشكيلة الأساسية، بينما اعتبر آخرون أن الحكم على أداء اللاعبين في المباريات الودية يظل نسبيا، بالنظر إلى طبيعة هذه المواجهات التي تخصص أساسا للتجريب واختبار الخيارات المتاحة.

ويرى مراقبون أن الانتصار المحقق لا ينبغي أن يحجب الحاجة إلى تقييم موضوعي للأداء الجماعي، خصوصا وأن الفارق في الإمكانيات بين المنتخبين يجعل من الصعب اعتماد هذه المباراة معيارا دقيقا لقياس مدى جاهزية أسود الأطلس للمنافسات الكبرى، لذلك تبقى المؤشرات الإيجابية المسجلة بحاجة إلى اختبارات أكثر قوة وندية.

وفي هذا السياق، تتجه الأنظار إلى المباراة الودية المرتقبة أمام منتخب النرويج، والتي يُنتظر أن تشكل اختبارا أكثر جدية لقدرات المنتخب المغربي وخيارات مدربه، فمثل هذه المواجهات ستكون كفيلا بتقديم صورة أوضح عن مستوى الجاهزية الحقيقية قبل دخول غمار نهائيات كأس العالم 2026.

عودة التايكوندو المغربي للمنافسات التتويج

عاد المنتخب المغربي للتايكوندو إلى واجهة التتويجات القارية، بعد أداء قوي في بطولة إفريقيا للكبار التي احتضنتها العاصمة المالية باماكو، الأسبوع الماضي، بمشاركة واسعة ضمت 32 دولة وأكثر من 260 رياضيا ورياضية، حيث نجح المنتخب في فرض سيطرته على مجريات المنافسة، بتتويجه بلقب الذكور والإناث، إلى جانب تصدره الترتيب العام للبطولة، كما حصدت العناصر الوطنية حصيلة وازنة بلغت 15 ميدالية، موزعة بين 6 ذهبيات و3 فضيات و6 نحاسيات، مما يعكس جاهزية تقنية وتنافسية لافتة. هذا الأداء وضع المغرب في المركز الأول في الترتيب العام متبوعا بساحل العاج ثم النيجر، مؤكدا بذلك حضورا قاريا متجددا للتايكوندو المغربي وقدرته على استعادة موقعه في منصات التتويج.

في زمن الشركات الرياضية.. أندية مغربية ممنوعة من التعاقد

أعاد قرار الاتحاد الدولي لكرة القدم بمنع بعض الأندية المغربية من التعاقدات خلال فترة الانتقالات الصيفية إلى حين تسوية نزاعاتها العالقة مع لاعبين لم يتوصلوا بمستحققاتهم المالية منذ أشهر، ومنها فريق نهضة بركان، تسلط الضوء على الوضع المالي والتنظيمي لعدد من الفرق، إذ يعكس هذا القرار، في عمقه، إشكالات متراكمة مرتبطة بتدبير الموارد والالتزامات التعاقدية داخل عدد من الأندية التي تعاني ضغطا ماليا متواصلا..

ولم يكن الفريق البركاني الحالة الوحيدة؛ فقد شمل المنع أيضا أندية بارزة على غرار الوداد الرياضي وأولمبيك أسفي وأولمبيك خريبكة والدفاع الحسني الجديدي، ما يكشف اتساع دائرة الأزمة، وهو ما يجبر هذه الأندية على تسوية أوضاعها المالية والقانونية قبل دخول الميركاتو الصيفي، المرتقب انطلاقه نهاية شهر يونيو، كما يطرح هذا الوضع أسئلة جوهرية حول جاهزية الأندية المغربية للانتقال إلى نموذج الشركات الرياضية، في ظل استمرار اختلالات التسيير والالتزامات غير المسددة.

كتاب «الحقيقة الضائعة»

الجزء الثاني

حاليا في الأكشاك والمكتبات

منشورات دنيا بريس



نخلّيو ذكريات.
ماشى نفايات.



BAHRI

معاً من أجل شواطئ نظيفة

حوار الأسبوع



الخبير صبري الحو
يجيب على الأسئلة
المسكوت عنها

«إحاطة علما».. الجواب الكامل عن أسئلة الحكم الذاتي

حالة نزاع عارض ينهي تواجدها بشكل فوري. حوار يوضح العلاقة بين الحكم الذاتي والتوجيه الأممي بالحل وعلاقتها بتقرير المصير والسلام والأمن الدوليين، والفرق بين القواعد الدولية الصلبة والجامدة والمكملة اللينة وبقاعدة الحفاظ على التقدم المحرز. حوار يبين أن كل تقدم تم وكل تراكم حصل في ملف نزاع الصحراء المغربية، يتم تحصينه بقاعدة الحفاظ ومراعاة التقدم المحرز. حوار يبرز فيه المحاور أهمية إطلاق اسم «الصحراء الكبرى» على «الجهة الجنوبية الكبرى» كلبنة أولى في ركن تطوير الجهوية، على أساس الانتقال إلى الدرجة والمرحلة الثانية في التعديل، وتقطيع جديد في نفس الجهة تطبيقاً وتنفيذاً للحكم الذاتي في النطاق الجغرافي المعني. حوار يبين كيف انتقل الحكم الذاتي من المبادرة إلى المشروع الأممي، وكيف يتم حالياً تطوير التفصيل المغربي ليرقى إلى «اتفاق الإطار» المنظم للقواعد الأساسية والمبادئ العامة للنظام الأساسي لجهة الصحراء؛ المبادرة، فالمشروع والتفصيل والاتفاق الإطار، وانتهاءً بالنظام الأساسي. حوار خلص إلى أن التعديلات الدستورية ضرورية، لكنها لا تحظى بالأولوية حالياً، لأن التوافق على التفصيل النهائية للاتفاق الإطار هي المحدد والمؤطر لها. حوار خلص إلى أن الحل صناعة مغربية محضة، وبوادره قيد التنفيذ بتعاون ومشاركة ومساهمة دولية، وإن ما يتم في الميدان يفوق عمل الأمم المتحدة، الذي يسير ببطء، والذي يجعلني أومن بأن المغرب قد يقوم بمبادرة تنهي وتزيل كل معالم النزاع، بما يضعه وجهاً لوجه مع الجزائر. حوار يبين أن الورقة الأخيرة في مسار الحل هي المنطقة العازلة، وأن القرار الأممي رقم 2797 صك نهائي، وسند تنفيذي ملزم لا يقبل المراجعة ولا إعادة النظر. حوار يبين أنه ما بعد القرار لن يكون هناك سوى تأكيد لنفس القرار، وعلى المغرب الانتباه وأخذ الحيطة على الميدان، لأن الأخير محدد أساسي ومؤثر في شكل ونتيجة المسار السياسي، وأن المركز المغربي متقدم محصن ولا يقبل التنازلات على الحالة.

■ صبري الحو*

لوثيقة الاتفاق الإطار، للوضع السياسي النهائي بالحكم الذاتي للجهة، ويبرز أوجه الاختلاف والتناقض في مواقف المغرب والجزائر وبواسطة البولييساريو.

حوار يرافع تعصيلاً لورش الحل المغربي الخالص؛ بعد إعلان وظهور بوادر إطلاق مشروع وطني لتطوير الجهوية، يركز على الحكامة المحلية والجهوية كمبادئ للحكم في دولة القانون العادل وتطبيقه بنزاهة، وقواعدها الأساسية في المشاركة والتسيير والمساءلة، واعتماد معايير الحكامة الأممية والحوكمة الرشيدة، وهو تعبيد مغربي وتشوير لمسار وطني لوضع الحكم الذاتي قيد التنفيذ في إطار تطوير شمولي لشكل الدولة، والتركيز على أدوار الجهات والأطراف في تحقيق التنمية الوطنية المندمجة. حوار يركز على فكرة جوهرية: إن الحل في جميع الأحوال وفي النهاية، وبعد حصول الشرعية الأممية وقيامها وارتكازها وتأسيسها على باقي الشرعيات، التاريخية والقانونية والقضاء الدولي والاندماج المجتمعي الموحد، هو الحكم الذاتي، فهو صناعة وتدخل بذكاء وجرأة وحكمة وقوة مغربية. الحسم بتأني وحكمة وبعجالة درءاً لتحوّل وتغير المعنى؛ فهذا الأخير مهدد ويبقى غير ثابت ما لم يتم البناء عليه لضمان استقراره وترسيخه وفقاً لمقاربة جاك دريدا.

والحل يبقى صناعة تخضع لمبدأ التدافع والمهارة، ويجب الخروج من الحلقات غير النهائية والمفرغة، وهو أمر متاح وفي المتناول في هذه الظرفية وبناء على القرار 2797، الذي شرعن الحقوق المغربية وأعدم وأبطل كل زيف وتزوير سابق، ويعفي المغرب من أي مسؤولية لاحقة ولو في إطار فعل صارم وقاسي وحازم. حوار يبرز سير المغرب في إطار ثابت الاختيار الديمقراطي، يجعل الحكامة المحلية والجهوية بمعاييرها وقواعدها الأممية سلوكاً وتصرفاً للفعل السياسي والسياسات العامة والعمومية، تقوم على الإشراك وسيادة القانون العادل وتنفيذه بالنزاهة والشفافية والمساءلة والاستجابة..

كلها ضمانات وعروض مغربية وحيدة لمراقبة تنفيذ الحكم الذاتي في إطار الحوكمة الرشيدة، ويرفض المغرب خلق آليات تصاحب ذلك التطبيق والتنفيذ، كما يرفض اضطلاع بعثة «المينورسو» بذلك، فالأمر في النهاية شأن مغربي داخلي.

حوار يوضح كيف سيتم إنهاء مهام «المينورسو» بتعديل ونسخ للتسمية والاختصاصات، عبر مراحل؛ تبدأ بتسويتها قبل مرحلة التصفية النهائية، وبين ما يميز المرحلتين، دون أن يغفل

لا زال سؤال الحكم الذاتي مطروحاً رغم الدعم الأمريكي ودعم مجلس الأمن للمبادرة في السياق المعروف، الذي خلص إلى اعتماد «عيد الوحدة» كعيد وطني، لكن تنزيل المبادرة على أرض الواقع، والذي يبقى رهيناً بمفاوضات تطبعها السرية، يفرض حتماً على كل المغاربة الإلمام بهذا الموضوع الذي يهم مستقبل المغرب..

صبري الحو، المحامي المعروف بكونه صاحب الملفات الكبرى، والموثوق في جديته من لدن مراكز القرار (...)، يعد مؤهلاً أكثر من غيره لـ«الإحاطة علماً» في هذا الشأن، ليس فقط لكونه واحداً من المطلعين الكبار على الخبايا، بل لقدرته على تجاوز الحشائش الغير مفيدة، حيث تمكنه خبرة سنوات قضائها في العمل، من حسن التوقع (...).

باختصار.. يتراوح الحوار، الذي تنفرد «الأسبوع» بنشره مع المحامي صبري الحو حول موضوع مبادرة الحكم الذاتي، من المبادرة إلى مشروع أممي.. إلى التفصيل المغربي.. إلى الاتفاق الإطار؟ فنظام الحكم الذاتي لجهة الصحراء الكبرى..؟ والحكم الذاتي في إطار الحوكمة الرشيدة، وفي نهاية الأمر شأن داخلي مغربي محض، وفي الأخير، يتوقع ضيف «الأسبوع» أن يصدر مجلس الأمن قراراً يجعل الحكم الذاتي حلاً غير قابل للتفاوض، وستصبح المخيمات مشكلة جزائرية داخلية لا علاقة للمغرب بها. هو حوار خاص واستثنائي يضع النقاط على الحروف مع الخبير المغربي في القانون الدولي وقضايا الهجرة ونزاع الصحراء، الأستاذ صبري الحو، المحامي بهيئة مكناش والرئيس العام لأكاديمية التفكير الاستراتيجي، بسبق غير مسبوق وجرأة تحليلات صائبة، واستنتاجات مبنية على منطق وخلاصات يؤكددها الواقع، وهو صاحب الكتابات الغزيرة والتخصص المركز والمتابعة الدقيقة والقراءات الموفقة والتدخلات الناجحة في ملف نزاع الصحراء المغربية..

فيما يلي، ينفذ بنا ضيف «الأسبوع» إلى أسرار قاعات المفاوضات وشكل وثائق الاتفاقات ومعالجتها الكبرى في ملف نزاع الصحراء المغربية.. حوار جريء يلج بالقارئ إلى خبايا قاعات المباحثات للاطلاع على جزء من أسرارها، ويبحث في أسباب ودواعي نهج السرية والتكتم في المباحثات والمناقشات والمفاوضات، وهو نهج ليس بسابقة، بل سبق اعتماده في جزء من مفاوضات مانهاتن.. حوار يكشف المعالم الجوهرية والكبرى

حوار الأسبوع



المغرب كان كالأعمى في مفاوضات كريستوفر روس

❖ في نظركم، لماذا بقي تفصيل مبادرة المغرب بالحكم الذاتي حيس السرية ولم يتسرب منه شيء ؟
في مباحثات ومناقشات ومفاوضات الملفات والقضايا شديدة الحساسية، تكون السرية موجبة والالتزام إجباري وليس

لماذا لا يفرض الحكم الذاتي تهديدا دستوريا عاجلا ؟

وفي هذا الصدد، يمكن لي تأكيد حقيقة أن عملية إخضاع البعثة الأممية للمراجعة، انطلقت فعليا وعمليا وبطريقة تدريجية.. وهنا أميز بين مرحلتين يتم المرور منهما حتما قبل الخروج النهائي من الإقليم، دون الحديث عن حالة يمكن أن تجبرها مبكرا على المغادرة؛ مرحلة التسوية، والتي تهم تقليص حضورها الميداني بشكل جلي ودال في كل ما يتجاوز عملها التقني في إزالة الألغام ومراقبة وقف إطلاق الشيء الذي قد يؤدي إلى تسريح مجموعة من الموظفين والمستخدمين، الذين يشتغلون في القطاع المدني والسياسي بشكل تدريجي وتختفي بهدوء بالتزامن مع بناء الثقة بين الأطراف وتقدمهم في العملية السياسية، وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثانية والأخيرة، والتي سميها بمرحلة التصفية النهائية للبعثة، أو إعادة تأهيلها وتأطيرها من جديد، في إطار دعم تنفيذ مشروع الحكم الذاتي المغربي والأممي في نفس الوقت، وقد تكون هي نفس البعثة بعد تعديل يظل حتى تسميتها بشكل يتطابق أو يساير تطور الملف نحو التسوية وتنفيذ الحكم الذاتي المغربي.

❖ وهل يقبل المغرب بمراقبة تنفيذ الحكم الذاتي من طرف آلية أممية أو الغير ؟

الحقيقة هي أن المغرب آمن منذ مدة بعدم جدوى بقاء واستمرار حضور بعثة «المينورسو» ويدفع بأنها استنفذت مهامها ودواعي استمرار تواجدها.. بيد أن الأمم المتحدة وأجهزتها، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، يؤكدون ويصرّون ويتمسكون بأهمية تواجدها؛ فهي مصدر معلوماتهم حول الحالة في الإقليم، وتقارير الأمين العام للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بدراسة الحالة الدورية في الصحراء المغربية، تدعم هذا التواجد وتبرره بأهميته البالغة والحيوية في دفع وتيسير العملية السياسية، في حين أن الرقّص المغربي لتواجد «المينورسو» مضطد ومستمّر، ولو في إطار أو صيغة جديدة ومستجدة، سواء معدلة أو منسوخة جديدة؛ فالمغرب يرى ويجعل تنفيذ الحكم الذاتي مظهرا من مظاهر ممارسته لسيادته المطلقة على الإقليم، وهو مشروع وطني قائم

تقديم المغرب تفاصيل مبادرته بالحكم الذاتي، حيث ركز على روح ومرتكزات بنائها وتأسيسها على مبدأ الإشراف وفق المتعارف عليه في قواعد الحكامة الأممية. فالحكم الذاتي مؤسس ومبني على قاعدة الإشراف الديمقراطي بما يضمن تنمية الإقليم، وبما يعود في صالح الساكنة، ويستجيب لحاجياتهم بتقديرهم الشخصي لأولوياتهم واختياراتهم في إطار قواعد ومبادئ الحكامة المحددة من طرف الأمم المتحدة، وفي إطار تعدد السيادة من داخل سيادة وطنية مغربية كبرى واحدة وموحدة.

❖ تم تحديد شهر أبريل المنصرم موعدا لإجراء تقييم شامل لبعثة «المينورسو»، وتم عقد جلستي مجلس الأمن للنظر في ذلك؛ الأولى عبارة عن إحاطة والثانية للمناقشة والتداول حول البعثة، ولم تظهر تفاصيل عن تلك اللقاءات! هل يمكنكم، من موقعكم كخبر في الملف، إفادة قراء الجريدة ومتابعيكم بالمستجدات التي طبعت وطالت البعثة ؟

سؤال مهم جدا.. فقد ركزت شخصيا على هذا الموعد للخروج بخلاصات واستنتاجات تدعم أو تصحح أو تعدل مجموعة من الأبحاث التي أشتغل عليها، مبنية على فرضيات وتصورات لرسم مسار مثالي لمجموعة من الخيارات والسيناريوهات.. وقد وضعت احترام الأمم المتحدة لإجراء تنفيذ مراجعة وتقييم بعثة «المينورسو» بمثابة مؤشر وعلامة أولى فارقة، والالتزام التكتّم عن مخرجاته عنصرا دالا ثانيا، لما يحمله المستقبل القريب من مفاجئات في صالح الحسم النهائي للنزاع وإدراك الحل، وهي علامات صدقت، الشيء الذي يشجعني على الخوض بجرأة في مصير ومستقبل بعثة «المينورسو».

جوهر وقاعدة المباحثات والمشاورات والمفاوضات التي تمت في مدريد وواشنطن وبشكل ثنائي مع الأطراف، وأن تفصيل مبادرة المغرب بالحكم الذاتي هو جزء إن لم أقل هو أصل التفاوض، وطبيعي أن تطبعها وتشملها السرية، بخلفية بناء الثقة ودرء للضغوطات التي تجهض عادة المخططات الحساسة.

المشاركة الديمقراطية.. وترحيل بعثة «المينورسو»

❖ لكن.. ألم يتسرب منها شيء ؟
تسرب منها تأكيد حقيقة تقديم المغرب لهذا التفصيل وعدد صفحاتها الأربعين، وبذلك وفي المغرب بالالتزام عبر عنه جلالة الملك في خطاب نفس ليلة صدور قرار مجلس الأمن 2797، أي في 31 أكتوبر 2025، بتقديم تفاصيل عن مبادرته الأولى التي ترجع لسنة 2007، ورغم شح المعلومات بسبب الصمت المطبق والالتزام تام ومطلق بالسرية، فإن ذلك لا يحول دون إمكانية الكشف واستجلاء روح بناء هذا التفصيل وخلفيته الديمقراطية، من خلال المقارنة بين ما تواتر وتناغم وتطابق من معطيات بينها وبين ما تضمنه البلاغ الذي تلى التثام المجلس الوزاري الأخير برئاسة جلالة الملك، وما تضمنه من أفكار حول الحكامة المحلية والجهوية، وأنية تطوير الجهوية عبر نقل وتوسيع اختصاصاتها وصلاحياتها.

وهو ما تطابق مع تصريح المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دي ميستورا، الذي ركز على

اختياريا، وذلك من أجل تخفيف ضغوطات الرأي العام والإعلام والأطراف الخارجية على الأطراف في مسار استكشاف أسس وعناصر وشروط وأركان الحل، والتركيز على بناء الثقة بين الأطراف.

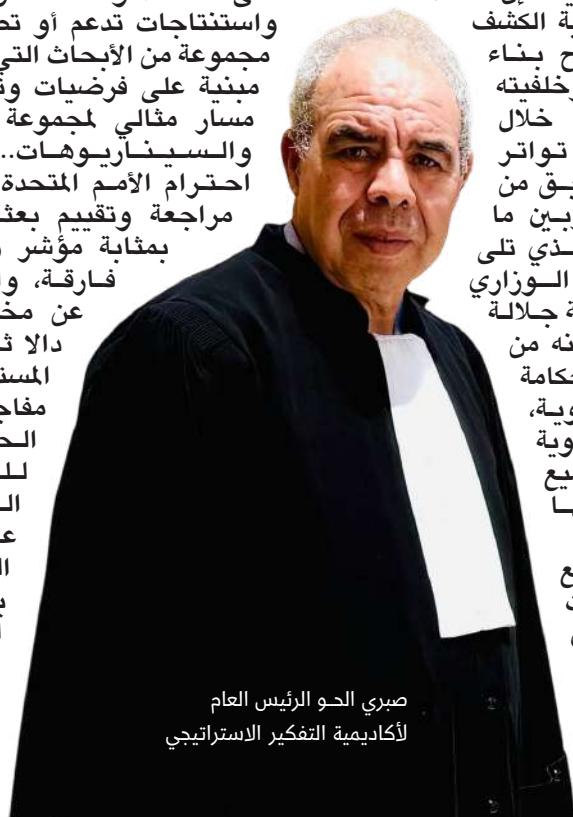
والكل من أجل تركيز جيد ومرونة أكثر وجرأة أكبر، لعرض وتقديم أفكار ومقترحات وآراء غير مألوفة، لم يكن الرأي العام مطبعا معها ولا عالما بها، وقد تكون غير مقبولة، لأنها قد تكون مصحوبة، أو بمثابة، أو على شكل تنازلات بغية استكشاف أصعب الحلول، والتكتّم مفيد للتركيز على جوهر الإشكاليات خارج كل هذه الضغوط.

فالسرية الحالية تنم عن وجود رغبة وإرادة من أمريكا والأمانة العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، للوصول إلى الحل وإدراكه بعجالة، وفي وقت قياسي بدأ بتحديد غتبات قصيرة تحسب بالشهور، والأكيد أن الملف جاهز لإعلان الاتفاق الإطار وتوقيعه، وهو أصعب لحظة.

وبقي لي الإشارة إلى أن مفاوضات هيوسن السابقة، عندما تم التذليل أو أكره المغرب على المضي قدما في المفاوضات كالأعمى من طرف كريستوفر روس، تخللتها السرية وبطل من المغرب، وبالضبط عندما دخلت المباحثات ما سمي بمناقشات الموارد الطبيعية؛ قبل أن يستفيق المغرب، وقبل فوات الأوان، معلنا عدم قبوله بالخلفية والطريقة، ويضع شروطه في خطاب جلالة الملك المعروف بخطاب «اللاءات الأربع» في الذكرى 42 لعيد المسيرة الخضراء سنة 2017، كخطوط حمراء لأي تسوية سياسية.

❖ هل يمكنكم وضع الأسس وعرض المرتكزات وتحديد الأركان التي تحكمت في تفصيل مشروع الحكم الذاتي ؟

قدم المغرب تفصيلا للحكم الذاتي، لكنه بقي سريا.. مثلما بقيت مشاورات مستشاري الملك بمعية وزير الداخلية مع الأحزاب سريّة، ومذكرات الأحزاب بعد ذلك سريّة أيضا، لم يتسرب منها إلا بعض الشذرات والعناوين الكبرى التي لا تشفي الغليل، ومن حق الجميع والإنسان العادي أن يتساءل عن اللغز الذي يكتنف نهج التكتّم داخليا. بيد أن تفكيكه وتأويله وإعادة بنائه بعد إخضاعه لمقاربات المنهج والتحليل الرائدة، يتضح أن التفصيل هو



صبري الحو الرئيس العام
لأكاديمية التفكير الاستراتيجي

حوار الأسبوع



وأنني في إطار ورش الجهوية المتقدمة الشامل، الذي قد يكون تجاوز مرحلة التفكير والإعداد من أجل التطوير، مع وجود نية صادقة وجدية بمنح تمييز أكثر للإقليم عن طريق الحكم الذاتي تبعا لخصوصيات المنطقة وارتباطه بأخر عرض لحل النزاع، وأرجو أن يكون في إطار جهة تسمى «جهة الصحراء الكبرى» لعدة أسباب.. لا يتسع المقال لعرضها الآن.

والحكم الذاتي عرض ومبادرة ومشروع كان مغربيا في الأصل، وما يزال في إطار التحيين والتفصيل، وتحول أمميا بعد مصادقة مجلس الأمن على القرار رقم 2797 وتبنيه للحكم الذاتي المغربي، وهو وضع وعرض مرتبط بجل مرين لإيجاد حل نهائي لإنهاء هذا النزاع الإقليمي فقط ولا غير، ومن الخطأ تفسيره خارج ذلك الإطار.

البوليساريو لا حول لها ولا قوة.. والإعذار الأممي ينتهي في أكتوبر المقبل

كيف سيتم تفكيك البوليساريو وتسمية الأقاليم الجنوبية «جهة الصحراء الكبرى»؟

ترامب وأمريكا ومجلس الأمن..

✳ وماذا عن علاقة أمريكا بتنفيذ قرار مجلس الأمن؟

يربط البعض التدخل الأمريكي في ملف نزاع الصحراء بولاية الرئيس دونالد ترامب دون أن يعي أن الحضور الأمريكي صادر من واضع اليد على القضية، أي مجلس الأمن كجهة مختصة، وصاحب الولاية الحصرية والاحتكار المطلق وحق التدخل بالإشراف والتدبير بدون منازع؛ فوجود أمريكا في خضم تطورات الملف بتدخلها ومواقبتها، ثم بتكليف رسمي من طرف مجلس الأمن، الذي فوض لأمريكا أهلية المدبر والمشرف الأساسي والمواكب لعملية تنفيذ قراره 2797، ولأجله تدير وتتحرك، تشعر، تذر وتتعهد وتهدد، ولأجله وبسببه حددت أمريكا للجزائر سقفا نهائيا لا يتجاوز سنة ونصف لتفكيك المخيمات، وهي مهلة لن تتوقف لترتيب الأثر ما لم يحدث حادث فجائي أو قوة قاهرة.

بين السفير الأمريكي.. ومناورات الجزائر والبوليساريو

✳ سبق التصريح وتحديد شهر يونيو موعدا لتوقيع الاتفاق الإطار، هل لديكم معطيات حول مدى إمكانيات احترام الموعد وبعض ملامح هذا الاتفاق؟

في البداية؛ أود التركيز على حقيقة أساسية، وأختلف في ذلك فيما ذهب إليه السفير الأمريكي بالمغرب، ديوك بوكان؛ فالبوليساريو لا ترفض صراحة مناقشة الحكم الذاتي المغربي خلافا لما ذهب إليه، بل ترفض جعله خيارا

نزاعات عارضة أو افتعل عقبات.. حتما ستلقى عليه المسؤولية الدولية، وهو ما يفسر المواجهة الدولية الصارمة والحازمة للبوليساريو على إثر أحداث السمارة. فالمواجهة انتقلت مع المغرب إلى الأمم المتحدة والأسرة الدولية، وهو من مستجدات وتبعات القرار 2797، والتي تجاوزت المغرب وأصبحت مسؤولية مجلس الأمن وأمريكا والمجتمع الدولي..

✳ في هذا الصدد أستاذ، كيف استقبلتم تفريدة السفير الأمريكي بالمغرب، ديوك بوكان، حول تملص البوليساريو من القبول بالحكم الذاتي وكون السلام يحتاج لشركاء؟ وماذا عن الثقل الأمريكي في النهاية؟

البوليساريو لا تملك خيارا ولا قوة ولا صوتا لرفض الانخراط في تنفيذ قرار مجلس الأمن، ومناقشة الحكم الذاتي كموضوع هو محل وسبب أممي وليس مغربيا لحل النزاع، والذي يتم حاليا هو الإعذار من أجل التنفيذ، ومعناه دعوة الأطراف إلى التعبير عن النوايا بخصوص طلب تنفيذ القرار الذي كلفت به أمريكا والأمانة العامة للأمم المتحدة كمأموري التنفيذ.

وبعد انتهاء مهمة مأموري التنفيذ، وفي حالة عدم التنفيذ، سيرفعان (أمريكا والأمين العام للأمم المتحدة) تقريراً إخبارياً إلى مجلس الأمن، يتضمن جميع محاولات التنفيذ والصعوبات والعراقيل، والتوصيات التي يقترحونها لتجاوز هذه الصعوبات بغية تنفيذ القرار إن أمكن؛ فالمعركة ستنتقل في حالة عدم التنفيذ إلى مجلس الأمن في شهر أكتوبر المقبل، وقد يكون اختيار روسيا نقل سفيرها المثير للجدل من الجزائر إلى المغرب، جزءاً من المعركة القادمة.

السياسي وليس محمداً له، وهو ما نزع الثبات عن القاعدة، ونزع عنها عنصر الجمود والسناتيك، وانتقلت بالتعبير القانوني من قاعدة مكملة يمكن مخالفتها كما يمكن للأطراف الاتفاق على مخالفتها، وبعد السيطرة على قاعدة تقرير المصير، بإقحامه في ديناميكية وحركة السياسة وعدم ثباتها، وبالمقابل تم ربط النزاع بقاعدة أمرة، صلبة وخشنة وجامدة، وهي ربطه بعلاقته بالأمن والسلم العالميين كأحد أهداف الأمم المتحدة الأساسية، كأهداف محرم ومجرم ومعاقب على انتهاكها والمساس بها، بل توجب مراعاتها وصيانتها وخدمتها.

ومن ثم، فإن قرار مجلس الأمن 2797 يجب تنفيذه بمجرد الاطلاع عليه، قبل الأخرى عندما يكون سنداً للتنفيذ بآمر دولي صادر عن مجلس الأمن كاعلى هيئة تقريرية وتنفيذية في العالم، ووجهت دعوة عامة إلى جميع المعنيين دون استثناء، للانخراط والمشاركة الإيجابية والمساهمة الفعلية، وبحسن نية، في التنفيذ ودون شروط، وهذه الدعوة هي بمثابة إعذار أممي للتعبير عن النوايا قبل لجوء مجلس الأمن إلى خيارات أخرى؛ خيارات معدة وتنتظر استنفاد مسطرة الإعذار وانصرام أجله الذي هو حلول شهر أكتوبر المقبل كآخر أجل وأقصى مهلة وعتبة وميسرة.

فقرار مجلس الأمن 2797 لا يقبل المراجعة، قرار لا يقبل إعادة النظر، قرار لا يقبل إعادة التأويل ولا يقبل التفسير، وهو قرار مبرم، قرار لا تعقيب عليه، وعلى المغرب أن يرفض أي مساس به، فهو صك نهائي وسند تنفيذي نهائي طهر الماضي، وأصبح عنواناً لحقيقة المستقبل، مغرب الوحدة تحت ركن وحدة السيادة، ومن يمتنع من الأطراف عن تنفيذه، أو وضع عراقيل أو اختلق

✳ كيف ترون الانخراط الأمريكي بثقله من أجل مواكبة مسار الحل وتنفيذ قرار مجلس الأمن؟ وما هي الضمانات القانونية لحماية مركز الحكم الذاتي المغربي من محاولات تسفيهه ونسفه؟

بالتزامن مع زخم المباحثات والمناقشات والمفاوضات حول معالم الحكم الذاتي، وجهت أمريكا إشعاراً بمثابة إعذار بالتنفيذ إلى الجزائر، من أجل تفكيك المخيمات، لمحو كافة معالم وجود واستمرار النزاع بعد الوصول إلى حل شامل واستقراره، والهدف من ذلك هو نزع ودرء ترك أسباب تهديد جديد للأمن والاستقرار في المنطقة، وخوفاً من الوقوع في الحلقات غير النهائية، ولأن السلم والأمن هي الأهداف الأساسية للأمم المتحدة.

فالنزاع تم نقل جزئه وشقه القانوني، الذي كان مرتبطاً بتقرير المصير، إلى مستوى ربط علاقته بالأمن والسلم العالميين، وما يستتبع ذلك من آثار قانونية وعملية، وهذا الربط هو سر التطور الذي أجراه مجلس الأمن على تقرير المصير عندما ربطه بدور ومسؤوليات الأطراف في السلم والأمن والتنمية، وهو ارتقاء ليس اعتباطياً، بل إنه اتخذ بخلفية إجراء تغيير ذكي في طبيعة القواعد القانونية الدولية المنظمة لحل النزاع، والتي ستحمي الحل وتنصونه.

إن ربط قاعدة تقرير المصير القانونية بالسياسة، من خلال جعل حل النزاع من جزئين: الأول سياسي والثاني قانوني، وجعل السياسة في الجوهر والقانون في الشكل، هو زواج وإدماج جعل مبدأ تقرير المصير متحولاً من طبيعته القانونية المحضة إلى اعتباره تابعا للاتفاق

حوار الأسبوع



التأويل القانوني للمبادرة المغربية بعيدا عن الاستفزات

✳ هل يمكنكم، تعميما للفائدة بحكم طبيعة عملكم كمحاميين وخبراء في القانون الدولي وباحث في ملف نزاع الصحراء، شرح العلاقة بين أركان حل النزاع، بين السياسي والقانوني؟

✳ يبقى هذا الشق مظهرا أساسيا للاختلاف في تأويل وتفكيك التوجيه الأممي، الذي يحث على حل سياسي توافقي واقعي وعملي بما يضمن تقرير المصير؛ فالجزائر والبوليساريو يفسرونه اتفاقين مستقلين؛ الأول سياسي والثاني قانوني مرتبط بإجراء الاستفتاء للمصادقة على الاتفاق السياسي، أي الحكم الذاتي.. والحال أن الاتفاق المطلوب من الأطراف - وفقا لتذكير مجلس الأمن - واحد ووحيد يتضمن الشق السياسي، الذي هو الحكم الذاتي بعد صدور القرار رقم 2797، والشق الثاني من الاتفاق، هو التوافق في نفس مباحثات الحكم الذاتي عن طريق المصادقة عليه.

فمجلس الأمن فوض للأطراف التوافق والإبداع والتفكير في ابتكار طريقة، أو خلق آلية جديدة للمصادقة على الحكم الذاتي المطابق للشق السياسي للاتفاق بعيدا عن اختزاله في الاستفتاء؛ فالإرادة شيء وآليات التعبير متعددة ومختلفة، ومن الخطأ ربطه دائما بالاستفتاء، لا سيما مع عجز الأمم المتحدة عن الحسم في الجسم والقاعدة الانتخابية على غرار ملف نزاع الصحراء المغربية، ولهذا تجتهد الجزائر لمحاصرة التوجه الأممي، فهما، أي الجزائر والبوليساريو، تتشبثان بالاستفتاء كآلية وحيدة لعرض الحكم الذاتي عليها بغية المضادة عليه، وهو تأويل اعتباطي يتناقض مع توجيه مجلس الأمن، الذي حدد من ذي قبل شروط ونوعات وأركان الحل، وكشف عنها لأول مرة في قراره الحالي 2797، موضوع التنفيذ بجعل تقرير المصير هو الحكم الذاتي المغربي بعد التوافق عليه، وهم في ذلك يريدون ضرب صفح على عصارة تحقيقات وعمل ومجهود خبراء الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا يكترون للديناميكية والتطور الذي أجراه مجلس الأمن على قاعدة تقرير المصير، عبر أربعة مراحل قبل استقراره المطابق للحكم الذاتي، من الاستفتاء خلال خطة التسوية، ثم تمليك الأطراف حق واختصاص الاتفاق عليه في اتفاق واحد حول الجوهر السياسي والشكل القانوني في المرحلة الثانية، في بداية المقاربة السياسية، ثم ربطه بدور ومسؤولية الأطراف في التنمية والحفاظ على الأمن والاستقرار في المرحلة الثالثة، انتهى واستقر في جعل الحكم الذاتي بمقتضى القرار 2797 موازيا لتقرير المصير.

وقد تم ذلك تدريجيا، وهناك عمل موازي على إثر نقل النزاع إلى إقليمي ومهدد لأركان الواقعية (التنمية في المنطقة المغربية/ الأمن والاستقرار في المنطقة المغربية بترددات مداها حتى الساحل والصحراء) في إطار احتمال وفرضية تطوره لحرب شاملة، فالحرب - كما أقول دائما - مزاج بشري محض، وأستدل لدعم انتقال النزاع إلى علاقته بالسلم والأمن الدوليين، بما اعتمدته وأقرته وتبنته إسبانيا مؤخرا، عندما جعلت أمنها القومي من أمن المغرب، وهو تحول إسباني جديد ما دام مجلس أمنها القومي

محليا وجهويا، بحق وحرية اتخاذ القرار، يساهمون فيه ويشاركون فيه تبعا لمبادئ الحكامة، ولهذا يشغل المغرب على ورش كبير لدعم الحكامة المحلية والجهوية وفقا لمبادئها الأممية، وهي الضمانة التي يقدمها لإنجاح الحكم الذاتي.

كما يستشهد المغرب بالقرار الأممي موضوع التنفيذ الذي ينص على الحكم الذاتي؛ فالأطراف تجاوزت مراحل التحقيق والمساهمة في صناعة الحل إلى مرحلة تنفيذه بعد كشف مجلس الأمن عنه وإعلانه، وهو الحكم الذاتي؛ هذا القرار الأممي 2797 يدعم السيادة المغربية ويجعلها في الأولوية، ويرتب الحكم الذاتي محددا لهذه السيادة وشرطا للحل وحلا للنزاع في نفس الوقت.

فالقرار لا ينفى ولا ينكر حقوق المغرب المسنودة بشريعة التاريخ ورجحان القانون والتأكيد القضائي والقبول والاندماج الشعبي المجتمعي في الوحدة والمؤطر أخيرا بالشرعية الأممية، وأن المباحثات منصبية وموجهة نحو التفاوض في إطار المشروع المغربي بالحكم الذاتي المعلوم وليس مجهولا، وفقا لنص المبادرة الأولى لسنة 2007 وتفصيلها المقدم بعد صدور القرار الأممي.

✳ كيف تريد الجزائر والبوليساريو إفراغ القرار الأممي 2797 من مضمونه ونسف الحكم الذاتي؟ وما نكثا قوة مركز المغرب؟

✳ في الطرف المقابل للمرافعة المغربية المدعومة بقرار مجلس الأمن موضوع التنفيذ، فإن الآخرين، وخاصة الجزائر والبوليساريو، يدفعون في اتجاه إفراغ الحكم الذاتي من مضمونه، وتجريده من محتواه، وجعله انفصالا في غلاف الحكم الذاتي، الذي تريده شكليا أو على الأقل ترك الحكم الذاتي بدون ضمانات ليشكل لبنة وبداية لمسار جديد للانفصال مستقبلا، وهو ما لا يقبله المغرب، لأن عرضه محدد بسقف بقاء السيادة مغربية، وبشرط ثاني هو استصدار إشهاد أممي بنهاية النزاع أو لا شيء.

والشرط الأخير يحيلنا إلى طرح وتأكيد احتمال جد أكيد، انطلاقا من استنطاق الصارم للنصوص تبعا لأطروحة «لا شيء خارج النص»، لجاك دريدا في كتابه: «في علم الكتابة»، الذي يقودنا إلى الوعي النقدي الجذري، والحقائق دائما مبنية، ومفاد الفكرة والفرضية، أن مجلس الأمن هو الآلية المؤهلة في الأخير للمصادقة على الحل النهائي، الذي سيكون ثمرة مباحثات الأطراف في حالة إدراك التوافق في إطار القرار الحالي، الذي وضع الحل في الحكم الذاتي عبر التفاوض، تحت طائلة حلول مجلس الأمن محل الأطراف للمصادقة على الحكم الذاتي حلا غير قابل للتفاوض.

وستتعاون الأمم المتحدة والدول الكبرى والمجتمع الدولي مع المغرب، لتنفيذ الحكم الذاتي، وقد دشّن المغرب ذلك على الميدان من خلال قدرته على بناء قناعة وديناميكية تأييد الحكم الذاتي المستمرة، وهناك من ساهم وشارك في لبنات تنفيذه، كما أن مجلس الأمن لا يشتغل بمنطقة العيب، بل يمتلك مسارا دقيقا في إطار نسخته للحل، بعد أن ربط النزاع بعلاقته بالسلم والأمن الدوليين، وفق ما فصلته في الجواب عن أحد الأسئلة أعلاه، عندما تحدثت عن ديناميكية تقرير المصير والسلم والأمن الدولي وعلاقتها بنوع وطبيعة قواعد القانون الدولي، بين المكمل والأمر.

وحيدا، وتطالب أيضا بجعله موضوعا للاستفتاء كآلية وحيدة للمصادقة عليه، وهي بمثابة شروط على قرار مجلس الأمن 2797 الواضح ورفض ضمني لتنفيذه؛ فالنتيجة واحدة؛ رفض الحكم الذاتي ورفض تنفيذ قرار مجلس الأمن، وهو ما يدخل ضمن خطة وتكتيكات استهلاك واستنزاف الوقت وهدره وضياعه، فالوقت يعتبر عنصر تحد كبير يجب استغلاله بذكاء ودهاء كبيرين.

✳ وماذا عن الاتفاق الإطاري للحل في نزاع الصحراء المغربية؟ وما هي طبيعة المرافعات والحلول المغربية ودفعوات الجزائر والبوليساريو؟

✳ إن تحديد معالم الاتفاق الإطاري السياسي political framework agreement، الذي سيحدد المبادئ العامة والقواعد الأساسية المؤطرة للانتقال إلى نظام الحكم الذاتي في جهة الصحراء، باعتباره وضعيا سياسيا جديدا ونهائيا، يستدعي أولا التوافق حول جوهره ومضمونه؛ وعلاقة ذلك بقرار مجلس الأمن ومبادرة المغرب بالحكم الذاتي وتفصيلها؛ وحول آلية المصادقة عليه؛ بواسطة اتفاق أو عرضه على مجلس الأمن؛ ومراحل ومدد المفاوضات حول مضمونه النهائي، والجهة المؤهلة لمراقبة تنفيذه، وهي نقطة بالغة الصعوبة والتعقيد، والجهة أو الجهات المكلفة بذلك؛ كلها مواضيع ستكون موضع طرح ورفض وإصرار ومناقشة ومعارضة وجدال، قبل الوصول إلى توافقات عبارة عن تنازلات، إن كتب للمسار الحالي الاستمرار والنجاح؟

ومن المفترض والمحتمل أن يستغرق مدى الحسم في كل ذلك، وبشكل نهائي، نفس مدة الأجل المضروب للجزائر لتفكيك المخيمات (سنة وستة أشهر)، كما أن الاتفاق الإطاري سيعنى وستفرغ أيضا لتطبيق خيارات الحلول الدائمة لإنهاء اللجوء، وفقا لتحديداتها في القانون الدولي بمقتضى «اتفاقية جنيف» 1951 (المادة الرابعة/ الفقرة جيم)، بتنظيم العودة إلى المغرب، بشرط التدقيق في هوية المعنيين؛ أو إعادة التوطين في موريتانيا؛ أو الإدماج في النسيج الاجتماعي الجزائري؛ وهو ما ترفضه الجزائر بتصريح رسمي سابق لرئيسها عبد المجيد تبون، والخلاف ما زال مستمرا بين الثلاثي: المغرب والجزائر والبوليساريو، على مستوى نقل وتنظيم حالة ودرجة العلاقة والاختصاصات بين المركز وجهة الحكم الذاتي.

✳ كيف يحدير المغرب مباحثات ومفاوضات تنفيذ قرار مجلس الأمن والاتفاق الإطاري؟

✳ يريد المغرب مستقرا في إطار معادلات وأوضاع تدعم الوحدة الترابية، وهو على حق في ذلك، ويستدل على ذلك لدعم وتعصيد عروضه النهائية، بالمتعارف عليه في التجارب الدولية، ولا يشكل المغرب استثناء ولا سابقة أولى في التجربة، فكل التجارب الدولية تجعل علاقة النطاق الجزئي محل الحكم الذاتي مستمرة ومنظمة مع النطاق المركزي ومع بقية الأجزاء، مرتبطا تابعا متحدا وموحدا، وهو خلفية القرار الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2025، الذي يصادف يوم صدور قرار مجلس الأمن «عيدا وطنيا للوحدة».

فالمركز، أي نطاق المركز، يبقى مراقبا وتحت رقابة قضائية، وممثلا ومشرفا وضامنا للوحدة والأمن والسيادة الواحدة الموحدة للفرع بالأصل وبقية الفروع وفقا للدستور، لما يسمح للسكينة

سبق له إسقاط نزاع الصحراء كعامل مهدد لأمنها الإقليمي، قبل أن تتراجع عن ذلك بجعل أمن المغرب بأكمله من أمنها، وهو توجه اتخذ في إطار خارطة طريق تطوير العلاقات بعد الدعم الإسباني على إثر رسالة رئيس الحكومة الإسباني بيدرو سانشيز إلى الملك محمد السادس.

والأكيد أن الجزائر تتخبط وتترنح.. وتعمل على التصعيد وافتعال أزمات عبر استفزازها للمغرب في قرية إيش وعلى مستوى قاعدة بئر أنززان بالداخلية، ودفع البوليساريو للقيام بقصف السمارة بمقذوفات وصواريخ «غراد»، وتتخذ ذلك بخلفيات واضحة، هي محاولة المشاكسة والمماطلة وربح الوقت واستنفاده.. لعلها تجد وسيلة لتسفيه ونسف الحكم الذاتي.

✳ سؤال أخير، هل أنتم متفائلون من نتيجة المفاوضات؟ وكيف ترسمون مسار مستقبل مبادرة المغرب بالحكم الذاتي؟

✳ لقد تناست الجزائر بأن الحكم الذاتي رسخ قاعدة عنوان الحقيقة، ولا يمكن تغيير هذا العنوان الأممي مهما طال الزمن، وأقول قولتي المشهورة: «بعد القرار 2979 لن يكون هناك سوى هذا القرار» في إطار جمع شمله بالصيغة التنفيذية بدون تفاوض وإرادة مغربية منفردة؛ فالحكم الذاتي المغربي أصبح صكا نهائيا وحكما نهائيا وسندا تنفيذيا، واكتسب صفته القطعية وواجب التنفيذ، وسينتقل من المبادرة إلى المشروع الأممي إلى النظام الأساسي لـ «جهة الصحراء الكبرى»، وفقا لتسمية أطلقتها شخصا.

فالقرار الأممي والحكم الذاتي المغربي لا ولن يقبل النكوص والتراجع، استنادا إلى قاعدة ونظم قانونية أخرى توفر له الصيانة والحماية والكفالة التي تحكم وتؤطر عمل مجلس الأمن والأمن العام للأمم المتحدة ومبعوثي الشخص، وهو التزام ومسؤولية في إطار مبدأ وقاعدة الحفاظ على التقدم المحرز، وقد أعدت أمريكا والأمم المتحدة استراتيجية عمل شاملة مستمرة ومستندة من التقييم الدوري والتنسيق وتوحيد العمل والجهود، لحصانة المجهود الأممي من التهف والتراجع، ومن العيب.. لذلك، فإن سعي الجزائر الأوحده حاليا متجه ومركز نحو عرقلة الإرادة الأممية الأكيدة، وكبح المسار السريع الذي اتخذته أمريكا والأمانة العامة للأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2797، والوصول إلى الحل السياسي بتنفيذ الحكم الذاتي المغربي موضوع المناقشات والمباحثات، ولربما المفاوضات لتطويرة عبر توافقات تحت عنوان الحكم الذاتي الحقيقي.

بيد أن المسار والأولويات والأهداف المحددة من ذي قبل، ما زالت مستقرة وثابتة ولم تتغير، وأن الدعوة إلى جولة أخرى من المباحثات والمناقشات الأخيرة، ليس له من تفسير خارج وضع اللمسات والترتيبات الأخيرة قبل ختم النقاش حول وثيقة المبادئ العامة والقواعد الأساسية للاتفاق الإطاري، وقد اشتغل عليه خبراء وتقنيو الأمم المتحدة، بحيث تؤطر تنفيذ قرار مجلس الأمن والوضع السياسي الجديد في إطار الحكم الذاتي المغربي بالمفاوضات في النسق الحالي، أو بدون مفاوضات في حالة امتناع الآخرين عن الانخراط، وتحملهم المسؤولية.

وبين هذا وذاك.. فالحل دائما مغربي يصنعه في جميع الأحوال وفي النهاية بيديه بذكاء المغاربة والسواعد المغربية والقوة المغربية، ويجب أن تكون كل هذه العوامل متأهبة ملازمة ومصاحبة في الميدان للعملية السياسية، وداعمة ومرجحة لها وكفيلة لنجاحها، ومستعدة للحسم في كل وقت وحين، وهي كذلك.

كواليس جهوية

ما يجري
ويحدث
في المدن

تاونات

بين الفيضان و«الحكرة»

رسالة إلى رئيس الحكومة من ساكنة تاونات للمطالبة بالعدالة المجالية والإنصاف

الأسبوع

إقليمي شامل لفك العزلة، وتجهيز الطرق الغير مصنفة وفق معايير السلامة والاستدامة من طرف مجلس الجهة. وحملت رسالة اللجنة مجموعة من المطالب الأساسية، من بينها إحداث طرق سيارة مائية تربط بين الإقليم والأقاليم المجاورة التي تعرف تساقطات مطرية ضعيفة، وإعداد نماذج لتصاميم السكن القروي، وإعداد نماذج للمسالك الطرقية الرابطة بين الطرق الإقليمية ومراكز الجماعات والمؤدية إلى الدواوير، وإحداث نظام إنذار مبكر للفيضانات والانهارات الأرضية في المناطق الجبلية والقروية.

والسياسي تجاه مطالب ساكنة الإقليم، موضحة أن الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية تضاعفت في المنطقة بعد مرور أكثر من خمسة أشهر على نكبة الفيضانات، خاصة وأن الإجراءات التي اتخذت لم تكن في المستوى المطلوب ولم تراعى الأضرار التي لحقت بالناس. وشددت اللجنة على ضرورة نقاش وحوار إقليمي بمشاركة قطاعات وزارية، مؤسسات عمومية، جمعيات، تعاونيات وقطاع خاص، وخبراء وأبناء الإقليم، للبحث عن نموذج اقتصادي واجتماعي منصف يسمح بإطلاق برامج عمومية قادرة على تحقيق العدالة المجالية، داعية إلى إعداد مخطط



ولم يصنف الإقليم منطقة منكوبة. وانتقدت اللجنة تحصل الحكومة من واجبها الأخلاقي

عدم إعادة النظر في قرار رئاسة الحكومة الصادر بتاريخ 12 فبراير 2026 والذي لم ينصف المتضررين،

استنكرت فعاليات محلية وحقوقية في إقليم تاونات، الوضع الاجتماعي والاقتصادي والحقوق الذي تعيشه الساكنة بسبب آثار التساقطات المطرية التي خلفت فيضانات خلال شهر يناير الماضي. ورفضت لجنة دعم منكوبي الفيضانات بالإقليم - في رسالة إلى رئيس الحكومة عزيز أخنوش - المبررات التقنية وتجاهل مطالب الساكنة والمواطنين المتضررين دون تقييم حجم الأضرار وأثارها السلبية، وإصرارها غير المبرر على

عين على الشمال
إعداد: زهير البوحاطي

أزلا القروية بتطوان.. الجماعة التي نسيها التاريخ وأهمها المنتخبون

مظاهر العشوائية بالشاطئ، حيث يطغى الاحتلال غير المنتظم للملك البحري ومنح رخص الاستغلال بشكل يطرح الكثير من علامات الاستفهام. فأزلا رغم موقعها الاستراتيجي القريب من مدينة تطوان، ما تزال تعاني من ضعف الاهتمام من طرف المسؤولين المنتخبين، الذين لم ينجحوا في تحويل مؤهلاتها الطبيعية إلى مشاريع تنمية حقيقية تعود بالنفع على الساكنة، وفق تعبير أبناء المنطقة. ويبقى السؤال المطروح: إلى متى ستظل جماعة أزلا خارج دائرة التنمية، رغم ما تتوفر عليه من إمكانات طبيعية وسياحية قادرة على جعلها واحدة من أبرز الوجهات الساحلية بالشمال؟

تحتاجها الساكنة والزوار على حد سواء. ويشتكي سكان المنطقة من غياب الإنارة العمومية في عدد من الدواوير والمقاطع الطرقية، إلى جانب ضعف المسالك والطرق، وغياب مرافق صحية وثقافية وترفيهية تستجيب لحاجيات الساكنة، خصوصا خلال فصل الصيف، الذي يعرف توافدا كبيرا للمصطافين، كما أن المنطقة تفتقر لمشاريع قادرة على خلق فرص الشغل للشباب والحد من الهجرة نحو المدن. ومن بين أبرز المشاريع التي طال انتظارها، مشروع كورنيش أزلا، الذي ظل مجرد وعد متكرر دون أن يرى النور رغم ما يمكن أن يشكله من قيمة مضافة للمنطقة على المستويين السياحي والاقتصادي، فغياب هذا المشروع ساهم في استمرار

في الوقت الذي تعرف فيه العديد من الجماعات القروية الساحلية التابعة لإقليم تطوان، حركية تنموية متسارعة من خلال إنجاز مشاريع وبنيات تحتية ساهمت، ولو بشكل جزئي، في استقطاب السياح والزوار وإنعاش الاقتصاد المحلي، ما تزال الجماعة القروية أزلا تعيش على وقع التهميش والإقصاء وكأنها خارج حسابات التنمية التي تشهدها مناطق مجاورة. وتعد أزلا من المناطق الساحلية المطلة على البحر، وتزخر بمؤهلات طبيعية وسياحية مهمة، من جبال وأشجار معمرة وشواطئ خلابة، غير أن هذه المؤهلات لم تستثمر بالشكل المطلوب، بسبب غياب رؤية تنموية حقيقية، وضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية التي

بالتزامن مع الارتفاع الملحوظ في درجات الحرارة، تشهد العديد من مناطق الشمال انتشارا مقلقا للبعوض، بات يؤرق الساكنة والزوار، خاصة خلال الليل. ويشتكي سكان من تزايد أعداد البعوض بشكل لافت في ظل غياب حملات فعالة للمكافحة والرش من طرف الجماعات الترابية المعنية، الأمر الذي يثير مخاوف مرتبطة بالصحة العامة وجودة العيش، ويطالبون الجهات المختصة بالتدخل العاجل واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، عبر تكثيف عمليات التعقيم ومحاربة بؤر تكاثر الحشرات، حفاظا على راحة المواطنين وسلامتهم.

خلفت طريقة تدبير قطاع النظافة بمدينة تطوان موجة من الاستياء في صفوف الساكنة، بعدما لم تقم الشركة المفوض لها بجمع النفايات المنزلية عشية العيد، ما أدى إلى تكدس الأزبال بعدد من الشوارع.

وانتقد المواطنون غياب الحاويات الكبيرة المخصصة لجمع مخلفات الأضاحي، إضافة إلى عدم توزيع الأكياس البلاستيكية الخاصة بهذه المناسبة، خلافا لما جرت عليه العادة خلال السنوات السابقة، مما يطرح التساؤل حول جاهزية الشركة لتدبير فترة العيد والحفاظ على نظافة المدينة وصحة الساكنة.

أثار الوضع الذي آلت إليه المقبرة الإسلامية بمدينة شفشاون استياء عدد من المواطنين، بعدما تم اقتلاع الأعشاب الضارة من مختلف أرجائها دون نقلها إلى مكان مخصص للتخلص منها. وبدل ترحيل هذه الأعشاب وإبعادها عن المقبرة، جرى تجميعها فوق بعض القبور، وهو ما اعتبره عدد من المواطنين سلوكا لا يراعي حرمة المقبرة ولا يحترم مشاعر أسر الموتى.

مطرح نفايات يهدد شاطئ السطيات بكارثة بيئية



وحسب مهتمين بالشأن البيئي، فإن استمرار وجود المطرح بالقرب من الشاطئ بشكل اعتداء واضحا على البيئة وعلى حق الساكنة والزوار في الاستفادة من فضاء نظيف وآمن، خصوصا وأن المنطقة من الوجهات الساحلية التي تستقطب المصطافين خلال فصل الصيف، محذرين من التداعيات الخطيرة لهذا المطرح، سواء على صحة الساكنة أو على النظام البيئي البحري، في ظل احتمال تسرب العصارة السامة للنفايات إلى التربة والبحر، إضافة إلى الروائح الكريهة وانتشار الحشرات والكلاب الضالة. وتطالب فعاليات مدنية

في مشهد يثير القلق والاستياء، تحول مطرح عشوائي للنفايات المنزلية بجماعة السطيات بإقليم شفشاون، إلى قنبلة بيئية تهدد سلامة الشاطئ والمحيط البحري، في وقت تستعد فيه مختلف الجماعات الساحلية لاستقبال موسم الصيف وتحسين جاذبية فضائها السياحية. ويقع المطرح بمحاذاة شاطئ السطيات، الأمر الذي يفاقم من خطورته، خاصة مع الرياح القوية التي تعرفها المنطقة، والتي تتسبب في تطاير الأكياس البلاستيكية ومختلف النفايات نحو البحر، ما يهدد بتلوث المياه والإضرار بالثروة البحرية والمناظر الطبيعية التي تميز المنطقة.

وحقوقية بفتح تحقيق في هذا الوضع البيئي المقلق، والتدخل العاجل لنقل المطرح بعيدا عن الشاطئ والتجمعات السكنية، مع اعتماد حلول حديثة ومستدامة لتدبير النفايات حفاظا على جمالية المنطقة وسمعتها السياحية والبيئية.

كواليس جهوية

اليوسفية

مستشفى اليوسفية بدون طبيب قار..
فأين حق المواطن في العلاج ؟

= الأسبوع

انتقدت فعاليات مدنية وحقوقية محلية الارتباك الذي حصل في المستشفى الإقليمي للا حسناء بمدينة اليوسفية خلال أسبوع عيد الأضحى، مما خلق استياء كبيرا لدى المواطنين والمترفقين بسبب غياب طبيب مداوم. وحملت الفعاليات المسؤولية لوزارة الصحة والمديرية الجهوية بسبب التقصير في تعيين طبيب وتوفير أطباء مداومين من أجل تمكين السكان من الحصول على الخدمات الصحية الضرورية، خاصة في مصلحة المستعجلات التي تعرف توافد الكثير من المرضى في الفترة الليلية أو عطلة نهاية الأسبوع.

من جهتها، كشفت المندوبية الإقليمية للصحة عن سبب غياب المداومة الطبية بقسم المستعجلات، حيث يعود السبب إلى ضعف الموارد البشرية وقلة الأطباء على مستوى المستعجلات التابعة للمركز الاستشفائي الإقليمي، مشيرة إلى أنه تمت الاستعانة بفرق طبي من مدينة مراكش من أجل ضمان استمرارية الخدمات الصحية وسد الخصاص في الحراسة الطبية خلال اليوم نفسه.

وأوضحت المندوبية أن مصلحة المستعجلات تتوفر على أربعة أطباء فقط، من بينهم طبيب واحد تابع لوزارة الصحة، بينما بقية الأطباء يعملون في إطار عقود موقعة مع جمعية أصدقاء المستشفى، مشيرة إلى أن المشكل لا زال قائما في انتظار الحل، خصوصا بعدما قدم طبيبان متقاعدان استقالتهما نتيجة ما اعتبراه «عدم احترام مدة الإشعار المنصوص عليها في العقود، وضعف التعويضات المالية مقارنة بالأجور والتعويضات التي يستفيد منها الأطباء».

وأكدت المندوبية الإقليمية للصحة أنها تعمل من أجل إيجاد حلول مستعجلة لتجاوز الأزمة والخصاص، بعدما لم

تسفر مباراة توظيف الأطباء المدمجين خلال شهر أبريل الماضي عن التحاق أي طبيب للعمل بإقليم اليوسفية.



التهراوي

تفعيل صندوق الكوارث الطبيعية لتخفيف الضرر عن الفلاحين والكساية المتضررين. فبعد الحرائق والخسائر الكبيرة التي تكبدتها عدة أسر.. برز مطلب ضرورة تعويض المتضررين من صندوق التعويض عن الكوارث الطبيعية، رغم أن التعويضات المحتملة لن تكون بغلاف مالي كبير، لكنها ستكون تضامنية مع الفلاحين الذين يساهمون في تزويد السوق الداخلية، لأن الحرائق تدخل ضمن الحوادث المفاجئة ويجب أن تتعامل معها الدولة والجهات المعنية بمسؤولية وتعتبرها في حكم المؤمن عليها، ويتم تعويض المتضررين ماديا أو عينيا لاستئناف نشاطهم الفلاحي خلال الموسم المقبل.

الحرائق التي التهمت المئات من الهكتارات بمنطقة الشاوية (جماعة أولاد سعيد، الحوازة، خميسات، سيدي العيدي، أولاد الصغير، الحلاف عين الضربان، سيدي بومهدي) وغيرها، معتبرين أن هذه الحرائق تصب في مصلحة بعض المستوردين للحبوب من الخارج، الذين يحصلون بشكل سنوي على الدعم العمومي، حيث دمرت النيران محصول الحبوب في الشاوية التي تعتبر أول مزود للسوق الوطنية بالقمح والشعير، بعدما كان الجميع ينتظر أن يحصل اكتفاء ذاتي من الحبوب هذه السنة وتنخفض الأسعار، مما يطرح التساؤل حول مسالة التأمين وضرورة

ميدلت

من أيت بوكماز إلى إملشيل

معاناة سكان المغرب غير النافع.. شكون يسمع ليهم ؟



= الأسبوع

قامت ساكنة تيملي بجماعة إملشيل إقليم ميدلت، بتنظيم مسيرة احتجاجية للمطالبة بفتح العزلة عن المنطقة من خلال تعزيزها بالمسالك الطرقية وشبكة الاتصالات.

وانطلق المحتجون من الدوار نحو المركز مطالبين بإصلاح الطريق التي تربط بين إملشيل وتونفت، وتطوير الخدمات الهاتفية وشبكة الإنترنت قصد تسهيل تواصل الساكنة مع الأهل والأقرباء، خاصة وأن وضعية الطريق لم تعد صالحة بسبب الحالة المزرية التي توجد عليها، حيث تكون مقطوعة في الشتاء بسبب الثلوج والأوحال، وفي الصيف يصعب العبور منها بسبب الأحجار. فوضعية الطريق تزيد من معاناة الأسر القاطنة في دواوير الجماعة، وتوقف التنقل اليومي بين الدواوير والمركز وتخلق مشاكل للمرضى والتجار الذين يرغبون في إيصال بضائعهم، بالإضافة إلى قضاء المواطنين للمصالح الإدارية وغيرها من الأمور الخدماتية.

وقد حذر المحتجون من استمرار العديد من المشاكل، من بينها أزمة نقص الماء الصالح للشرب، والانقطاعات المتكررة للمياه وغياب الربط بالشبكة الكهربائية، مشددين

على ضرورة تحقيق الاستفادة من الطاقة الكهربائية التي تعد من المطالب الضرورية التي توفر جودة الحياة في المناطق الجبلية التي تعرف ظروفًا مناخية صعبة. كما طالب المحتجون بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية في ظل بعد المراكز الطبية ونقص التجهيزات الأساسية، وانعدام سيارات الإسعاف لنقل المرضى والنساء الحوامل، إلى جانب غياب حافلات النقل المدرسي التي تدفع الأطفال إلى قطع مسافات طويلة للتدريس، مما يزيد من حالات الانقطاع عن الدراسة.

وأكد الائتلاف المدني من أجل الجبل، أن المطالب المرفوعة تعكس حجم المعاناة اليومية التي تعيشها الساكنة نتيجة استمرار مظاهر الهشاشة وضعف البنيات التحتية وغياب العدالة المجالية، مضيفا أن المسيرة الاحتجاجية جاءت بعد سلسلة من اللقاءات الشبابية التي دقت ناقوس الخطر بشأن تدهور الأوضاع بالمنطقة، حيث ما تزال ساكنة إملشيل تعاني من طرق مهترئة ومسالك صعبة وانقطاعات متكررة لشبكات الاتصال، فضلا عن تفشي البطالة وغياب البدائل الاقتصادية القادرة على تثبيت الشباب بأرضهم.

تيفلت

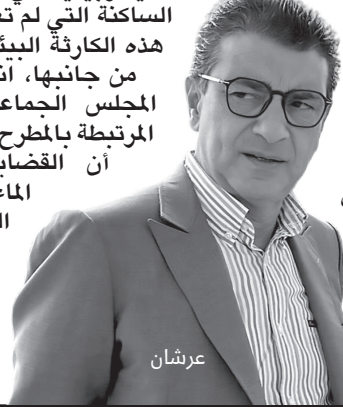
عبد الصمد عرشان.. ما قاد على مسؤولية

= الأسبوع

تواصل معاناة ساكنة تيفلت جراء التلوث البيئي الذي يسببه مطرح النفايات العشوائي المتواجد وسط غابة القريعات، في ظل عجز المجلس الجماعي الذي يقوده عبد الصمد عرشان، عن معالجة هذه المشكلة.

ففي ظل ارتفاع درجات الحرارة خلال الأسبوع الحالي، تتزايد معاناة القاطنين في الأحياء السكنية القريبة من الغابة، بسبب انتشار الروائح الكريهة وأعمدة الدخان التي تسبب الاختناق وضيق التنفس لكبار السن والمرضى والأطفال، مما يدفع بالسكان إلى غلق النوافذ، لكن بدون فائدة. وأكد فرع المركز

تتواصل معاناة ساكنة تيفلت جراء التلوث البيئي الذي يسببه مطرح النفايات العشوائي المتواجد وسط غابة القريعات، في ظل عجز المجلس الجماعي الذي يقوده عبد الصمد عرشان، عن معالجة هذه المشكلة. ففي ظل ارتفاع درجات الحرارة خلال الأسبوع الحالي، تتزايد معاناة القاطنين في الأحياء السكنية القريبة من الغابة، بسبب انتشار الروائح الكريهة وأعمدة الدخان التي تسبب الاختناق وضيق التنفس لكبار السن والمرضى والأطفال، مما يدفع بالسكان إلى غلق النوافذ، لكن بدون فائدة. وأكد فرع المركز



عرشان

الكارة

من ينقذ تلاميذ الكارة من مصيبة مقاهي «الشيشة» ؟

= الأسبوع

أصبحت مقاهي «الشيشة» المنتشرة في جماعة الكارة ضواحي إقليم برشيد، تشكل خطرا على سلوك تلاميذ المؤسسات التعليمية القريبة منها، في ظل توافد الأطفال والمراهقين عليها.

وحسب مصادر محلية، فإن هذه المقاهي المثيرة للجدل تقع بالقرب من المدارس وتشتغل بدون تراخيص، والخطر أنها تقدم «الشيشة» للجميع بمن فيهم القاصرون، بعدما قام بعض الأشخاص بتجهيز مقاهي وكرائها لأشخاص استغلوا غياب المراقبة ليقوموا بتحويلها لفضاءات للترجيلة وتعاطي الممنوعات.

وقد خلفت هذه المقاهي قلقا كبيرا لدى أولياء أمور التلاميذ في منطقة الكارة، بسبب الخطر الكبير الذي تشكله هذه الفضاءات المشبوهة التي تهدد أبناءهم بالانحراف، وتعلم أشياء خطيرة قد تهدد مسارهم الدراسي، مثل التعاطي للأقراص المهلوسة.

ويطالب أولياء الأمور والسكان القريبون من مقاهي «الشيشة»، بتعزيز دوريات الدرك الملكي، قصد محاربة هذه المقاهي وحماية التلاميذ من خطرهم، وتوفير الأمن في محيط المؤسسات التعليمية.

سطات

= الأسبوع

أثارت حرائق إقليم سطات العديد من التساؤلات لدى الرأي العام، بعدما حصدت خسائر كبيرة في الحبوب والقمح والتي قدرت بمئات الهكتارات من الأراضي الشاسعة على امتداد عشرات الكيلومترات، مما يطرح التساؤل حول الأسباب الحقيقية لهذه الكارثة هل بفعل الحرارة أم بفعل فاعل (...).

ويطالب نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بضرورة فتح تحقيق للوقوف على أسباب

حرائق الشاوية تكشف ضعف التدخلات التقنية وإشكالية التأمين والتعويض عن الكوارث

كواليس جهوية

تمارة

فين تبسيط المساطر ؟

البيروقراطية تحرم سكان سيدي يحيى زعير من بيع أراضيهم

سيدي قاسم

ساكنة جماعة باقليم سيدي قاسم.. أزمة العطش إلى أين ؟

الأسبوع



المنصوري

الأسبوع

تعاني ساكنة جماعة سيدي يحيى زعير، التابعة لعمالة الصخيرات تمارة، من صعوبة الحصول على الشواهد الإدارية المتعلقة ببيع أو تفويت أراضيهم، نتيجة حالة الجمود العقاري الذي تعرفه المنطقة، مما يخلق أزمة اجتماعية لدى سكان الدواوير وأصحاب العقارات.

وحسب مصادر محلية، فإن العديد من السكان في المناطق القروية يعيشون صعوبات كبيرة، وإكراهات متعددة، نتيجة تعقيدات المساطر الإدارية المصاحبة للمقتضيات القانونية المتعلقة بالتعمير والوثائق، خاصة المتعلقة بالمناطق القروية.

وحذرت البرلمانية نادية التهامي، من الجمود العقاري والاستثماري الذي تعيشه الساكنة، كاشفة أن العديد من ملاك الأراضي والفلاحين يواجهون وضعاً صعباً وشللاً اجتماعياً، بسبب تطبيق مقتضيات المادة 58 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، حيث يتم رفض طلبات تقسيم العقارات بدعوى أنها أراض مخصصة للبناء

رغم أنها تصنف ضمن المناطق الفلاحية. وهذا الوضع - تقول التهامي - يؤثر سلباً على الحركة الاقتصادية والمعاملات العقارية المشروعة بالمنطقة، ويدفع إلى تنامي البناء غير القانوني وهجرة السكان نحو المدن، مطالبة

وزارة التعمير باتخاذ إجراءات استعجالية، بتنسيق مع الوكالة الحضرية للصخيرات تمارة، من أجل مراجعة هذه المقاربة وتمكين المواطنين من الحصول على الشواهد الإدارية وإنجاز عمليات تقسيم العقارات وفق القانون.

عبرت ساكنة جماعة دار العسولي بإقليم سيدي قاسم، عن غضبها جراء الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب واستمرار الأزمة بعد أيام عيد الأضحى. ونظمت الساكنة وقفة احتجاجية دعت من خلالها إلى توفير حلول لإنهاء المعاناة المستمرة مع مشاكل الانقطاعات المتكررة للماء الصالح للشرب، والتي تتزامن مع ارتفاع الحرارة التي تتطلب توفر المنازل على هذه المادة الحيوية.

وأبدى العديد من الناس غضبهم من ظاهرة العطش التي تعاني منها المنطقة خلال كل سنة، ومع اقتراب فصل الصيف، مطالبين بضرورة التدخل قصد تنظيم عملية توزيع الماء على السكان ووضع حد لمعاناتهم.

عين على الشرق

إعداد: زجال بلقاسم

البطالة تدفع شباب تندرارة إلى الاحتجاج



تتواصل موجة الاحتجاجات المرتبطة بملف البطالة بإقليم فجيج، حيث شهدت منطقة تندرارة شكلاً احتجاجياً تضامنياً مع المعطلين المعتمدين بتالسينت منذ أكثر من 150 يوماً، وقد عرفت الوقفة الاحتجاجية مشاركة فعاليات حقوقية ونقابية وجمعية، إلى جانب عدد من المواطنين الذين عبروا عن دعمهم للمعتصمين في مطالبهم الاجتماعية.

وعقب الوقفة، نظم المحتجون مسيرة احتجاجية في اتجاه مقر دائرة تالسينت، رافعين شعارات تدعو السلطات المعنية إلى التفاعل الإيجابي مع مطالب المعطلين، وفتح قنوات الحوار لإيجاد حلول عملية تضع حدا لحالة الاحتقان الاجتماعي التي تشهدها المنطقة منذ أشهر. ويأتي هذا التحرك في سياق تنامي التضامن مع المعتصمين، خاصة بعد

تجاوز اعتصامهم المفتوح حاجز 150 يوماً، في مؤشر يعكس حجم التحديات التي تواجه فئة واسعة من الشباب الباحثين عن فرص الشغل، وإصرارهم على مواصلة الاحتجاج للمطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد المحتجون أن دعمهم للمعتقلين سيستمر إلى حين الاستجابة لمطالبهم، مشددين على أن الحق في العمل والعيش الكريم يشكلان أهم الحقوق الأساسية التي تكفلها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

هل ورّط احجيرة الوجديين في أزمة النقل الحضري ؟

تتواصل أزمة النقل الحضري بوجدة وسط تصاعد انتقادات المواطنين لطريقة تدبير هذا المرفق الحيوي، في وقت باتت فيه معاناتهم مع الحافلات جزءاً من المشهد اليومي للمدينة، محملين مسؤولية هذا الوضع للمجالس المتعاقبة التي أشرفت على القطاع، ومعتبرين أن القرارات المتخذة خلال السنوات الماضية ساهمت في تعميق الاختلالات بدل معالجتها.

بهذا الخصوص، وجهت الكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بوجدة انتقادات لاذعة لرئاسة المجلس الجماعي الحالية والسابقة، متهمتها بإيها بالفشل في ضمان خدمات نقل تليق بالساكنة، مشيرة إلى أن أسطول الحافلات يعرف تدهوراً مستمراً انعكس على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وأصبح يثير مخاوف متزايدة بشأن شروط السلامة والأمان.

كما أثار الحزب جملة من المعطيات المرتبطة بعقد التدبير المفوض، متحدثاً عن تعديلات قلصت حجم الاستثمارات المبرمجة وخفضت الموارد المالية المستحقة للجماعة، معتبراً الرئيس السابق لجماعة وجدة أحد الأسباب الرئيسية التي قادت إلى الوضع الحالي، كما تحدث عن «ملحق مشبوه» لاتفاقية التدبير المفوض خفض قيمة الاستثمارات بنسبة 62 في المائة، إلى جانب تقليص الإتاوة السنوية الموجهة للجماعة بنسبة 90 في المائة.

وتنعكس أزمة النقل الحضري بشكل مباشر على الحياة اليومية للوجديين، خاصة التلاميذ والطلبة والعمال الذين يواجهون صعوبات متكررة في التنقل، وبينما تتواصل المطالبات بفتح تحقيق شامل في تدبير الملف وتسريع تحديث الأسطول، ليبقى السؤال مطروحاً حول المسؤوليات السياسية والإدارية التي أوصلت أحد أهم المرافق العمومية بالمدينة إلى هذا المستوى من التراجع.



احجيرة

شبهة استغلال النفوذ والفساد المالي تقود جماعة رأس الماء إلى القضاء

أكثر من سنتين، تضمنت اتهامات باستغلال المنصب والتلاعب بمساطر إدارية مرتبطة بمشاريع استثمارية، فضلاً عن شبهات تتعلق بعدم أداء مستحقات مالية مهمة، إلى جانب قضايا مرتبطة بتسليم وثائق إدارية وتسليم مؤقت لأشغال مشاريع سكنية، رغم عدم استكمالها بشكل كامل، وهي عناصر ظلت محل فحص من طرف القضاء المختص.

مسؤولين جماعيين سابقين تعاقبا على رئاسة الجماعة، إلى جانب نائب سابق وأحد المتهمين الذين كان في وضعية فرار بعد صدور مذكرة توقيف في حقه، حيث خصصت الجلسة لمناقشة الملف والاستماع لدفعات الدفاع، في مرحلة اعتبرت حاسمة ضمن مسار القضية. وتعود وقائع الملف إلى شكاية تقدم بها الرئيس الحالي للجماعة قبل

تابعت محكمة جرائم الأموال بفاس، مؤخراً، فصول ملف قضائي يتعلق بتدبير إحدى الجماعات الترابية بإقليم الناظور، في قضية ارتبطت بشبهات استغلال النفوذ وتبديد أموال عمومية، إضافة إلى معطيات مرتبطة بمشاريع استثمارية وعقارية أثارت جدلاً واسعاً خلال السنوات الأخيرة. وشملت المتابعة في هذا الملف

كواليس صحراوية

«المينورسو» تواصل تفكيك حضورها بالصحراء بإغلاق المستشفى الميداني

العيون. الأسبوع

في تطور لافت يندرج ضمن مسار تصاعدي لإعادة الهيكلة، أقدمت بعثة «المينورسو» على إغلاق مستشفى الميداني داخل مقرها العام بمدينة العيون، بعد ثلاثة أسابيع فقط من تسريحها لنحو عشرين كادرا طبيا، ومن المتوقع أن تحول تجهيزات المستشفى إلى منظمات إنسانية محلية.

هذه الخطوة غير المسبوقة، تأتي تتوجها لمرحلة دقيقة تعيشها البعثة الأممية منذ عام 2025، حيث دفع الضغط الأمريكي في عهد إدارة ترامب، إلى مسار عميق لإعادة الانتشار، تجلى في رحيل كبار المسؤولين، وسحب مروحية المراقبة، وإغلاق ثلاثة نقاط مراقبة، اثنتان منها شرق الجدار الرملي.

وبينما أطلق مجلس الأمن الدولي، في أبريل الماضي، مراجعة استراتيجية لولاية البعثة الأممية، تعرض خلاصاتها في أكتوبر المقبل، تقود الولايات المتحدة، بدعم فرنسي واضح، مساعي تسريع هذه المراجعة، والملف كان حاضرا بقوة في اجتماع جمع، يوم الخميس 28 ماي المنصرم، مستشار الرئيس ترامب للشؤون الإفريقية والعربية، مسعود بولس، مع أوماريك روانيان، مدير شمال إفريقيا والشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية.

بدورها، تنهيا المملكة المتحدة للانخراط في المشاورات الجارية حول المشروع الذي قد يعرض للمصادقة أمام أعضاء مجلس الأمن في أكتوبر المقبل، في مشهد يعيد إحياء سيناريو مشابه سبق أن أطلق قبل اعتماد القرار 2797 في 31 أكتوبر 2025.



بن كيران وسط تناقضات غير مسبوقه في طانطان

عبد الله جداد. طانطان

في مشهد يعكس ازدواجية المشهد السياسي بالمغرب، حط الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الله بن كيران، الرحال يوم الجمعة بمدينة طانطان، ليقود مهرجانا خطابيا في وقت لا تزال فيه جدران المدينة ترتجف من فاجعة غرق مركب للهجرة غير النظامية قبالة شاطئ «الشبيكة»، حيث تبحث عائلات 9 مفقودين عن أبنائها بإمكانات بدائية، بينما تتساءل الأوساط السياسية: هل بن كيران جاء حاملا وعود الإنقاذ، أم أنه يبحث عن «منفذ سياسي» في منطقة تحكمها عصبية القبيلة وصراعات البقاء؟ هذه المحطة السياسية، التي احتضنتها القاعة الكبرى لبلدية طانطان بدعوة من

الكتابة الإقليمية للحزب، جاءت في توقبت بالغ الحساسية؛ فالإقليم يعيش على وقع ألم ثلاثي: - فاجعة الشبيكة؛ حيث لفظ البحر جثة فتاة، ثم أخرى، وسط اتهامات صامتة للسلطات بالتقصير في البحث رغم تسخير الإمكانيات لانتشال جثتين أمريكيتين غرقا خلال مناورات «الأسد الإفريقي». هذا التناقض في التعامل مع الضحايا أثار استياء شعبيا كبيرا.

- أزمة الثقة؛ في ظل مطالبات حقوقية بفتح تحقيق مع المسؤولين عن شبكات الهجرة، و«رد الاعتبار لإقليم طانطان»، الذي يئن تحت وطأة البطالة وتقنين فرص العيش. - الخصوصية القبلية؛ إقليم طانطان، بتشكيلته القبلية (يكوت، أيت لحسن، الرقيبات، الشيخ ماء العينين... إلخ)، لا يحكمه منطق الانتماء الحزبي بقدر ما يحكمه منطق «الجماعة» والعرف القبلي، مما يجعل أي



بن كيران

هل تخلت الجزائر عن مبادئها في الدفاع عن أطروحة البوليساريو بسيول

العيون. الأسبوع

خبير وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، مرة أخرى، أمام داعمي جبهة البوليساريو، بعدما تجنب التطرق لقضية الصحراء خلال مداخلة باسم الجزائر في

الاجتماع الوزاري بين الاتحاد الإفريقي وكوريا الجنوبية، المنعقد مؤخرا في العاصمة سيول.

وفي سابقة سياسية، تخلت الجزائر عن مبادئها في الدفاع عن أطروحة البوليساريو، حيث تجنب عطاف أي إشارة إلى جبهة البوليساريو أو إلى «تقرير المصير» في الصحراء خلال الاجتماع، وقد أثار ذلك استياء داخل مخيمات تندوف، في وقت يرى فيه متابعون أنه يعكس تراجع ملحوظ لحضور هذا الملف في الخطاب الدبلوماسي الجزائري داخل عدد من المحافل الدولية.

في المقابل، عبر عطاف عن «ارتياحه» للنتائج المحققة منذ انعقاد القمة الأولى بين الاتحاد الإفريقي وكوريا الجنوبية سنة 2024 بالعاصمة سيول، مجددا تأكيد

استعداد الجزائر لـ«الإسهام بنشاط في تطوير وتعزيز الشراكة الإفريقية الكورية»، التي قال إنها «ما فتئت تكتسب تنوعا واتساعا»..

وكان عطاف قد أشاد آنذاك باعتماد القرار 2797 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 31 أكتوبر، كما أعاد التأكيد على «التزام الجزائر، بصفتها عضوا مراقبا، بمسار المباحثات المتعلقة بقضية الصحراء، الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة وإدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب».

وبأني هذا الصمت الرسمي على النقيض من الموقف الذي عبرت عنه الجزائر عقب استبعاد البوليساريو من قمة إندونيسيا - الاتحاد الإفريقي، المنعقدة في غشت 2024 بمدينة بالي.

أزواد تتحدى الجزائر في عمقها الاستراتيجي وتطالب بالاستقلال

فهي ليست مجرد بلدة حدودية عادية، بل نقطة تماس مباشر مع شمال مالي، حيث النفوذ الطائفي والأزواد، ومجال حساس في مواجهة التحديات الأمنية لمنطقة الساحل، وفضاء رمزي تفرق فيه الأعلام الجزائرية المباشر لكثف، مما يجعل رفع أعلام أزواد فيها بمثابة تحدي للسيادة.

بين صمت الجزائر الرسمي، وتداول المقاطع بشكل واسع، يبقى السؤال الأهم: هل هذه مجرد رسالة رمزية سيتم احتواؤها، أم أنها إيدان بمرحلة جديدة من التحدي الأزواذي المباشر للسيادة الجزائرية في عمقها الاستراتيجي؟ الأيام المقبلة وحدها كفيلة بكشف النقاب عن الإجابة، لكن الأكيد أن المنطقة تقف على صفيح ساخن.

تبدو محدودة من حيث العدد، تحمل في جوهرها رسالة سياسية واضحة وضرورية موجهة إلى القيادة الجزائرية، تنطوي على مطلبين رئيسيين: إنهاء «التواجد الجزائري» في المنطقة، ورفع شعارات موازية مرتبطة بـ«تقرير مصير الجنوب».

ولعل الأكثر إثارة للدهشة، حسب المراقبين، هو الصمت المطبق الذي قوبلت به هذه الواقعة من الجانب الجزائري؛ فالإلى حدود الساعة، لم يصدر أي رد فعل رسمي يوضح ظروف وملابسات هذا الاختراق الأمني الرمزي في مدينة تعتبر من أكثر النقاط حساسية في معادلات الأمن الإقليمي. وتكتسي مدينة برج باجي مختار أبعادا استراتيجية خاصة للجزائر،

الداخلية. الأسبوع

في تطور غير مسبوق يضرب العمق الجيوستراتيجي للجزائر، تداول نشطاء على منصات التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو وصورا مثيرة، تظهر سيارات عسكرية تحمل أعلام حركة تحرير أزواد وهي تجري ما يشبه «استعراضا عسكريا» في قلب مدينة برج باجي مختار، أقصى جنوب الجزائر، النقطة الشائكة التي تمثل خط تماس مباشر مع الشمال المالي ومنطقة الساحل بأسرها.

ووفق قراءات محللين متخصصين في شؤون المنطقة، فإن هذه المشاهد، التي

وزارة الفلاحة مطالبة بالتدخل لإنقاذ الإبل بإقليم أوسرد

أوسرد. الأسبوع

حول الموارد المائية المتاحة، مما يثير مخاوف المربين، خاصة كسابة الإبل، من استنزاف المياه وارتفاع حدة المنافسة عليها، في ظل الاعتماد الأساسي على حاسي أشايف 1، وحاسي بولرياح، وحاسي أشايف 2. وطالب الكسابة الجهات المعنية، وعلى رأسها قطاع الفلاحة، بالتدخل العاجل لمواكبة الوضع وتنظيم الاستفادة من الموارد المائية، مع صيانة وتجهيز الآبار بالمعدات اللازمة، وتعزيز المراقبة البيطرية والتحصين الصحي، حفاظا على الثروة الحيوانية التي تشكل ركيزة اقتصادية واجتماعية أساسية بالمنطقة.

حالة من القلق والتذمر تسود في صفوف الكسابة ببوادي تيرس إقليم أوسرد، جهة الداخلة وادي الذهب، بسبب الضغط المتزايد على الآبار ونقص الماء خلال الأسابيع الأخيرة، تزامنا مع توافد أعداد كبيرة من قطعان الماشية القادمة من مناطق شمالية بحثا عن المراعي التي وفرتها التساقطات المطرية الأخيرة. وحسب مصادر محلية، فقد أدى هذا الوضع إلى اكتظاظ غير مسبوق

دنيا بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر
دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة
لدعا المكتب المغربي للملكية
الصناعية والتجارية (OMPIC)
تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني:

info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني:

www.alousboue.ma

رقم اللجنة الثنائية:

أع / 070-2011

الإيداع القانوني:

28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار

التوزيع: سابريس

القسم التجاري:

06 22 84 92 81

pub@alousboue.ma

المتعاونون:

مراد علوي

قدور بن موسى

عبد حقي

بوطيب الفيلالي

الإخراج الفني:

محمد الغولي

المشرف على الموقع:

محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير

مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف:

05 37 70 80 47

التصنيف:

خديجة حليبي

الأرشيف:

حسن سرين

مراجعة النصوص:

جميلة حليبي

المراسلون:

زهير البوحاطي

عبد الله جداد

نور الدين هراوي

زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي

شكيب جلال

ربوراج: خالد الغازي

كتاب الرأي:

عبد الرقيب حمضي

بوشعيب الإدريسي

عبد الواحد بن مسعود

نور الدين الرياحي

محسن الأكرمين

مصطفى كرين

الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس:

مصطفى العلوي



مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الريحاني

الأحزاب السياسية.. أزمة تمثيلية أم نهاية مرحلة ؟



الحسن العبد

من خبراء ومتخصصين يتولون تدبير الشأن العام وفق معايير الكفاءة والخبرة ؟

لا شك أن الحكومات التكنوقراطية توفر قدرا أكبر من النجاعة في التدبير، لأنها تعتمد على الخبرة العلمية والتخصص بدل الحسابات الانتخابية الضيقة، وقد أثبتت التجارب في عدد من الدول، أن الكفاءات الوطنية قادرة على تحقيق نتائج مهمة عندما تتوفر لها ظروف العمل المناسبة، غير أن تدبير الدولة لا يقوم على الكفاءة

التقنية وحدها، فالمجتمع ليس مجرد أرقام ومؤشرات اقتصادية، بل هو فضاء للتعددية والاختلاف وتنافس الأفكار والمشايخ، ولذلك فإن غياب الأحزاب بشكل كامل قد يخلق فراغا سياسيا ويضعف آليات التمثيل الشعبي والمساءلة الديمقراطية، ذلك أن الإشكال الحقيقي لا يكمن في وجود الأحزاب، وإنما في طبيعة الأحزاب الموجودة، فالدول لا تتقدم بدون وسائل سياسية قوية وذات مصداقية، كما أنها لا تتقدم بأحزاب ضعيفة ومنفصلة عن نبض المجتمع، ولذلك فإن الحاجة اليوم ليست إلى إلغاء الأحزاب، بل إلى إعادة بنائها على أسس جديدة تقوم على الكفاءة والنزاهة والديمقراطية الداخلية، والارتباط الحقيقي بقضايا المواطنين.

فالمغرب يمتلك من الكفاءات والخبرات والطاقات ما يؤهله لتحقيق قفزات نوعية في مختلف المجالات، لكن ذلك يقتضي وجود حياة سياسية قوية، وأحزاب حقيقية لا تداكين انتخابية، ونخب تحمل هم الوطن قبل هم المنصب، ومشاريع مجتمعية قبل الحسابات الضيقة.

وفي النهاية، فإن مستقبل المغرب لا يمكن أن يبني فقط بالتكنوقراط ولا بالأحزاب، بل بتكامل الإرادة السياسية مع الكفاءة والخبرة والمحاسبة والشفافية؛ فالأوطان العظيمة لا تنهض بالشعارات، وإنما تنهض بالمؤسسات القوية والرجال والنساء الذين يجعلون مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

عندما نتأمل واقع الأحزاب السياسية بالمغرب اليوم، نجد أنفسنا أمام مفارقة كبيرة؛ فهذه الهيئات التي وجدت أساسا لتأطير المواطنين والدفاع عن مصالحهم وتمثيل تطلعاتهم، أصبحت في نظر فئات واسعة من المجتمع عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، بل إن الكثير من المواطنين لم يعودوا يرون فيها سوى مؤسسات انتخابية موسمية تستبقي عند اقتراب الاستحقاقات وتختفي بعد انتهائها.

لقد لعبت الأحزاب الوطنية أدوارا مشرفة خلال مراحل تاريخية مهمة من تاريخ المغرب، وساهمت في معارك التحرير وبناء الدولة الحديثة وترسيخ بعض المكتسبات السياسية والحقوقية.. غير أن ذلك الرصيد التاريخي أخذ يتآكل مع مرور الزمن، بسبب ضعف التجديد الداخلي، وغياب الديمقراطية الحزبية الحقيقية، وتراجع مستوى النخب، وتحول العمل السياسي في بعض الأحيان إلى وسيلة لتحقيق المصالح الشخصية بدل خدمة الصالح العام.

فقد أصبح المواطن المغربي يلاحظ أن الخلافات الحزبية غالبا ما تدور حول المواقع والمناصب أكثر مما تدور حول المشاريع والبرامج والرؤى الاستراتيجية، كما أن العديد من الأحزاب لم تعد تمتلك القدرة على التعبئة الفكرية والسياسية، ولم تعد قادرة على إنتاج أفكار جديدة أو اقتراح حلول جريئة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه البلاد.

إن أزمة الأحزاب ليست فقط أزمة تأطير أو تواصل، بل هي في جوهرها أزمة ثقة وتمثيلية؛ فحين يشعر المواطن بأن صوته لا يغير شيئا، وأن البرامج الانتخابية لا تتحول إلى إنجازات ملموسة، وأن الوعود تتكرر في كل محطة انتخابية دون نتائج تذكر، يصبح العزوف السياسي رد فعل طبيعي على هذا الواقع، ومن هنا يبرز سؤال مشروع: هل المغرب ما زال في حاجة إلى أحزاب سياسية بصيغتها الحالية؟ وهل يمكن تعويضها بحكومة تكنوقراطية تتكون

الأحزاب المغربية.. من الديماغوجية إلى الشعبوية



بونهات عبد القادر

متلاعبة بعواطف الناس وأفكارهم محرضة إياهم على العصيان والغضب والفوضى أحيانا أخرى. هذه الإيديولوجية السياسية الجديدة أصبحت تتبنى خطابات تقول إنها تدافع عن مصالح المواطنين ضد ما يسمى بالنخبة الفاسدة، لاستقطابهم على حساب تيارات أخرى، من أجل استمالة أصواتهم في كل استحقاقات قادمة، داعية إلى التغيير إسوة بحركات أخرى.. ولعل الربيع العربي خير دليل على هذا التحول الذي تفجر كبديل ضدا على احتكار شرعية التمثيل لأقصاء الآخرين، ومع كل انتخابات، تقدم هذه الأحزاب أشخاصا مؤثرين ومهيمنين اقتصاديا وإعلاميا وثقافيا لصنع القرار السياسي الذي تطمح إليه، مما ولد ديمقراطية معاقة.. لتبقى التفاوتات المجالية وارتفاع معدلات البطالة والفساد والزبونية والفقر والمحسوبية والجهل والأمية وفقدان الثقة في المؤسسات.. السمة التي توارثتها الحكومات المتعاقبة.

وترى الشعبوية الحزبية نفسها أنها تمتلك استراتيجية بعيدة المدى لتطهير الحكم من المفسدين، الذين يهبون ثروات الشعب، بمقترحات وحلول لكل المشاكل، كالدفاع عن القيم والأخلاق، والدين، والهوية، فاعتمدت كل الوسائل الإعلامية والحكواتية لإثارة مشاعر الجماهير، بغية تحقيق مكاسب سياسية بالتحايل والكذب والمكر والخديعة وخلق التفرقة والعداوة ضدا على كل اتفاق تعاقدي سياسي واضح المعالم يروم مصلحة الدولة وشعبها.. وهكذا أصبحت الشعبوية الحزبية تشكل تهديدا على الاستقرار وبناء الديمقراطية، ولعل خلود الزعامات السياسية على رأس الأحزاب لخير دليل، مما يؤدي إلى تهميش دور البرلمان وينمي خطابات الكراهية، ويشكك في العمل السياسي ككل، ويضعف الاقتصاد ويوسع الهوية بين طبقات المجتمع ويورث الضغينة والحد والابتعاد ويعرض كرامة المواطن للاضطهاد ويقوض حقوق الإنسان ويزيد من العزوف عن المشاركة السياسية وانخراط المجتمع فيها. هذا الخطاب الشعبوي الذي أصبح ينتشر عبر منصات الإعلام والتواصل، يدعونا إلى التساؤل: إلى متى يبقى هذا المد الشعبوي في ظل هذه الأوضاع التي تزداد تعقيدا في كل مجالات الحياة ؟

عرفت الظاهرة الحزبية بالمغرب عدة تطورات، عندما انطلقت بتأسيس تيارات سرية وأخرى علنية لمناهضة الاستعمار الإسباني والفرنسي.. وهكذا تأسست فاصدت جرائدها وصحفها، ونظمت جماهيرها معتمدة على آليات سياسية وعرائض احتجاجية؛ فقد ظهرت كتلة العمل الوطني، وحزب الاستقلال، وحزب الشورى والاستقلال، كيوادر أولى لترفع سقف نضالها إلى توقيع وثيقة المطالبة بالاستقلال عام 1944، وتوطيد العلاقة بين العرش والشعب لتأطير

المواطنين وتوعيتهم بالمطالب الإصلاحية وحثهم على النهوض بالأوضاع السيئة للبلاد. هذه التيارات والأحزاب، وإن بدت ظاهريا أنها تقود فجرا جديدا.. إلا أن استعمالها لأساليب اتسمت بالديماغوجية عن طريق استغلال الشعب باللعب على مشاعره، الغاية منه الاستيلاء على السلطة عن طريق خوض أولى الانتخابات مقدمة نفسها على أنها تمثل الأمة وأنها من عامة الشعب، فتغلغت من خلال الأعمال الإنسانية والخيرية والثقافية والتوعوية وتأسيس المدارس الحرة.. مفوضة فوق العادة، فاستهدفت الطبقات الهشة والفقيرة بالشعارات لكسب الدعم والمساندة باستعمال الأفكار والإيديولوجيات الثورية والتحريضية التي تحمل معاني الديمقراطية، مما أدى إلى تشكيل تيارات وتنظيمات أخرى بعد الاستقلال.

نشطت الديماغوجية وسط ظروف اقتصادية وسياسية وثقافية هشة.. باستغلال الناس والعزف على أوتار و فراغات أملت بها الدولة المغربية حديثة العهد بالاستقلال عوض تقديم سياسات واضحة، وأحيانا أخرى بالعزف على الأوتار الدينية والهوياتية، وأصبحت القضايا الخارجية أولوية ضمن برامجها وأهدافها المستمرة، ومع تعاقب الحكومات، انتقلت هذه الأحزاب، بحكم التعددية السياسية التي اعتمدها الدستور المغربي، وبعد تجربتي حكومة التناوب الأولى والثانية ونظرا لتطور المجتمع ثقافيا وتعليميا وتمتعه بنوع من الحرية ومطالبته بالمزيد من الديمقراطية الفعلية، انتقلت هذه الأحزاب إلى اعتماد الشعبوية كاستلوب موجه نحو الشعب، الذي أصبح ينتقد المؤسسات، لتحظى بالتأييد

ما ذنب الفئة المسالمة من المشجعين في مباريات كرة القدم ؟

عثمان محمود

أكدت الأحداث المؤسفة التي أعقبت الكلاسيكو بين فريقى الجيش الملكي والرجاء البيضاوي، بما لا يقبل الشك، أن شغب الملاعب طفح كبلة؛ فقد أساء لكرة القدم التي تربعت في الأعوام الأخيرة على قمة الألعاب الرياضية مجتمعة، فحازت عن استحقال لقب اللعبة الشعبية، واستحوذت بذلك على قلوب الملايين من المشجعين، ذكورا وإناثا، صغارا وكبارا، على طول وعرض القارات الخمس، فباتت فرقها مشروعا استثماريا تصرف عليه الأموال الطائلة، ويدر بالمقابل أرباحا تعكسها بجلاء الصفقات التي تصاحب انتقال اللاعبين من وإلى الفرق المحلية والدولية، كما أنها صارت شغلا شاعرا للمواكبين لمبارياتها على مدار الموسم الكروي أسبوعا تلو الأسبوع في إطار بطولات محلية وأخرى قارية وثالثة دولية، فتجند الإعلام الرياضي لمواكبتها من أجل إرضاء عشاقها الكثر الذين يسترخضون الغالي، ويستلذون التنقل إلى حيث تنتقل الفرق التي يشجعونها بلا حدود، ويقضون ما يزيد على الساعا والنصف جالسين صائحين، مشجعين في حماس منقطع النظير.. لذلك لا يعقل أن يحول صف من «المشجعين» تلك الأعراس الكروية كما يحلو لبعض المعلقين الرياضيين تسميتها، إلى شغب أعمى لا صلة له بالروح الرياضية التي تعد أساس كل عشق لهذا الفريق أو ذاك، والعجب العجيب في هذا الإطار، هو أن مواجهته ومعالجته تراوح مكانها، بحيث لا تخرج عن اعتقال العديد من المشاعين، البعض منهم له سوابق عدلية، ومع ذلك يجد له مكانا داخل الملاعب في عصر رقمي سهل عملية معرفة سيرة المرء في هذا الباب، من خلال الضغط على زر، أو لمسة مقدمة أصبع، أما البعض الآخر، فيحمل حصانة مطلقة تحت مسمى قاصر، فيخلى سبيله على الفور رغم أن الغالبية العظمى منهم تكون الحطب والنار أثناء التخريب والتعطيم، ومنى سنحت له الفرصة في القادم من المناسبات الكروية أعاد الكرة من جديد بلا خوف ولا جزع، والنتيجة؛ إتلاف الممتلكات داخل الملاعب وخارجها، فتكون الكلفة باهظة، فضلا عن تلك الاعتقالات، تأتي الغرامات التي تؤديها الفرق من ميزانياتها التي من المفروض أن تصرف على التسيير، والتدبير العاجل والأجل، من أجل السير قدما على درب الانتصارات، وشد الأنظار والأسماع، وفي الآن نفسه يعلن على الفور منع المدرجات من استقبال المشجعين لمواكبة أطوار عدد من المباريات، فيزيد ذلك في التأثير على أداء الفرق، ويحرم فئة عريضة من المشجعين التي ترى في الذهاب إلى الملاعب متعة ترفيهية ما بعدها متعة صارت في حكم الضروري، فما ذنبها إذن، عندما يتم وضع كل البيض في سلة واحدة.. ألم يكن من الواجب استئناؤها من متابعة المباريات على المدرجات، من خلال تخصيص بطاقات أنخراط تابعة للفرق تسلم لفئة عمرية بعينها بعد أخذ المعلومات الضرورية عنها، وإطلاعها على حقوقها وواجباتها أثناء الولوج إلى الملعب أو الخروج منه، في أجواء يسودها الانضباط والنظام، لعلها تكون بذلك النواة الصالحة لغرس مبادئ التعلق الأمثل بالفرق، وتشجيعها التشجيع الأنسب البعيد عن الانفعال الزائد الذي يسوده الصراخ، ويتخلله السباب، وينتهي به المطاف إلى التخريب الأهوج، والتعطيم الجنوني ؟

وهكذا؛ فإن التساهل مع ذوي السوابق في الدخول لملاعب كرة القدم، والتسامح مع القاصرين في إيجاد أماكن لهم على المدرجات، والاقتصار على الغرامات التي تؤديها الفرق وليس المشاعين المخربين، وخوض المباريات بدون جمهور، كل هذا وغيره، لا يسير في اتجاه إيجاد الحل الناجع لهذا الشغب المقيت؛ فالأمر يتطلب إذن، جهودا لتعهد ورعاية تلك الفئة السمة المسالمة، ولو كانت قليلة، والتي همها الأوحده هو متابعة المباريات في سكتة كثيرا ما توثقها الكاميرات داخل الملاعب، بحيث تراها تركز عليها في الكثير من المرات، وتارة أخرى ينصب اهتمامها على شباب وكهول يتابعون أطوار المباريات في حماس طبيعي يساهم في الإعلاء من نسبة الاستمتاع بمسار الكرة تتدحرج بين الأقدام، وتتقاذفها الرؤوس، وتحتضنها الشباك وسط صيحات الفوز والانتصار.

البرامج الذكية لن تصنع صحفيا ولا كاتباً حقيقياً

الصحة النفسية
وحب الخير للناس

نعيمة حامي

في زمن أصبحت فيه الماديات معياراً للنجاح والسعادة، يغفل كثيرون من الناس أن الصحة النفسية هي الثروة الحقيقية التي تمنح الإنسان القدرة على الاستمرار والتوازن؛ فليس الغنى دائماً سعيداً.. ولا الفقر بالضرورة تعسفاً.

إن الراحة النفسية تنبع من الداخل، من السلام الداخلي والقناعة..

الصحة النفسية لا تقام بحجم الرصيد البنكي ولا بالمظاهر، بل تقاس بقدرة الإنسان على الحفاظ على إنسانيته، وعلى طيبة الكلمة، متسامح القلب ومرتاح الضمير.

إن رسالتنا في الدنيا ليست التنافس على جمع الأموال، بل نشر الخير والمحبة والتسامح بين الناس، وذلك بالابتسامة، بالمساندة والمساعدة، بالنصيحة الصادقة، وبدعوة طيبة في ظهر الغيب.

فمن يزرع الخير، يحصد الطمأنينة والمحبة والاحترام، لذلك فإن بناء مجتمع سليم يبدأ من بناء إنسان متوازن نفسياً يؤمن بالأخلاق والقيم الإنسانية التي هي أساس حياة كريمة، فالصحة النفسية ضرورة، ورسالتنا الحقيقية في هذه الحياة، هي إسعاد الآخرين، وحب الخير للناس.

تموت آلاف النصوص السريعة بعد ساعات قليلة من نشرها، لأنها بلا حرارة داخلية صادقة، فالكاتب الحقيقي لا يكتب فقط ليملاً الفراغ الرقمي، بل يكتب لأنه يشعر بأن هناك شيئاً يحترق داخله ويجب أن يقال، وهذه النار الداخلية لا يمكن برمجتها.

إنني لا أهاجم التكنولوجيا ومميزاتها، بل أرفض فقط تحويلها إلى إله جديد لكوكب الثقافة؛ فقد استندت شخصياً من أدوات كثيرة في التصحيح والترجمة والبحث والتوثيق، وأعترف بأن الذكاء الاصطناعي فتح أمام الكتاب آفاقاً واسعة لتطوير مهاراتهم، لكن الخطأ الكبير يبدأ حين يظن البعض أن امتلاك برنامج متطور يكفي لصناعة كاتب أو صحفي أو روائي.

أأمل أحياناً مصير الأجيال الجديدة التي تترعرع داخل عالم سريع ومتشعب بالصور والنصوص الجاهزة، فأشعر بشيء من القلق الثقافي الحقيقي، أخشى أن يتحول الكاتب مستقبلاً إلى مجرد «مشغل برامج»، وأن تضع تلك العلاقة الحميمة بين الإنسان والورقة، بين الكاتب وعزله، بين الجملة وصمتها الطويل قبل الولادة.

فقد كان كبار الأدباء يعيشون داخل متهاتات النصوص قبل أن يكتبوها، كانوا يحملونها في الشوارع والمقاهي والمنفى والسجون والحروب.. أما اليوم، فهناك من يريد كتابة رواية كاملة في دقائق قليلة، عبر أوامر تقنية مختصرة، وهذا يشبه من يريد قطف تفاحة دون أن يزرع شجرتها.

فالكاتب الحقيقي ليس آلة إنتاج لغوي، بل شاهداً على عصره. إنه ذلك الإنسان الذي يرى ما لا يراه الآخرون، ويحول الألم الشخصي إلى معنى جماعي، ولهذا فإن أعظم النصوص في التاريخ خرجت من رحم المعاناة الإنسانية لا من مختبرات البرمجة.

أعرف جيداً أن العالم يتغير بسرعة هائلة، وأن الذكاء الاصطناعي سيصبح جزءاً دائماً من المشهد الثقافي والإعلامي، لكنني أؤمن أيضاً بأن الإنسان سيظل دائماً بحاجة إلى صوت بشري حقيقي يكتب له عن الحب والخوف والذلّ والحرية والموت.. بلغة تشبه دقات القلب لا إشارات الحواسيب.

ربما تستطيع البرامج أن تكتب مقالة مقنعة، أو قصيدة موزونة، أو رواية متماسكة البناء، لكنها لن تستطيع منح النص ذلك الارتعاش الخفي الذي يولد حين يكتب الإنسان جزءاً من روحه فوق الورق.

لهذا فالبرامج قد تساعد الكاتب، لكنها لن تصنع أبداً كاتباً حقيقياً.



عبد حقي

أعترف اليوم وأنا أكتب هذه السطور، بأنني لم أعد أنظر إلى أدوات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي باعتبارها مجرد أدوات باردة بلا روح، بل صارت جزءاً من المشهد الإنتاجي الثقافي العالمي الذي يفرض نفسه على الجميع، من الصحفي إلى الروائي، ومن الشاعر إلى الباحث الأكاديمي.. ومع ذلك، فإنني كلما تابعت هذا الاندفاع العالمي نحو الذكاء الاصطناعي وبرامج الكتابة التلقائية، ازدادت اقتناعاً بحقيقة واحدة لا تتغير: البرامج لن تصنع كاتباً حقيقياً.

هذه الأدوات قد تساعد، نعم. قد تختصر الوقت، نعم. قد تنقذ الكاتب أحياناً من عطب لغوي أو ارتباك

وتعثر في الصياغة، لكنها تظل عاجزة عن خلق ذلك الكائن الغامض الأنطولوجي الذي يدعى الكاتب، لأن الكتابة في جوهرها العميق، ليست عملية تقنية، بل تجربة وجودية شاملة، تتداخل فيها الذاكرة مع الجرح، واللغة مع الحياة، والخوف مع الحلم.

حين أعود إلى بداياتي الأولى مع الكتابة في سبعينات القرن الماضي، أتذكر جيداً أنني لم أعلم حبكة السرد من شاشة إلكترونية، ولم أكتشف أسرار المقال الصحفي عبر خوارزمية ذكية، بل تعلمت ذلك من الاحتكاك بالحياة نفسها، تعلمته من الأذقة القديمة، من رائحة الكتب المستعملة في مكتبة الحي، من ارتباك أمام أول مقال نشرته، ومن تلك الليالي الطويلة التي كنت أمزق فيها الصفحات تلو الصفحات لأن جملة واحدة لم تكن صادقة بما يكفي.

ومما لا شك فيه، أن البرامج لا تعيش هذه المعاناة، ولا تعرف القلق الذي يسبق كتابة افتتاحية سياسية خطيرة، ولا تشعر بالخوف من الرقابة، ولا ترتجف أصابعها وهي تكتب شهادة شخصية عن الحب أو السجن أو المنفى أو الهزيمة؛ فالبرامج لا ذكرة لها، بينما الكاتب الحقيقي ولد من رحم الذاكرة.

أحياناً أقرأ نصوصاً مكتوبة بواسطة الذكاء الاصطناعي، فأشعر بأنها تشبه بنايات فاخرة بلا سكان، كل شيء فيها مرتب بعناية؛ الجمل سليمة، العناوين جذابة، المعلومات متوفرة، وحتى الإيقاع يبدو متماسكاً، لكن شيئاً أساسياً يغيب عنها: الروح الإنسانية، فالنص الحقيقي ليس مجرد ترصيف لغوي جميل، بل أثر إنساني يتركه الكاتب داخل الكلمات، ولذلك أؤمن بأن القارئ الذكي يستطيع، بعد أسطر قليلة فقط، أن يميز بين نص كتب بكتار الحياة ونص كتب بالخوارزمية.

لقد تحولت الكتابة اليوم إلى سوق ضخمة للسرعة، الجميع يريد إنتاج عشرات المقالات يومياً، ومئات المنشورات أسبوعياً، وآلاف الكلمات بضغط زر، لكن السرعة ليست دائماً دليلاً على الجودة، فهناك نصوص احتاج أصحابها لسنوات كاملة حتى تنضج، بينما

التجربة الدستورية بالمغرب.. واقع وآفاق

هي التي تمنحه الحياة، وإذا لم تنعكس المبادئ الدستورية على واقع التعليم والصحة والتشغيل، فإن الثقة في المؤسسات قد تتأثر. أما على مستوى الآفاق، فإن مستقبل التجربة الدستورية بالمغرب يرتبط بعدة رهانات أساسية؛ أولها تعميق الممارسة الديمقراطية عبر تقوية الأحزاب السياسية، وتطوير أداء البرلمان، وتعزيز آليات الديمقراطية التشاركية، حتى يصبح المواطن فاعلاً حقيقياً في صناعة القرار. وثانيها تعزيز استقلالية المؤسسات الدستورية وضمان توازن فعلي بين السلط، بما يكرس دولة الحق والقانون، أما الرهان الثالث، فيتعلق بإعادة بناء الثقة بين المواطن والمؤسسات، من خلال شفافية أكبر في تدبير الشأن العام، وربط واضح بين المسؤولية والنتائج.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن المرحلة المقبلة تستدعي مراجعة شاملة للنص الدستوري، بل قد يكون الرهان الأكبر في تجويد تنزيل وتطوير الممارسة داخل الإطار القائم؛ فالدساتير ليست نصوصاً جامدة، بل عقوداً مجتمعية حية تتطور بتطور المجتمع، ومن ثم، فإن تعميق الإصلاح يمر عبر ترسيخ ثقافة ديمقراطية قائمة على الحوار، واحترام المؤسسات، وتغليب منطق المصلحة العامة.

وللإشارة، فإن التجربة الدستورية المغربية تمثل نموذجاً للإصلاح المتدرج الذي يجمع بين الاستمرارية والتجديد. لقد حققت مكاسب مهمة على مستوى النص والهندسة المؤسساتية، غير أن تحديات التنزيل والفعالية ما تزال قائمة، وبين واقع يسعى إلى ترسيخ المكتسبات وآفاق تتطلع إلى تطوير أعمق.. يظل الدستور إطاراً مفتوحاً على التحسين، بقدر ما هو مرآة لطموحات مجتمع يتطلع إلى مزيد من الديمقراطية والتنمية.

مسألة مفتوحة على التطوير؛ فالانتقال نحو لامركزية فعلية، يتطلب إعادة توزيع حقيقية للموارد والسلطات، وإرساء ثقافة تديرية قائمة على النتائج والمساءلة.

وفي محور الحكامة، نص الدستور على إحداث وتعزيز هيئات مستقلة تعنى بالنزاهة ومحاربة الفساد والمنافسة وحقوق الإنسان، في إطار تكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، غير أن الرهان الحقيقي يظل في تمكين هذه المؤسسات من الإمكانيات القانونية والمادية الكفيلة بأداء أدوارها باستقلالية وفعالية، لأن التخصيص الدستوري، مهما كان متقدماً، لا يكفي وحده لضمان أثر ملموس في الواقع. وفي باب الحقوق والحريات، شهد المغرب دينامية تشريعية ومؤسسية مهمة خلال السنوات الأخيرة، سواء في ما يتعلق بحرية الصحافة أو قضايا المساواة أو العدالة الاجتماعية، كما ساهم الفضاء الرقمي في توسيع دائرة التعبير والنقاش العمومي، غير أن التوازن بين مقتضيات الأمن والاستقرار وضمان الحريات الفردية والجماعية، يظل موضوع نقاش دائم، خاصة في ظل تحولات اجتماعية متسارعة تفرض تحديات جديدة على المنظومة القانونية.

ولا يمكن قراءة التجربة الدستورية بمعزل عن السياق الاقتصادي والاجتماعي؛ فنجاح أي مشروع دستوري يقاس بمدى قدرته على تحسين شروط عيش المواطنين، وتقليل الفوارق المجالية، وضمان ولوج عادل للخدمات الأساسية، فالوثيقة الدستورية تضع الإطار العام، لكن السياسات العمومية



مراد علوي

الدستور للبرلمان اختصاصات أوسع، سواء في مجال التشريع أو في مراقبة العمل الحكومي، كما خصص المعارضة بمكانة دستورية واضحة تضمن لها حقوقاً محددة، غير أن الممارسة أبانت أن فعالية المؤسسات التشريعية لا ترتبط بالنصوص وحدها، بل بثقافة سياسية قادرة على تفعيل آليات المساءلة والمبادرة؛ فلا تزال المبادرة التشريعية البرلمانية محدودة مقارنة بالمبادرة الحكومية، كما أن جودة بعض النصوص القانونية تثير نقاشاً حول الحاجة إلى مزيد من التمحيص والتقييم القبلي والبعدي للسياسات العمومية.

وفي مجال العدالة الدستورية، اضطلعت المحكمة الدستورية بدور مهم في مراقبة مطابقة القوانين للدستور، وضبط المسار الانتخابي، والمساهمة في ترسيخ الأمن القانوني، كما شكل الدفع بعدم الدستورية تطوراً نوعياً، إذ أتاح للأفراد إثارة عدم دستورية قانون يمس بحقوقهم أمام القضاء، مما عزز الحماية القضائية للحقوق والحريات، غير أن هذا المسار لا زال في حاجة لتبسيط إجراءاته وتعزيز الوعي به، حتى يصبح آلية فعالة في يد المواطنين.

أما ورش الهوية المتقدمة، الذي اعتبر أحد الأعمدة الأساسية للإصلاح الدستوري، فقد مثل خياراً استراتيجياً لترسيخ الديمقراطية الترابية وتحقيق العدالة المجالية، وقد تم انتخاب مجالس الجهات ومنحها اختصاصات مهمة، غير أن إشكالات التمويل وتداخل الصلاحيات، وضعف الموارد البشرية في بعض الجهات، تجعل من تقييم التجربة

يشكل المسار الدستوري في المغرب أحد أبرز تجليات تطور الدولة الحديثة، حيث ارتبط تاريخياً بخيار الإصلاح المتدرج والتكيف المستمر مع التحولات السياسية والاجتماعية، غير أن محطة 2011 مثلت منعطفاً حاسماً في هذا المسار، إذ جاء الدستور الجديد في سياق إقليمي دقيق، حاسماً معه رهانات كبرى تتجاوز حدود الصياغة القانونية، لتطال طبيعة النظام السياسي، وتوازن السلط، ومستقبل التحول الديمقراطي بالمغرب.

أرسى دستور 2011 تحولات نوعية على مستوى الهندسة المؤسساتية؛ فقد عزز موقع رئيس الحكومة داخل السلطة التنفيذية، ووسع صلاحيات البرلمان في التشريع والرقابة، وكرّس استقلال السلطة القضائية باعتبارها سلطة قائمة الذات، بعد أن كانت توصف بوظيفة، كما نص على سمو الاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب، في إطار احترام ثوابت الأمة وقوانينها، وكرّس الطابع التعددي للهوية الوطنية، عبر دسترة الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية، بما يعكس غنى المكونات الثقافية والحضارية للمملكة.

غير أن أهمية أي دستور لا تقاس فقط بما يتضمنه من مبادئ، بل بمدى قابليته للتحول إلى ممارسة فعلية، وهنا يبرز التحدي المركزي الذي واجه التجربة المغربية خلال العقد الأخير: الانتقال من «دسترة المبادئ» إلى «ممارسة الممارسة»؛ فقد شكل تنزيل القوانين التنظيمية خطوة ضرورية لاستكمال البناء الدستوري، إلا أن جودة التنفيذ ونجاعة الأداء المؤسسي، ظلتا محل نقاش واسع داخل الأوساط السياسية والأكاديمية. على مستوى السلطة التشريعية، منح

متابعات



حرب التزكيات داخل الأحزاب السياسية..

بين نفوذ الأعيان ورجال الأعمال وتهميش المناضلين

من الأحزاب الكبيرة والمتوسطة إلى كسب المقاعد خلال الانتخابات المقبلة، سواء التشريعية أو الجماعية، الأمر الذي يدفع العديد منها إلى استقطاب أسماء وازنة أو تركية أسماء قيادية بهدف الوصول إلى نتائج مرضية.

تعيش العديد من الأحزاب السياسية خلال الفترة الحالية سباق التزكيات بين القياديين والأعيان، وعلى مستوى العديد من الجهات، في حرب داخلية من أجل التحكم في الخريطة الانتخابية واللوائح المخصصة للشباب والنساء، إذ تسعى العديد

إعداد: خالد الغازي

العملية الانتخابية، وخصوصا في منح التزكية لخوض الانتخابات، وهذا الأمر قد يتراجع مع اعتماد اللوائح المستقلة وتحقيق الشروط المتعلقة بها. وتطرق نفس المتحدث لظاهرة تجمع بين الحصول على التزكيات والترحال السياسي لدى العديد من المنتخبين الذين يبحثون عن المقاعد، إذ أن هناك تنافسا غير مشروع عبر استقطاب بعض الأعيان، والترحال الذي يحدث في هذه المرحلة في الكثير من الأحيان بين أحزاب بينها تباعد إيديولوجي كبير، حيث قد نجد شخصا ينتقل من حزب يميني إلى حزب يساري، كما نلاحظ حزبا يستقطب شخصية يسارية أو حزب يساري يستقطب شخصية يمينية، وهو ما يمس بالأساس الحزبي، إذ من المفروض أن تكون العملية قائمة على الاستقطاب الإيديولوجي، وهو نبل سياسي يجب الاحتكام إليه، وبالتالي، فالعملية التي تقوم بها الأحزاب السياسية تمس بالأخلاق والحياة السياسية التي كثيرا ما نتكلم عنها هذه الأحزاب، وهذا الأمر يمس جوهر العمل الحزبي ومفهوم

حول التزكيات الحزبية هو نوع من الربيع السياسي حينما يتعلق الأمر باللوائح الجهوية، إذ لا زلنا نعتد على معايير غير موضوعية في ما يخص منح التزكيات لقيادات بعض اللوائح الجهوية، لأن هناك حظوظا وافرة لمن يتزعم هذه اللوائح، ومن هذا المنطلق هناك نوع من الاستمرار في الربيع الانتخابي الذي يتكرر عبر منح الوكلاء اللوائح الجهوية، في غياب معايير موضوعية يتم احترامها ووضعها بشكل مسبق، فما نلاحظه هو أن هناك مؤشرات غير مطمئنة حول تخليق الحياة السياسية وحول الثقة في العمل الحزبي والعملية الانتخابية، وبخصوص لجوء بعض المنتخبين للأحزاب الصغيرة والمتوسطة للترشح في الانتخابات، معتبرا أن التعددية الحزبية بوجود 33 حزبا، مبالغ فيها، لأن عدد الأحزاب التي تلج البرلمان هو فقط 8 أحزاب، بينما نتحدث عن 25 حزبا لا تتوفر على نفس القاعدة والقدرة، متسائلا: ما هي الأدوار التي تقوم بها؟ وهي أحزاب مغمورة حتى زعمائها لا يعلم الكثيرون عنهم شيئا، وربما تقوم بأدوار ثانوية خلال

بوخبرة، أن هناك تسابقا بين الأحزاب لاستقطاب الأعيان، لأن الانتخابات رهانها الأساسي هو المرتبة الأولى، وهو ما يستدعي الأحزاب إلى تركية من لهم القدرة والإمكانات المادية للفوز بالمقاعد، لذلك، فمسألة «الميركاتو» تتجاوز الاعتبارات المتعددة، من بينها أن تكون مناضلا داخل الأحزاب، مما يفرغ العمل الحزبي من مضمونه، كذلك فإن مسألة التزكيات داخل الأحزاب - للأسف الشديد - غير قائمة على أساس ديمقراطي تابع من قواعد واضحة، يتم الاحتكام إليها بمناسبة التزكيات، لهذا تبقى العملية مرتبطة بالماسكين بالقرار داخل هذه الأحزاب وخارج القواعد المضبوطة التي تحكم العملية، بحيث كان من المفروض أن تكون هناك ضوابط وقواعد محددة يتم التوافق حولها بشكل قبلي لضبط عملية منح التزكيات، لهذا فالتزكية اليوم لم تعد قائمة على الضوابط، مما يفسح المجال أمام القيل والقال حول «بيع» التزكيات و«السمسرة» فيها، وهذا الأمر يسيء للعمل الانتخابي بشكل كبير. ويضيف العمراني بوخبرة، أن التنافس

قد يكون الصراع حول التزكيات بين القواعد والمناضلين مع القياديين والأعيان أو الوافدين الجدد، ظاهرة طبيعية تعكس رغبة كل طرف في تمثيل الحزب والحفاظ على المنصب والمكانة داخل الحزب، لكنه في نفس الوقت قد يتحول إلى مؤشر يبرز اختلالات عميقة تكشف ضعف الانسجام الحزبي عندما يتجاوز الأمر التنافس المشروع ويتحول إلى حسابات ودسائس ومحاولات للإقصاء والتحكم في اللوائح الانتخابية، إذ هناك من يراهن على خلق تحالفات والضغط من أجل الحصول على التزكية، بينما يختار البعض التركيز على حصيلة من سبق له الفوز بالمقاعد وحظوظه في النجاح، وهذا ما يجعل كل طرف يعتبر نفسه الأحق في حمل ألوان الحزب وخوض المعركة الانتخابية، لكن الأمر يتحول من تنافس مشروع داخل الحزب إلى ممارسات غير مقبولة قد تصل إلى درجة التراشق الكلامي وتبادل الاتهامات وتصفية حسابات داخل نفس التنظيم الحزبي، من أجل التزكية. في هذا السياق، يرى المحلل السياسي وأستاذ القانون العام، محمد العمراني

متابعات

وتمكن الشباب، بينما تكشف الممارسة في كثير من الأحيان عن إعادة إنتاج الوجوه نفسها، أو استقطاب مرشحين جاهزين من أحزاب أخرى، على حساب كفاءات شابة راكمت سنوات من العمل الحزبي والتأطير الميداني، فأخطر ما يمكن أن تواجهه الديمقراطية ليس فقط عزوف الشباب عن السياسة، بل اقتناعهم بأن أبواب التمثيل لا تفتح بالكفاءة والالتزام والجدارة، وإنما بميزان القوة الانتخابية والحسابات الظرفية، وعندما يفقد الشباب الثقة في عدالة الارتقاء السياسي، فإن الأحزاب لا تخسر جيلا من المناضلين فقط، بل تخسر جزءاً من مستقبلها ومن قدرتها على الاستمرار والتجديد، مما يهدد حتى الديمقراطية ومؤسساتها.

يظل الصراع حول التزكيات مستمرا بين القواعد الحزبية والقيادات داخل الأحزاب مع اقتراب الانتخابات المقبلة، حيث عرفت العديد من الأحزاب السياسية، مثل الحركة الشعبية والأصالة والمعاصرة والاستقلال والتقدم والاشتراكية والأحرار.. خلافات وصراعات حول التزكيات على مستوى اللوائح الجهوية والدوائر البرلمانية، بسبب رغبة العديد من المرشحين السابقين في الاحتفاظ بمواقعهم ومقاعدهم، أو رغبة القواعد في ترشيح الشخص المناسب منهم، لكن السياق نحول الصدارة دفع بنزول زعماء الأحزاب إلى الميدان من أجل الاستقطاب والقيام بجولات لتزكية بعض الأعيان ورجال الأعمال والمحظوظين، قصد تقوية حظوظ الحزب للتنافس على المقاعد البرلمانية، خاصة وأن معظم الأحزاب الكبرى تسعى إلى التنافس على الريادة والحصول على صدارة الانتخابات، الأمر الذي يجعل التزكيات المرتبطة بالانتخابات البرلمانية تظل من اختصاص رؤساء الأحزاب أو القيادات المقربة، مما جعل بعض المراقبين يرون في العملية «وزيعة انتخابية».



هناك تسابق بين الأحزاب لاستقطاب الأعيان، لأن الانتخابات رهانها الأساسي هو المرتبة الأولى،

وهو ما يستدعي الأحزاب إلى تزكية من لهم القدرة والإمكانات المادية للفوز بالمقاعد، فمسألة «الميركاتو» تتجاوز عدة اعتبارات،

من بينها أن تكون مناضلا داخل الأحزاب، مما يفرغ العمل الحزبي من مضمونه، كذلك فإن مسألة

التزكيات داخل الأحزاب - للأسف الشديد - غير قائمة على أساس

ديمقراطي نابع من قواعد واضحة..

محمد العمراني بوحيزة

من ناحية أخرى، ومع قرب الانتخابات دائما ما تظهر كائنات لا تتذكر السياسة والعمل الحزبي والنضال إلا قبل هذه الاستحقاقات من أجل البحث عن موقع قدم أو فرصة للوصول إلى منصب مستشار أو مقعد داخل المجلس الجماعي، فيتسابقون نحو الأحزاب التي تبحث عن يمثلاً لوائحها أو يعطيها حضوراً داخل العملية الانتخابية، فتعطي التزكيات لمن لا يستحق بدون منطق أو معايير للكفاءة والتواصل والحضور، فقط بمنطق المصلحة والقدرة على جمع أصوات الناس والزيادة في نسبة المشاركة الانتخابية، بهدف زيادة الدعم العمومي المخصص للأحزاب؛ فالواقع الانتخابي يكشف أزمة داخل بعض الأحزاب السياسية والأعطاب المرتبطة بالموسم الانتخابي، بالإضافة إلى طبيعة الممارسة السياسية وعلاقتها بالديمقراطية التمثيلية، فعندما تصبح التزكية موضوع صراع تنظيمي ومالي، يضع النقاش حول البرامج والكفاءات والأهداف الحقيقية للانتخابات، وتتحول التزكية إلى قنطرة لمن له القدرة على حشد الناس والإنفاق أكثر.. فهل ما تزال التزكية الحزبية تعبيراً عن مشروع سياسي واختيار ديمقراطي داخلي، أم تحولت في بعض الحالات إلى مجرد ورقة عبور انتخابية تحكمها الحسابات والمال وموازن النفوذ؟

بدوره، يقول كمال الهشومي، أستاذ القانون الدستوري وعلم السياسة، أن أخطر ما تكشفه موجة الاستقالات والتنقلات الحزبية الموسمية قبيل الانتخابات، ليس مجرد ممارسة لحرية الاختيار السياسي، وإنما تحول بعض التزكيات إلى غاية في حد ذاتها، وتحول بعض الانتماءات الحزبية إلى مجرد معابر ظرفية نحو المقعد الانتخابي؛ فالحزب في الدولة الدستورية ليس وكالة انتخابية لتوزيع الترشيحات، بل مؤسسة للتأطير السياسي وحاملة لمشروع مجتمعي وقيمي، يفترض أن يربط بين المنتخب والناخب بعلاقة قائمة على الثقة والافتتاع والوفاء للاختيارات المعلنة.

ويؤكد المتحدث ذاته، أن السياق المحموم نحو التزكيات يبعث برسائل سلبية إلى الرأي العام، مفادها أن الحدود بين المشاريع والمرجعيات الحزبية أصبحت قابلة للتجاوز كلما اقترب موعد الانتخابات، وهو ما يساهم في تعميق أزمة الثقة في العمل السياسي، ويغذي الشعور بأن الصراع لم يعد يدور حول البرامج والأفكار والحلول، بل حول المواقع والمقاعد، وحين يفقد المواطن القدرة على التمييز بين الاختيارات السياسية المتنافسة، تتراجع قيمة السياسة نفسها وتوسع دائرة العزوف والنفور من المشاركة العامة، معتبرا أن المهمة البرلمانية، من المنظور الدستوري، ليست ملكية شخصية ولا امتيازاً انتخابياً، بل هي تمثيل للأمة وممارسة لجزء من سيادتها، لذلك ظلت الديمقراطية الراسخة تنظر إلى النيابة البرلمانية باعتبارها وظيفة نبيلة وأمانة دستورية وأخلاقية قبل أن تكون موقعا سياسيا؛ فالرهان الحقيقي ليس من سيحصل على التزكية أو المقعد، بل من يمتلك القدرة على تجسيد روح الدستور وخدمة الصالح العام وترسيخ الثقة في المؤسسات، لأن الأمم تبنى برجال ونساء دولة يؤمنون بالرسالة قبل الموقع، وبالوطن قبل الحسابات الانتخابية الضيقة.

وأضاف نفس المتحدث، أنه في خضم هذا التهافت على التزكيات، يبرز سؤال مؤرق: أين موقع الشباب من كل هذا المشهد؟ فالمفارقة أن الخطاب السياسي يرفع باستمرار شعارات تجديد التخب

النضال، وهو ما يؤثر بشكل كبير على منظور الشباب في العمل الحزبي، بحيث نسمع هناك رغبة سياسية لدى الأحزاب لمشاركة الشباب في العملية الانتخابية، ولكن عندما تكون هذه الممارسات جارية، فهي تمس في الحقيقة بهذه الشعارات التي تتحدث عن استقطاب الشباب.

إن الصراع الذي تعيشه جل الأحزاب السياسية اليوم حول التزكيات، بعيد كل البعد عن الديمقراطية الداخلية، التي تشدد على ضرورة الأخذ برأي القواعد والمناضلين، إلا أن هذه العملية غير معمول بها لدى غالبية الأحزاب التي تعيش غليانا داخليا بسبب التنافس بين القيادات والأعيان والكفاءات حول التزكيات، إلى جانب الصراع الحاصل حول اللوائح الجهوية المخصصة للنساء ولوائح الشباب، الشيء الذي يجعل هذه المرحلة بمثابة حرب حقيقية حول الترشيحات في اللوائح الانتخابية، وفي الأونة الأخيرة، انطلقت الحملات الانتخابية والخلافات حول التزكيات وبداية الترحال السياسي وعمليات الاستقطاب لرجال الأعمال والأعيان وذوي النفوذ والمقربين، ولمن يستطيع الحصول على المقعد البرلماني، ولم يعد هناك اهتمام بالكفاءة السياسية أو الالتزام الأخلاقي تجاه المواطنين، إذ شرع بعض أمناء الأحزاب في حرق القوانين الداخلية فيما يخص منح التزكيات كما هو متعارف عليه، حيث تمنح لمناضلي الحزب في كل إقليم أو عمالة، لكن في ظل الريع السياسي يتدخل الأمين العام لاختيار المرشح المحظوظ والمقرب، أو صاحب المال الذي يضمن تحقيق المنصب البرلماني.



أخطر ما تكشفه موجة الاستقالات والتنقلات الحزبية الموسمية قبيل الانتخابات، ليس مجرد ممارسة لحرية الاختيار السياسي، وإنما تحول بعض التزكيات إلى غاية في حد ذاتها، وتحول بعض الانتماءات الحزبية إلى مجرد معابر ظرفية نحو المقعد الانتخابي؛ فالحزب في الدولة الدستورية ليس وكالة انتخابية لتوزيع الترشيحات، بل مؤسسة للتأطير السياسي وحاملة لمشروع مجتمعي وقيمي، يفترض أن يربط بين المنتخب والناخب بعلاقة قائمة على الثقة والافتتاع والوفاء للاختيارات المعلنة.

كمال الهشومي

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

استثمار كوري يحول بنجرير إلى عاصمة لصناعة القطارات في إفريقيا

OCP يواجه ارتفاع تكاليف المدخلات

بفضل استمرار التوترات في السوق العالمية للأسمدة، تجتاز مجموعة المكتب الشريف للفوسفات ظرفية صعبة، طبعها ارتفاع أسعار المواد الأولية والمدخلات، إلى جانب تقلبات سعر صرف الدولار واضطرابات سلاسل الإمداد.

وعزت المجموعة هذا الانخفاض إلى تأثير تراجع قيمة الدولار الأمريكي على التحويلات المحاسبية، إضافة إلى انخفاض

أحجام مبيعات حمض الفوسفوريك والأسمدة، رغم أن ارتفاع أسعار البيع ساهم جزئيا في الحد من أثر هذا التراجع.

وفي ذات السياق، ورغم هذه الضغوط، واصل OCP الحفاظ على مستوى مرتفع من الاستثمارات، حيث ارتفعت نفقاته

الاستثمارية بنسبة 71 %، في إطار مواصلة تعزيز قدراته الصناعية والطاقة ومشاريعه الاستراتيجية، كما نجح في إنجاز إصدار سندات دولي بقيمة 1.5 مليار دولار، في خطوة تعكس قدرتها على تعبئة التمويلات اللازمة لدعم نموها وتعزيز صمودها في سوق عالمية متقلبة.



خاصة بمحيط الدار البيضاء والرباط ومراكش، استعدادا للاستحقاقات التنموية والرياضية المقبلة، حيث سيختص المصنع الجديد بإنتاج قطارات متعددة الطاقة، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات المحلية، بما يتيح للمغرب الانتقال من مرحلة استيراد القطارات إلى تصنيعها وتجميعها محليا وفق معايير دولية.

ولا يقتصر طموح المشروع على تلبية حاجيات السوق المغربية فقط، بل يتجاوز ذلك إلى جعل المدينة مركزا صناعيا للتصدير نحو الأسواق الإفريقية والأوروبية، إذ تسعى السلطات المغربية إلى رفع نسبة الإدماج المحلي في صناعة القطارات إلى مستويات متقدمة قد تصل إلى 60 %، بما يعزز السيادة الصناعية للمملكة ويقلص الاعتماد على الواردات.

من جهة أخرى، ينتظر أن يستفيد المشروع من الموقع الاستراتيجي للمدينة وقربها من منطقة التسريع الصناعي الجديدة، ما يوفر بيئة ملائمة للبحث والتطوير وتكوين الكفاءات المتخصصة في الصناعات السككية الحديثة.

وتجميع القطارات، باستثمارات تصل إلى 1.5 مليار دولار، وذلك داخل القطب الصناعي السككي التابع لـ ONCF.

ويأتي هذا المشروع في إطار البرنامج الوطني لتحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية في أفق 2030، والذي يشمل تمديد خطوط القطار فائق السرعة، وتطوير شبكات النقل الجهوي الكبرى،

في خطوة تعكس طموح المغرب لتعزيز سيادته الصناعية وتطوير قطاع النقل السككي، اختارت شركة Hyundai Rotem الكورية الجنوبية، مدينة بنجرير لإنشاء مصنع ضخم لصناعة



أرقام مادمة تهز إمبراطورية «كوسومار»



وفي سياق متصل، أشارت «كوسومار» إلى أن أسعار السكر واصلت منحها التراجعي مطلع العام الحالي في ظل فائض الإنتاج العالمي، قبل أن تعرف ارتفاعا تراوح بين 10 و15 % خلال شهر مارس، مؤكدة تسكها بتوقعات النمو المرسومة لهذه السنة، سواء من حيث حجم المبيعات أو رقم المعاملات، كما تواصل تطوير مشروع إنتاج غاز ثاني أكسيد الكربون الغذائي السائل (LCO₂)، الذي يرتقب دخوله حيز الخدمة مع مطلع سنة 2027.

شهدت مجموعة «كوسومار»، الضالع الرئيسي في إنتاج السكر بالمغرب، بداية سنة ضاغطة بعدما تراجعت مداخلها عند متم شهر مارس بنسبة 17.3 %، وذلك نتيجة اضطرابات لوجستية مؤقتة مرتبطة بالظروف المناخية الاستثنائية، إلى جانب استمرار انخفاض أسعار السكر في الأسواق الدولية.

وأكدت «كوسومار» أن هذه العوامل أثرت على حركة الموائى وبعض عمليات التوزيع، ما انعكس على حجم المبيعات الذي بلغ 461 ألف طن، بتراجع قدره 53 ألف طن مقارنة بالربع الأول من العام الماضي. وأوضحت المجموعة أن قدراتها الصناعية واللوجستية، خاصة في مجال التكرير الذي تتجاوز طاقته اليومية 7 آلاف طن، ستمكنها من استدراك جزء مهم من الأحجام المسوقة خلال الأشهر المقبلة.

البنوك المدرجة في البورصة تعيش تحت ضغط الأسواق

سجلت البنوك المدرجة في بورصة الدار البيضاء بداية عام متأثرة بتقلبات الأسواق المالية وتراجع النشاط المرتبط بالسندات والعمليات السوقية، في سياق دولي يتسم بارتفاع التوترات الجيوسياسية وعدم الاستقرار المالي.

ووفق تقرير لشركة البورصة (M.S.IN)، التابعة لمجموعة القرض الفلاحي، فقد تراجع الناتج البنكي الصافي (PNB) للبنوك المدرجة بنسبة 4.5 % خلال الفصل الأول من السنة الحالية، حيث يعكس هذا التراجع تأثير بيئة مالية صعبة اتسمت بارتفاع أسعار الفائدة وتذبذب الأسواق العالمية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مداخيل العمليات السوقية للمؤسسات البنكية. ورغم هذا الضغط، أظهرت المؤشرات الأساسية للبنوك تحسنا ملحوظا، حيث ارتفعت هوامش الفائدة بنسبة 7.8 % (باستثناء CFG Bank)، كما سجلت هوامش العمولات نموا بنسبة 8.1 %، ما يؤكد استمرار الدينامية التجارية للبنوك وتطور خدماتها.

وفي سياق آخر، سجلت الشركات المدرجة في البورصة نموا في رقم معاملاتها الإجمالي بنسبة 7.7 %، مدعوما أساسا بقطاع المعادن، ثم التأمين، فالتوزيع، في ظل بيئة اقتصادية اتسمت بانخفاض التضخم وتحسن الموسم الفلاحي واستمرار دينامية الاستثمار في البنيات التحتية.

فلاش

أكدت معطيات حديثة لمكتب الصرف، أن فاتورة الطاقة واصلت الضغط بقوة على المبادلات الخارجية للمغرب، بعدما ارتفعت بنسبة 12 % خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي، وتعيد هذه الأرقام طرح إشكالية التبعية الطاقية للمملكة في ظل استمرار اعتماد قطاعات حيوية، من بينها النقل والصناعة والخدمات، على المحروقات المستوردة، وما يرافق ذلك من استنزاف للعملة الصعبة وتعميق للعجز التجاري. ورغم المشاريع المعلنة في مجال الطاقات المتجددة، تؤكد هذه الأرقام أن طريق تقليص التبعية الطاقية ما يزال طويلا، وأن المحروقات المستوردة تظل أحد أبرز مصادر الضغط على الميزان التجاري والمالية الخارجية للمغرب.

للاذيعين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب)
تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة
مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدورها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما
لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل
بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتراكم سيكون مقبولا مباشرة بعد توطينا بنسخة
من توطين التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد
أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



#انتخابات_2026

من 15 ماي إلى 13 يونيو

نتسجيلوا في اللوائح الانتخابية
باش نضمنوا حقنا في التصويت بكل حرية



امسحوا الكود من أجل التسجيل
أو التأكد من تسجيلكم

مكاتب التسجيل مفتوحة كل أيام الأسبوع



www.listeselectorales.ma

يمكنكم التسجيل بسهولة عبر الموقع



التصويت حق شخصي وواجب وطني
٠٥٠٦٠٦ ٤٧٠ ٠٥٠٥٨ ٠٤٤٠٤ ٨ ٠٥٠٥٥٥٥ ٠٤٤٠٥

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي، وتلبية لطلب هؤلاء القراء الأوفياء المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» التي غابت عنهم لمدة شهر، تعود هذه الصفحة بقلم الراحل مصطفى العلوي لتقديم جزء مما تركه

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

اجتماع السلطان محمد الخامس وعسو باسلام في الصحافة الوطنية

وهكذا أعلن في سنة 1932 عن تعيين عسو باسلام القائد الأعلى من طرف مجموع المجاهدين (أمغار نوغلا). إنها إذن، المسؤولية الجسيمة التي سيقوم بها بطلنا الخالد بأمانة وإخلاص وصمود نادر وذكاء فكري فذ.

وأمام ضراوة المقاومة، اضطر الفرنسيون لأخذ زمام التخطيط والقتال، إذ ظهر واضحا أن الكلاوي وأعدائه المحليين ليس باستطاعتهم أبدا إخضاع المجاهدين، بل أدرك الفرنسيون أن عليهم - والحالة هذه - أن يدخلوا حربا حقيقية، وأنهم يواجهون مقاومة تنظمها في تلقائيتها، وقوتها في بسالة أفرادها. إنهم أمام نوع جديد من المجاهدين، لا يحاربون وهم يعادلون بين حسابات الريج والخسائر، ولا يتقدمون أو يتراجعون وهم يعتمدون على أي مساندة خارج حدود منطقتهم.. إنهم نوع نادر من الرجال والنساء والأطفال لا يعرفون السياسة ولا الدبلوماسية ولا التحالفات الخارجية.. ولكنهم ينجزون كل ذلك في ميدانهم الخاص، إذ أن معاركهم وبطولاتهم كان لها صداها المميز في كل المغرب، وفي فرنسا نفسها.

وبإجماع المؤرخين، كانت معركة بوغافر، التي دامت ما بين فبراير ومارس 1933، من أقسى المعارك التي عرفت القوات الاستعمارية الفرنسية، لا في المغرب وحده ولكن في تاريخها كله؛ لقد ظلت القبائل الأخرى تجاهد منفردة فيأخذها الفرنسيون على حدة الواحدة تلو الأخرى، لكن بوغافر كانت تنويعا للعمل الجماعي بين كل الذين تضامنوا من أجل تسجيل صفحة ناصعة في تاريخ المغرب الحديث؛ ففي الوسط الشرقي من ساغرو، تمتد مرتفعات صخرية عظيمة ومهيبة، وذات جيوب ومغارات لا يمكن عبورها، وفي عمقها لا يوجد إلا منبع شحيح للمياه، ولا أثر في كل المرتفعات لأي نبتة كيفما كانت، لكن هذه المرتفعات كانت صالحة للدفاع، لذلك جعلها عسو باسلام هدفا له، وهذا ما كان يفكر فيه الفرنسيون بدورهم، وبما أن هؤلاء كانوا يتوفرون على مخبرين استمالوهم إلى جانبهم، فإن مصلحة الاستعلامات لشؤون الأهالي، التي كان يترأسها على المستوى المحلي سبيلمان الذي كان آنذاك برتبة قبطان، عملت على تقدير عدد المقاومين تقديرا قريبا من الواقع، إلا أن ذلك لم يحد شيئا من معرفة الواقع الحقيقي، وقد ركنت القيادة الفرنسية في بداية الأمر إلى سياسة المفاجأة والإيهار، حيث ألفت بعدد كبير من قواتها ما كان العطايون أبدا يتخيلون وجوده بهذه الكثرة وبهذا النظام.. وهكذا بدأت المعركة الكبرى..

إلى جانب «الكرة» وتطلق الأموال الطائلة في محاولة لشراء الأعوان وتجميع الحلفاء.. لقد تمرس البطل عسو باسلام على أساليب الفرنسيين وطرقهم العسكرية ما بين سنة 1920 و1930، وهي مدة طويلة وصعبة؛ فقد استطاع بحنكته وبفضل المعلومات التي يستقيها من خلاصاته، أن يدرك بأن المخطط الأخير للفرنسيين بوضع جيوشهم على محورين أساسيين وباعداد كبيرة ووسائل حربية متطورة بالنسبة لذلك العصر، تستهدف إخضاع منطقة جبل ساغرو المنبوعة، وقد بدأت الجيوش الفرنسية بالتقدم شيئا فشيئا من مراكش ومن قصر السوق،



وعززت القوات المتقدمة من قصر السوق بقوات استنجدت بها القيادة العسكرية المقيمة بالمغرب من القيادة العسكرية بالجزائر..

لقد كان جبل ساغرو هو الملجأ الأخير لكل العطايين الذين استماتوا في المقاومة وأصبحوا أمثلة في الجهاد، وإن تشكيلهم ليدل على أنهم ينتمون لكل الفرق التي تشكلت في تلك المنطقة، وهذا دليل تاريخي لا يجادل فيه أحد، ويعني أن رؤساء الجماعات المختلفة إذ يستسلمون فإن أفراد الجماعات يبحثون دائما عن تعبير آخر للمقاومة، وبهذا صار عسو باسلام الرمز الذي يعبر عن مجموع سكان المنطقة لأنهم جميعا ممثلون بمجاهديهم، وهكذا كسر عسو باسلام، وفي الميدان وبفضل الكفاح المشترك، أسس النظريات الاستعمارية المرتكزة على العصابات والتناحر بين الجماعات.. لقد انصهر الكل في أتون النضال..

الفرنسي حاكم منطقة مراكش - قرارا حاسما، وذلك بتاريخ 30 مارس 1920 (الذكرى الثامنة لفرض عقد الحماية البغيض) بتمكين الحاج التهامي الكلاوي من 2000 فرنك (ذهبية) لتمويل الحركة التي أصبحت ضرورية في وادي دادس وتودغا، وكان هذا يعني أنه يجب إخضاع أيت عطا بسرعة وبأي ثمن، ولذا فضل ليوطي استعمال الكلاوي ومجنديه المحليين أساسا؛ لأنه كان يدرك شراسة مقاومة العطايين، لذلك أثار أن يبعد القوات الفرنسية من الخسائر المتوقعة في الأرواح، وقد عمل الكلاوي بكل الوسائل، وخاصة منها الإغراءات المالية والغدر، على استمالة وإرهاب بعض الفرق من أيت

عطا الكبرى، وخاصة ما بين سنتي 1930 و1932، وفي أقصى جنوبها أساسا على وادي درعة، فسمي حليفه موحداش رئيسا لسائر المناطق التي تم إخضاعها من أيت عطا.. إن المؤرخين الفرنسيين على الخصوص، يحاولون في هذا الباب التأكيد على الخلافات التي حدثت بين الفرق التي تشكلت قبائل أيت عطا وقادات هذه الفرق، ويفضلون الدور الرئيسي للاستعمار وأعدائه في هذه الاختلافات ويركزون على أنها خلافات تلقائية، بينما العكس هو الصحيح.. وبالرغم من ذلك، لا ينكر الفرنسيون، ومنهم الجنرال سبيلمان، ضراوة المقاومة، التي بلغت أحيانا حد تخلي بعض أعوانهم عن التعاون معهم والرجوع إلى صفوف المقاومة؛ ولقد اضطرت السلطات الفرنسية أن تترك في أحيان كثيرة

وتافيلا، أي أن واوزغت وأيت أحنصال إلى منطقة الطاوس، وقد كانت المقر الأساسي للعطايين في المنطقة الجبلية الوعرة الواقعة بين جبل ساغرو، الذي يبلغ ارتفاعه 2712 مترا، إلى أمالو تمنصور، ويشاء التاريخ أن تكون هذه الرقعة بالذات هي مسرح المقاومة البطولية لأيت عطا ضد جيوش الاحتلال الفرنسي، وعليها سطر العطايون آيات نادرة من البطولة التي شهد بها الخصوم بإعجاب كبير..

ولد البطل عسو باسلام وسط جو مشحون بالبطولات في جماعة تاغيا نيلمشان، التي أصبحت سنة 1960 مكونة من 72 عائلة، مجموع أفرادها حوالي 379، والتي تقع إلى جنوب تنغير بحوالي 20 كيلومترا على التحويم الشمالية الشرقية لساغرو.. إنه عيسى وتصغيره عسو واعلي نأيت باسلام، وقد كان والده محط ثقة قومه أمغار نتاريغت، وأقام علائق أسرية عن طريق المصاهرة مع شرافخ أخرى من أيت عطا، الشيء الذي وسع أبنائه وأحفاده ولغاية الآن من دائرته.

ومنذ سنة 1919، ترسخت قيادة عسو باسلام، بفضل خصاله وجديته؛ لقد كان شابا حيويا مع وقار كبير ووجاهة في الرأي واستعداد للقتال، مع احترام أقربائه وشيوخ قبيلته، وقد وجه عنايته منذ توليه القيادة الفعلية لمواجهة الغزو الأجنبي، لجلب الأسلحة، ولعب أخوه ياسو دورا كبيرا في تمرير الأسلحة من مراكش بعمليات مدهشة لم يجد معه الفرنسيون ولا عميلهم الرئيسي، الحاج التهامي الكلاوي، أي حيلة أو وسيلة لتدفق الأسلحة بشكل نسبي، وحسب إمكانيات ذلك الوقت، وقد استغل بطلنا عسو وأخوه ياسو معرفتهما بأساليب التجارة وطرقها المحلية وسط الجبال، ليحولوا ذلك لصالح التوصل بالأسلحة.

ولقد لعب الكلاوي دور رأس الرمح بالنسبة للغزو الفرنسي، إذ قام بمحاولات هجومية، معززا بالقوات الفرنسية، ما بين سنة 1916 و1918، على شمال أيت عطا، وأمره الفرنسيون في السنة الأخيرة بالقيام بحملة ضد سكان وادي تودغا، الذين لم يعلنوا استسلامهم للفرنسيين بغاية تحييد الجزء الأكبر من أيت عطا، وقد تمت الحملة على محورين: انطلاقا من الشمال بالأطلس المتوسط، وانطلاقا من الشمال الغربي عن طريق مراكش، وقد كان الكلاوي مقتنعا بأن أيت عطا هم العرقلة الأساسية لبسط نفوذ الفرنسيين ونفوذه الخاص على جنوب الأطلس الأوسط، وقد كان يشاطره ليوطي هذا الرأي، في فني هذا الإطار، قرر ليوطي - في رسالة رسمية بعث بها إلى الكولونيل

الطقة 167



بقلم: مصطفى العلوي

أصبح الاهتمام بتاريخ عسو باسلام، البطل الذي عاش محاربا ومات يوم 16 غشت 1960، بعد أن اجتمع بالملك المرحوم محمد الخامس في تازارين عند زيارته للمنطقة سنة 1958، أصبح الاحتفال بذكره سنويا لتذكير الرأي العام المغربي والعالمي بنموذج من نماذج الرفض المغربي، وأصبح الباحثون يتعاطون للتعمق في جزئيات تلك المعركة التي اختصرها الفرنسيون ما أمكنهم الاختصار..

وقد نشر الصحفي المغربي حسن العلوي بحثا ملئًا بالمعلومات والجزئيات عن البطل عسو باسلام، نشره في جريدة «العلم» المغربية وعننا ننقل موضوع الصحفي حسن العلوي.

بوغافر.. إحدى مفاخر الجهاد المغربي ضد الغزو الاستعماري

((لا يمكن أبدا فصل اسم عسو باسلام عن المآثر العظيمة لأيت عطا، ذلك أنه لا يمكن فهم سلوكه ومراحل حياته خارج المنظومة الاجتماعية-السياسية والإطار البيئي لسكان تلك المنطقة، التي عرف حق المعرفة كيف يعانون مصالحتهم؛ فإذا كنا نحكم على هذا الشخص بالروعة في ذلك الإنتاج لأيت عطا التي حافظت على نظام حياته واحترمت بتعلق منقطع النظير أعراقها وتقاليدها، ولقد مكنتني من التعرف على هذه المنطقة وتركيباتها وأصولها قياسي بأبحاث متوالية في عين المكان ما بين عام 1690 و1965، وزيارة أخرى للمنطقة وإن كانت سريعة في نهاية سنة 1975، وحسب تقديراتي الخاصة للإحصائيات المغربية، فإن سكان منطقة أيت عطا بلغ عددهم حوالي 130 ألف نسمة سنة 1960، ومساحتها تبلغ حوالي 70 ألف كيلومتر مربع، تشمل جنوب الأطلس المتوسط إلى مرتفعات الأطلس الكبير لتتحد نحو نخيل الواحات المتاخمة للصحراء بدرجة